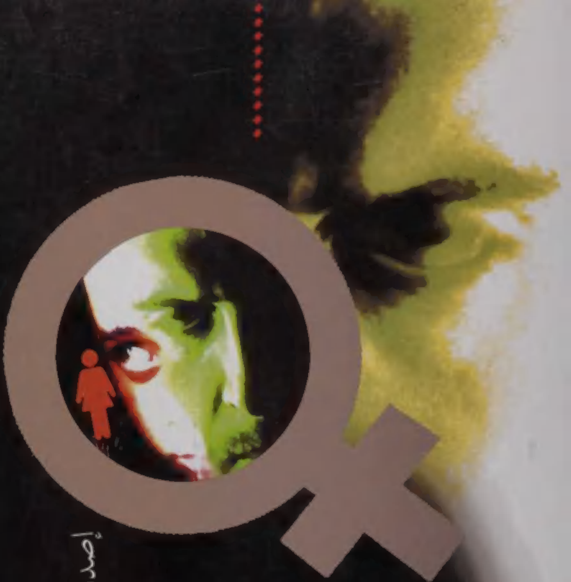

إصدارات سطور الجديدة

خطايا تحرير المرأة

النسوية المعاصرة

كاري إل. لوكاس

ترجمة: وائل محمود الهلاوي

تصميم الغلاف: حسين جبيل

خطايا «تحرير» المرأة

إصدارات سطور الجديدة
رئيس مجلس الإدارة: د.فاطمة نصر
المستشار الفني: حسين جبيل gopy_art@yahoo.com

النسوية المعاصرة

خطايا «تحرير» المرأة

كاري إل. لوكاس

ترجمة: وائل محمود الهلاوى

هذه هى الترجمة الكاملة لكتاب

The Politically Incorrect Guide to Women, Sex, and Feminism

المؤلف: **CARRIE L. LUKAS**

دار نشر: **Regnery Publishing, INC 2006**

جميع حقوق النشر محفوظة للناشر

طبعة سطور الأولى ٢٠١٠

ـ خطايا «تحرير» المرأة؟
ـ تأليف: كارى. إل لوكاس
ـ غلاف: حسين جبيل gopy_art@yahoo.com
ـ المراجعة اللغوية: عمر حسن الشناوى omar_shemawy@yaoo.com
ـ إخراج فنى: جابر محمد عبداللطيف jaberlatef@yahoo.com
الطبعة العربية الأولى ٢٠١٠
رقم الإيداع: ٢٠١٠/٧٤٩٥
الترقيم الدولى: ٩٧٧-٥٨٦٨-٦٥-٣
جميع حقوق التأليف محفوظة للمؤلف
جميع حقوق الطبع والنشر محفوظة لـ سطور الجديدة
٨ و٢٣ تقسيم الشيشينى بجوار الكوبرى الدائرى
كورنيش المعادى ت: ٢٥٢٤٠٠٢٠/٢٥٢٦٣٥٩٩
WWW.sutouralgadida.com
e.mail address: sutour@link.net
الموقع الإلكترونى
WWW.sutouralgadida.com

بيانات الفهرسة

لوكاس، كارى إل.

خطايا «تحرير» المرأة/ كارى إل. لوكاس

ترجمة وائل محمود الهلاوى ط - ١ القاهرة:

مكتب سطور، ٢٠١٠

٢٤٣ ص، سم ١٧× ٢٤-

تدمك : ٩٧٧٥٨٠ ٦٨٦٥٣

١- تحرير المرأة

أ - الهلاوى، وائل محمود (مترجم)

ب - العنوان: ٨ و٢٣ تقسيم الشيشينى بجوار الكوبرى الدائرى

كورنيش المعادى ت: ٢٥٢٤٠٠٢٠/٢٥٢٦٣٥٩٩

www.darsutour.com

e.mail address: sutour@link.net

مقدمة

طبقاً لاستطلاع رأى أجرته مجلة مارى كلير، فإن ثلث النساء اليوم تعتبرن أنفسهنّ فيمينست (نسويّات؛ مُؤمنات بالفكر النسوى المتمركز حول المرأة). لكن بعد مرور ما يزيد عن أربعين عاماً على مولد الحركة النسوية الحديثة، ما الذى يعنيه اليوم أن تكون المرأة "فيمينست"؟

منذ عام ١٩٦٣ ظهرت بيتى فريدان، جلوريا ستينيم، وجيرماين جرير؛ وتكوّن المجلس القومى للمرأة، الأغلبية النسوية، ومجلة "ميس"، لتسيطر جميعها على التصوّرات العامّة، وتؤثر على أجيال متتابعة من النساء، وترسم ملامح ما تعنيه أن تكون المرأة "نسويّة". الإجابة الخاضعة لأبعاد الصواب السياسى(١)، والتى تقدّمها رائدات الحركة النسوية، هى الإيمان بمساواة النساء. وهى إجابة جيدة؛ فجميعنا تقريباً نؤمن بأن المرأة تستحق معاملة عادلة وعلى قدم المساواة. المشكلة هى أنه منذ عام ١٩٦٣، تطوّرت النسوية الحقيقية، النسوية المُنظّمة، إلى شيء مختلف تماماً.

(١) وهو مجموعة المفاهيم التى يتم تبنّيها اجتماعياً وسياسياً سواء بدافع رفع الوصم عن فئة من الناس أو تجنّب إهانة توجهات معيّنة، وتتكوّن عادةً إمّا بدافع النوايا الحسنة أو استجابةً لجماعات الضغط – (الترجمة)

الحركة النسوية الحديثة لا تقوم على مساواة المرأة. بل ترتبط بأجندة تقوم على منفعة مجموعة مصالح معيّنة: النساء اللاتى سوف تلتزمن بما تطرحه الأجندة النسوية حول ما ينبغى على المرأة أن تعتقده وأن تريده. لدفع تلك الأجندة، تتحدّث النسويّات عبر الأثير، على الإنترنت، ومن خلال الإعلام المقروء؛ وتتجوّلن فى أروقة الكونجرس، ومؤسسات الحكومة الفدرالية، وفى البيت الأبيض: من أجل توسيع نطاق الحكومة، والمطالبة بتمويل الخيارات التى تعتبرها من الصواب السياسى، وتغيير ثقافتنا بحيث يصبح الرجال والنساء فيها قابلين للتبادل. على التوازى، تعمل النسويّات يداً بيد مع المعسكر الليبرالى من أجل تحقيق تلك الأهداف.

إن النفوذ النسوى على حكومتنا، وإعلامنا، ونظامنا التعليمى يعنى أن تتلقّى كثير من فتياتنا الكثير من المعلومات الخاطئة. والمعلومات الخاطئة تؤدى إلى قرارات خاطئة يزداد تأثيرها ضرراً بالأخص عندما تتّخذها امرأة شابّة تخطو أولى خطواتها فى الحياة.

تأمّل القرارات الهامة والعديدة التى سوف تأخذها فتاة شابة - ولنفترض أنّ اسمها أماندا - خلال السنوات العشر التالية من حياتها.

اجتهدت أماندا فى المدرسة الثانوية حتى تلتحق بكلية جيدة. لديها مجموعة جيدة من الأصدقاء، وتستمتع بالأنشطة الجامعية المختلفة كأية فتاة جامعية عادية. تقرأ مجلات مثل الكوزموبوليتان وجلامور. تتابع مسلسل "زوجات يائسات" وحلقات "الجنس والمدينة" كُلما أعيد عرضها، وتنجح دائماً فى اجتياز سنوات الدراسة المختلفة. سوف تحصل أماندا فى وقت قصير على درجة البكالوريوس من جامعة مُحترمة وسوف تكون مُستعدة لبدء مرحلة جديدة من حياتها.

تلتحق أماندا بوظيفة ما وتبدأ مسار حياتها المهنية. سوف تلتقى ببعض الأشخاص وتبدأ فى المواعدة، وربّما تفكر فى الزواج. سوف تتخذ قرارات صحيّة

هامة: ربما تقرر ممارسة الجنس الكاجوال(١)، وقد تضطر للتفكير في الإجهاض. سوف يمر الإنجاب على ذهن أماندا؛ وإذا قررت بناء أسرة فسوف يكون عليها تحديد ملامح دورها كأم، وكيف ستوازن بين أسرتها وبين طموحاتها المهنيّة. ربما تفكر أماندا أيضاً في الطلاق.

هل لدى أماندا المعلومات التي تحتاجها لاتخاذ القرارات بشكل يزيد من فرصها في تحقيق الصحة والسعادة لنفسها على المدى الطويل؟

لسوء الحظ، فالإجابة هي لا. في الغالب فقد تلقّت أماندا الكثير من المعلومات السيئة، التي يُروّج كثير منها باسم الصواب السياسي.

نشأت أماندا في ثقافة تجعل من الصعب عليها تحديد ما هو الصواب وما هو الخطأ. فهي تخشى أن تكون مُتعنتة في إصدار الأحكام. حتى وهي تتمنّى الزواج، ترى أماندا الطلاق وكأنّه النهاية الطبيعية لزواج لا يحقّق السعادة المُطلقة. لقد تشبّعت أفكار أماندا بثقافة سائدة تحتفي بالحريات الجنسية، هي تقرأ أدبيات نسوية تخبرها أن الربط بين الجنس والحب والزواج مُوضة قديمة. تجد نفسها أحياناً حائرة حول الدور الذي يُفترض أن يلعبه الجنس في حياتها، وإذا ما كان يجدر بها أن تعتبره مجرد نشاط ترفيهي لا يعني سوى المتعة، أو أن له معنى آخر أكثر عُمقاً. تسعى أماندا نحو حياة مهنية تُحقّق لها الإشباع، بعد أن استمعت للمنظمات السياسية النسوية التي تؤكّد أن الهدف الأساسي للمرأة ينبغي أن يكون العمل بوظيفة ذات دوام كامل وكسب المال. تجد أماندا نفسها في صراع بين ذلك المنظور الذي يُلح عليها وبين رغباتها وآمالها الشخصية.

هل يمكنكِ عزيزتي القارئة أن تشعري بأن أماندا.. هي أنت؟ أنا بالتأكيد أراها تعكس حياتي. فقد كانت بقدر ما، أنا، قبل عشر سنوات من اليوم. كثير من نساء اليوم اللاتي هنّ مثلي في الثلاثينات من العمر تتمنّين لو أنّهنّ اتخذن قرارات مُختلفة عندما كُنّ في العشرينات. وعندما أتحدّث اليوم مع فتيات من الجيل

---

(١) علاقات جنسية عابرة بدون نيّة لتكوين علاقة جادة أو طويلة الأمد - (الترجمة).

الجامعي أجد نساء شابّات لهن نفس الآمال والمخاوف التي كانت لدي، وأجدهن تماماً كما كنت تفتقدن خارطة طريق تساعدهن على اختراق التضاريس المُعقدة لحياة البالغين.

يهدف هذا الكتاب إلى تناول المعلومات المُزيفة التي يتم إطعامُها للنساء. أبلُغ من العمر الثانية والثلاثين، متزوجة، وأنجبت للتوّ طفلي الأول. أعرف الصعوبات التي تواجهها النساء في مرحلة العشرينات والثلاثينات وهنّ أمام قرارات قد تؤثر على بقيّة حياتهن. أشعر بأنني محظوظة أن حياتي انتهت إلى ما انتهت إليه، لكني بالتأكيد أتمنى لو كنت حصلت مبكّراً على معلومات أفضل وأكثر صدقاً عن المقايضات التي لا بد للمرأة من تقديمها في الحياة.

يكشف هذا الكتاب بعضاً من الأوهام التي يتم تسويقها بين النساء الشابات، ويخترق آفاقا محظورة عن البحوث والدراسات التي لم تتم مناقشتها أو الإشارة إليها في العالم الأكاديمي الخاضع لمفردات الصواب السياسي (الكياسة السياسية) ولم يتم تناولها في الثقافة السائدة المُوجّهة للنساء الشابات.

لزمن طويل، احتكرت الحركة النسوية تحديد ما يجوز الكلام عنه وما يُعتبر خطوطاً حمراء لا ينبغي تجاوزها فيما يتعلّق بالقضايا التي تؤثر على حياة النساء. أحاطت عقيدة الصمت بقضايا مثل: الجوانب السلبية للجنس الكاجوال العابر، والعلاقة بين الخصوبة وتقدّم سن المرأة، وآثار الرعاية البديلة والطلاق على الأطفال. لكن كان لهذا الصمت انعكاسات حقيقية على حياة النساء وأسرهنّ، وعلى المجتمع ككل.

يحاول هذا الكتاب ملء الفجوة المعرفية الموجودة بتسليط الضوء على دراسات في نواحٍ ذات أهمية حاسمة في حياة المرأة: من الجنس، والحب، والزواج؛ إلى العمل، والرعاية البديلة، والطلاق. وهو يكشف كيف أنّ الرؤية النسوية لما ينبغي على المرأة أن تريده، غالباً ما تكون على عكس حقيقة آمال ورغبات النساء على أرض الواقع.

وحيث لا يدّعي هذا الكتاب أنه مرجع شامل للدراسات التي تناولت كل القضايا التي يتعرّض لها، فقد أتاح أمام القارئ المُهتم بمعرفة المزيد مجموعة من الكتب التي قمت بالإشارة إليها، والتي غالباً ما تكون كتابات تجاهلتها الأكاديميا(١)، ووسائل الإعلام المهيمنة، والتي تقدّم تحليلا أكثر شمولاً واكتمالاً. لا يعني ذلك تبنّي كل ما جاء في تلك الكتب، ولكنّي أشرت إليها لأنني وجدتها مصادر مفيدة وتعرض وجهات نظر شائقة جديرة بالاهتمام.

تحتاج المرأة إلى معرفة الحقائق غير المُنمّقة لكي تتمكّن من تقدير تبعات القرارات المختلفة التي تواجهها في الحياة، تلك القرارات التي تشكّل مستقبلها. إنّ لديّ القناعة التامة بأن الطريق الوحيد لتنشئة جيل مُستقل بالفعل من النساء هو منحهنّ أفضل قدر من المعرفة، وإتاحة الفرصة أمامهن للتفكير والتأمّل واتباع ما تمليه عليهن قلوبهن وعقولهن.

نبذة تاريخية عن حركة المرأة

عُقد أول مؤتمر لحقوق المرأة في الولايات المتحدة الأمريكية في سينيكا فولز أيام ١٩ و٢٠ من يوليو ١٨٤٨. أصدرت النساء اللاتي اجتمعن هناك، وبينهنّ إليزابيث كادي ستانتون ولوكريشيا موت، أول إعلان لحقوق المرأة يشبه في صيغته إعلان الاستقلال، مُستعرضاً المظالم التي عانتها النساء في الولايات المتحدة الأمريكية، ومطالباً بالمساواة التامّة أمام القانون:

"نؤمن بأن هذه الحقائق بديهية: إن جميع الرجال والنساء خُلقوا متساوين...

إن تاريخ البشرية هو تاريخ الإيذاء والاغتصاب المُتكرّر للمرأة على يد الرجل، ويُقصد منه مباشرة بسط الطُغيان المُطلق عليها.

لم يسمح لها الرجل أبداً بممارسة حقها بالتصويت الانتخابي الذي لا تنازل عنه.

سعى بكل طريقة ممكنة لتدمير ثقتها بقدراتها، وتقليل احترامها لذاتها، وجعلها مُستسلمةً لحياة ذليلة واعتمادية

---

(١) مصطلح يشير إلى المجتمع الثقافي والعلمي المرتبط بالتعليم العالي والمهتم بتحليل الدراسات والبحوث وتناولها - (الترجمة).

الآن في ضوء هذا الحرمان لنصف الأفراد في هذا المجتمع؛ في ضوء هذا الإذلال الديني والاجتماعي؛ وفي ضوء القوانين الظالمة المذكورة أعلاه؛ ولأن النساء تشعرن بالإيذاء والقمع؛ ولأنّهنّ ممنوعات من أكثر حقوقهن قدسية؛ فإننا نصرّ على أن تحصل النساء فوراً على كل الحقوق والامتيازات التي تخصّهن بصفتهن مواطنات أمريكيات."

هؤلاء الرائدات الأوليات في المطالبة بمساواة المرأة غالباً ما يُشار إليهن باسم "الموجة الأولى" من النسويات. ركّزت حركة حقوق المرأة في القرن التاسع عشر وبدايات القرن العشرين بشكل رئيسي على اكتساب حق التصويت للمرأة. تمّ تحقيق هذا الهدف في عام ١٩١٩ بتمرير التعديل الدستوري التاسع عشر.

"الموجة الثانية" من النسويات تكوّنت أثناء الستينيات والسبعينيات، عندما بدأت النساء الضغط من أجل إحداث تغييرات اجتماعية وقانونية تسمح لهنّ بالمشاركة بشكل أكبر في المجتمع والاقتصاد. كثيرون يؤرّخون بداية الموجة الثانية بإصدار كتاب «الأسرار النسوية» The Feminist Mystique الذي ألّفته بيتي فريدان. وصف هذا الكتاب الإحباط الذي شعرته كثير من ربّات البيوت، وشجّع النساء على التفكير في العمل خارج المنزل. لاقت رسالة الكتاب آفاقاً رحبة لدى كثير من النساء، والتحقت كثير منهنّ بالصحافة من أجل إحداث تغيير اجتماعي وسياسي.

طالبت "الموجة الثانية" بتوفير الضمانات للنساء بالمعاملة المتساوية أمام القانون، وبالقضاء على ملامح التمييز على أساس الجنس. كما تطلعت أيضاً لتغيير التوقّعات المجتمعية المُتوارثة لدور المرأة. بعض تلك التغييرات كان مجرّد تشجيع النساء للالتحاق بوظائف وأداء أدوار كانت تقليدياً قاصرةً على الرجال. من ناحية أخرى، قامت بعض النساء تدفعهنّ الرغبة في المزيد بالتمادي لخطوة أبعد، فأصبحن عدائيّات بشكل واضح للأدوار التقليدية التي لعبتها النساء بمجملها. قامت تلك الفئة بالتشكيك في قيمة الأسرة، وأحياناً قمن بمناهضة تلك الأسرة والتقليل من شأنها. أمّا نظرتهنّ نحو الرجال فهي ليست باعتبارهم شركاء مُتساوين ولكن باعتبارهم

أعداء يريدون قهر النساء. شجّعت تلك الفئة النساء على نسيان العلاقات الحميمية التقليدية وتبنّي مفردات "التحرير" الجنسي. خلال تلك الفترة، وإلى حد ما بسبب تأثير الحركة النسوية، تغيّر موقف أمريكا نحو الجنس بشكل ملحوظ، بما في ذلك قبول أكبر لممارسة الجنس قبل الزواج، وبدأ تركيب الأسرة يتغيّر، مع ارتفاع ضخم في معدّلات الطلاق والولادات خارج نطاق الزوجية.

الحركة النسوية المعاصرة

تطورت الحركة النسويّة اليوم، والتي يُشار إليها أحياناً باسم "الموجة الثالثة"، إلى كيان مُنظّم وضخم وذي ثقل سياسي كبير. وأصبح لها تأثير هائل على السياسات العامة، وداخل الحرم الجامعي، وعلى مفردات الثقافة السائدة. وبينما ركّزت الموجة الثانية على مخاطبة مصالح المرأة البيضاء حسنة الحال ذات الميول الجنسية الطبيعية، فالنسوية المعاصرة تركز بشكل كبير على السحاقيات، ونساء الأقليّات، والنساء الفقيرات.

من نواحي عديدة، فإنّ الحركة النسوية المعاصرة هي ضحية نجاحاتها. يُعرِّف قاموس ويبستر "فيمينيزم" أو "النسويّة" على أنها "مبدأ سياسي ينادي بحقوق المرأة السياسية والاجتماعية وأن تكون جميع الحقوق الأخرى للنساء مساوية للرجال" وفي تعريف آخر "حركة مُنظّمة تهدف لتحقيق مساواة المرأة". لكن تلك المعركة قد انتهت بالفعل بالانتصار، إذ يفترض الأمريكيون ويؤيدون بصورة فائقة فكرة مساواة النساء والرجال واستحقاقهم لفرص متكافئة ووضع متكافئ أمام القانون.

لقد جنحت النسوية المعاصرة بعيداً عن رسالتها الأصلية. وأصبحت اليوم مُرتبطة بسياسات ليبرالية راديكالية، بما فيها تأييد حكومة فيدرالية ضخمة، ودولة توفّر لمواطنيها مختلف الخدمات على النمط الأوروبي، إلى جانب إبداء عداء شامل نحو الأسرة التقليدية. لهذا السبب، تُصنّف أقليّة من النساء الأمريكيات نفسها اليوم على أنّها "فيمينست".

1

الفرق بين الصبيان والبنات

هل توجد فروق فطرية بين الجنسين؟ الإجابة المعتمدة على الجانب الرسمي هي "لا". وبالرغم من أن مروّجي الفكر النسوي يعترفون بأنه من المستحيل تجاهل الفروق التشريحية بين الذكور والإناث، تؤكد كثير منهن - أحياناً بقدر من التشنّج - أن الصفات السلوكية التي عادة ما نجدها مرتبطة بالإناث أو الذكور ليست إلا نتاج المجتمع.

اعتراضهن العام على أية مناقشة حول الاختلافات الفطرية بين الجنسين يمثّل خلفية لاستيعاب بعض التحديات التي تواجهها النساء اليوم، ويفسّر كيف أنّ الثقافة النسويّة تروّج لأجندة تتعارض مع الرغبات والاهتمامات الحقيقية لكثير من النساء.

الجدل حول النوعين

في يناير عام ٢٠٠٥، تحدث لورانس سومرز، والذى كان رئيس هارفارد آنذاك، في مؤتمر أكاديمي يهدف إلى استكشاف أسباب ضعف تمثيل النساء في مجالات العلوم والرياضيات في جامعات القمّة. لورانس سومرز الذى عمل كسكرتير للخزانة في حكومة كلينتون هو أبعد ما يكون عن تبنّي مواقف الفكر المحافظ. لكنّه في هذا المؤتمر وقع في خطيئة الخوض في تابوو الاختلافات بين النوعين.

افترض سومرز وجود بعض الأسباب وراء نُدرة تواجد النساء في المراكز العليا من مجال العلوم والرياضيات. تعرّض بداية لاحتمال وجود تمييز ضد المرأة، ولاحتمال احتياج النساء لساعات عمل أكثر مرونة لا توفّرها طبيعة العمل المعملي الشاقّة. كما تعرّض لإمكانية وجود اختلافات فطرية بين الرجال والنساء ربّما تساهم في ضعف تمثيل النساء في تلك المجالات.

أثارت فرضيته عاصفة نارية.

من بين الحضور كانت نانسي هوبكنز، أستاذ البيولوجي في معهد ماساشوسيتس للتكنولوجيا، والتي وفقاً لوصف الموقف، كاد يُغمى عليها عند سماعها لتصريح سومرز وفرضيته حول الاختلافات الفطرية بين الجنسين. ولم تلبث بعد أن تعافت من إغماءتها أن انطلقت إلى وسائل الإعلام تُعلن تذمّرها الشديد. وكانت وسائل الإعلام آذاناً مصغية. تغطية إخبارية في الصفحات الأولى من الصحف وعدد لا متناهي من ساعات البث التليفزيوني جميعها تناولت بالنقد والتحليل هرطقة سومرز حول الاختلافات الفطرية. في النهاية، أجرت هارفارد تصويتاً بحجب الثقة عن سومرز توبيخاً له على فعلته الشنعاء.

لا بد أن رئيس الجامعة المحاصر بالاتهامات قد أدرك أن إرضاء أبطال المساواة

بين الجنسين لا يكفيه الاعتذارات المتتالية. لذلك فقد عرض منحة قدرها خمسون مليون دولار كمبادرة لدعم التنوّع وتشجيعه في الجامعة – التنوّع الذي لا شك يعني مزيداً من النساء وليس مزيداً من وجهات النظر!

لكن ما الخطأ فيما قاله سومرز؟ إنه لم يفترض أن النساء غير قادرات على تحقيق نفس القدر من النجاح في مجالات العلوم والرياضيات مقارنةً بالرجال. كل ما افترضه كان أنّ اختلافات بيولوجية ربما قد تؤثر في خلق تلك النتيجة الإحصائية التي تشير إلى ضعف تمثيل النساء إجمالاً في تلك المجالات.

تعلّم سومرز درسه جيداً ولن يعيد تكرار خطيئته بالخوض في حوار أكاديمي مفتوح حول تلك القضية. ولا شك أن أكاديميين كثيرين قد تعلّموا الدرس معه. أي أستاذ شاب يجرؤ على مناقشة باحثة نسوية في دراستها؟ مَن من طالبات الدكتوراه سوف تُخاطر بمشروع تخرجها لتحاول إثبات أن الرجال لديهم إجمالاً قابلية أكبر لاستيعاب العلوم؟ قد يكون من المقبول استيعاب امتلاك النساء لقدرات فطرية أكثر تفوقاً في مجال القدرات اللفظية، لكن الاعتراف بوجود قدرات تخصّصية مشابهة لدى الرجال هو خيانة أكاديمية عُظمى!

كانت حكاية سومرز مجرد حلقة واحدة من مسلسل الجدل المستمر حول الفروق بين النوعين. تلك الاختلافات التي يلاحظها معظم البشر الأسوياء ويتعايشون معها كظواهر طبيعية.

الطبع أم التطبع؟

ينكص كثير من أنصار الفكر النسوي أمام فرضية وجود اختلافات فطرية بين الرجال والنساء، حيث يتخيّلون عالماً خالياً من التمايُز النوعي. يكشف د.ستيفن رودس في كتابه "أخذ الاختلافات بين النوعين على محمل الجد" كيف أن تلك المواقف لا تنتشر فقط على هوامش الحركة النسويّة، ولكنها عقيدة تسيطر على حيّز ضخم من أجندة الحركة.

على سبيل المثال، تتصور سوزان أوكين، وهي واحدة من المنظّرين الأكاديميين، تتصوّر مستقبلاً لا يكون فيه "تأثير جنس الإنسان سواء ذكر أو أنثى أكثر من تأثير لون عينيه أو طول أصابع قدمه"، وأن الرجال والنساء في ذلك المستقبل يساهمون "بعدد متساو تقريباً في جميع مناحي الحياة". بينما تحلم منظِّرة نسويّة أخرى بواقع جديد يكون الرجال والنساء "قابلين للتبادل اجتماعيا"(١).

ترى تلك الناشطات في المجال النسويّ أن تحقيق مجتمع مُحايد خال من التصنيف الجنسي هو هدف منطقي يمكن تحقيقه، لأنهنّ يؤمنّ بأن السمات التي نعتبرها "ذكوريّة" أو "أنوثيّة" ليست أكثر من إفرازات اجتماعية تسيطر علينا قهراً منذ الطفولة.

الأطفال من الإناث يتم الترحيب بقدومهن إلى العالم بالملاءات الزهرية، واللعب اللطيفة، وعرائس الباربي، ويتم تشجيعهنّ على اللعب مع صديقاتهن بألعاب منزلية، وعلى قراءة الحواديت الخيالية. أما الأطفال من الذكور فيتم الترحيب بهم بالملاءات الزرقاء، السيارات، ومكعبات البناء، ويتم تشجيعهم على الركض حول المكان والتنافس مع أصدقائهم. هكذا يتم تلقين الأطفال سلوكيات "نوعيّة" أي مرتبطة بالنوع.

ولأن تلك القوى الثقافية مصنعة، فمن الممكن تغييرها برفع درجة الوعي لدى الآباء والأمهات وتشجيعهم على محاربة هذه العادات التربوية، وبالتحكّم في السياسات العامة التي تحدّد ما يحدث في المدارس، وبذا قد يكون من الممكن تغيير العادات الاجتماعية. في الحقيقة لو أن التباين في الصفات المُميِّزة للنوع هو بالفعل مجرّد إفرازات اجتماعية، فإن الحلم النسوي لمجتمع مُخنَّث خال من التمايز الجنسي قد يصبح حقيقة.

ولكن إمعاناً في إزعاج الحركة النسوية، فإن الحقائق لا تدعم نظريتها. ما يزال الباحثون يقدّمون الأدلة على أنّ ما نلاحظه من اختلافات سلوكية بين الجنسين هي

اختلافات مُتجذّرة بيولوجياً. أحد تلك الأدلة التى يصعب تفنيدها هو ملامح الأدوار التى يتبناها الرجال والنساء حول العالم.

يشير د. استيفين رودس إلى كتابات أحد المنظّرين، والذى يعترف فيها - على مضض - بوجود بعض ملامح التباين بين الجنسين، مثل ميول الرجال نحو العنف ونحو الهيمنة فى النواحى العامة، بل ويعترف بتواجد هذه الاختلافات على مر التاريخ وفى مختلف الثقافات(٢).

أحياناً ينجح هذا الدليل حتى فى تغيير مواقف بعض الأشخاص. فمثلاً واحدة من الباحثات والتى اقتحمت هذا المجال على أمل فضح أكذوبة أن الاختلافات السلوكية والذهنية بين الجنسين هى نتاج اختلافات بيولوجية، لكنها بعد مراجعة العدد اللانهائى من البحوث حول الموضوع، قامت بتغيير رأيها وأعلنت أنه بالفعل "توجد اختلافات حقيقية بين النوعين، وفى بعض الأحيان اختلافات هائلة، فيما يخص بعض القدرات الذهنية". بل وتقول إنه "لا شك فى تأثير العادات الاجتماعية على اكتساب بعض ملامح التمايز الجنسى، لكن هناك دليل قوى على أن اختلافات بيولوجية بين الجنسين لها دور هى الأخرى فى تكوين تلك العادات"(٣).

يصف د. استيفين رودس نمطاً شبيهاً من تحوّل الأفكار يحدث لدى أشخاص من المتحمّسين لعالم لا يعترف بتصنيف البشر إلى ذكور وإناث، عندما يصبح لديهم أطفال. واحدة من النسويّات كانت تحاول أن تربّى ولدها الصغير بأسلوب رقيق، غير عنيف، ومحايد جنسياً، لكنه رغم ذلك أظهر ميولاً نَهِمة نحو ألعاب المسدسات. وحيث لم تُوفّر له ألعاب من المسدّسات فى المنزل، أصبح يستخدم ألعاب أخرى، بل وحتى الطعام، ليصنع ما يشبه المسدّسات. بينما عانت واحدة أخرى من النسويّات من رفض ابنتها الصغيرة ارتداء أى شىء ما عدا الفساتين والجوارب الطويلة(٤).

الأسباب الجذرية للاختلافات بين الذكور والإناث

يفترض البحث العلمى أن بُنية دماغ كل من الرجل والمرأة مختلفة. وهو ما قد يكون سبباً للتمايز الجنسى والتباين فى الصفات التى نراها إمّا ذكوريّة أو

أنوثية(٥). يرتبط نصفا دماغ الرجل بعدد أقل من النيرونات العصبية، كما أن أجزاء مخ الرجل أكثر تخصّصية بينما أدمغة النساء أكثر تشابكاً. يفترض المتخصّصون أن ذلك قد يفسر تمايز النساء بمزيد من مهارات الذكاء اللغوى وتمايز الرجال بمزيد من مهارات الذكاء الفراغي.

ثبت كذلك أن الاختلافات الهرمونية بين الجنسين مسئولة عن السمات السلوكية. قام الباحثون بدراسة الفتيات اللاتي تعرضن إلى مستوى أعلى من التيستوستيرون وهن فى أرحام أمهاتهن – والتيستوستيرون هو هرمون موجود فى كل من الأولاد والبنات لكن بمستويات أعلى فى الأولاد. أظهرت تلك الفتيات كثيراً من السلوكيات المرتبطة بالأولاد، مثل مزيد من العنف، الاشتراك فى أنماط من اللعب الأكثر خشونة، وتفضيل الألعاب الميكانيكية كالسيارات ومواد البناء عن العرائس وألعاب الأشغال اليدوية، والتى هى الاختيار النموذجي للفتيات عادة(٦).

دراسات أخرى تناولت النساء اللاتى لديهن مستويات أعلى من التيستوستيرون، ووجدت أن هؤلاء النساء أظهرن سمات أكثر ذكورية، مثل الحزم والاهتمام العميق بالمستقبل المهني، وامتلاك قدر أكبر من تقدير الذات، وميل أكبر لعلاقات الجنس "الكاجوال" العابرة، إلى جانب مهارات فراغية أكبر(٧).

إن الاختلاف التكويني الدماغى بين الرجال والنساء يفسّر تواجد السمات الذكوريّة والأنوثيّة بصورة شاملة على امتداد التاريخ وفى كل مكان حول العالم. لكن لأنّ هذا المفهوم لا يتناغم مع عقائد الفكر النسوى، فإنه يظل موضعاً للجدل.

لماذا تهمنا الاختلافات بين النوعين؟

لدى المتحمّسات للفكر النسوى رؤية وحلم: مشاهدة كل من الرجال والنساء قدم بقدم فى مختلف نواحى الحياة ومجالاتها. هنّ يتباكين على أن النساء ما زلن يتحملن شطراً غير عادل من مسئوليات العمل المنزلى والعناية بالطفل، وأنهنّ تحققن مستويات أقل من النجاح فى مجال الأعمال الاقتصادية والسياسة، وأنهن تتوارين فى مجالات كالرياضيات والعلوم.

ما سبب قصور تقدم النساء في تلك المجالات؟

طبقا للنسويّات فإن المجتمع والمناخ العُنصري المتحيّز للذكور هما المسئولان.

إذا قبلنا بمصداقية هذا الافتراض، فلا بد أنّ هناك شيئاً يمكن فعله، بل ويجب فعله. كون المجتمع يعاني من الخلل، فيمكن تحقيق الرؤية النسويّة نظرياً عن طريق تغيير في التعليم العام، إنشاء دور رعاية للأطفال تموّلها الدولة، تشجيع مزيد من الأمهات على ترك أطفالهن من أجل العمل، إلى جانب كثير من التدابير الأخرى التى تستهدف تصحيح مسار المجتمع.

لكن إذا ما كانت الفرضية خاطئة، ولم تكن الاختلافات بين الجنسين مجرّد إفرازات اجتماعية، وإنما هي نتيجة وجود فروق جذريّة بيولوجية بين الجنسين ، فلا يوجد قدر من التدخل الحكومي يمكنه تحقيق المدينة الفاضلة كما تراها المتحمّسات للفكر النسوي.

بل إنه في حالة كون التمايز الجنسي أمراً تفرضه الطبيعة، فإن المشروع النسوى للتقدّم ليس تقدّماً على الإطلاق. وما تفعله أجندتهم هو تحقيق واقع أسوأ لكل من الرجال والنساء على السواء، عن طريق اجتذابهم بعيداً عن اهتماماتهم وأولوياتهم الحقيقية من أجل السعي نحو فانتازيا عالم خيالى تريد الأجندة النسوية فرضه بالقوة.

إن كفة البحث العلمي الراجحة وما يعزّزه من الملاحظات اليومية، تقودنا إلى الاستنتاج الممنوع : أنّ التمايز النوعي ليس إفرازاً اجتماعياً مُصطنعاً. بالتأكيد تلعب عادات المجتمع دوراً في تشكيل سلوكياتنا. لكن الاختلافات بين الجنسين تؤثر بفاعلية على كينونتنا البشرية وما ترسمه من عادات وسلوكيات. يعني ذلك، بين أشياء أخرى، أنّ كلاً من الرجال والنساء سوف تظل لهم احتياجات وأولويات مختلفة، وردود فعل متباينة، في مختلف المواقف. وهو أمر ينبغي وضعه في الاعتبار عندما نتأمّل مدى التعارض القائم بين فانتازيا الرؤية النسويّة لمجتمعنا، وبين الواقع الفعلي لرغبات النساء واهتماماتهن.

2

العودة إلى الرومانسية

اختفت ظواهر المواعدة والتودّد والغزل التقليدية من حياة المراهقين والشباب في مرحلة العشرينات من العمر، بعد أن ظلّت الحركة النسوية تحط من قدر الأدوار الجنسية التقليدية في العلاقات الرومانسية، وتصفها بالتمييز على أساس النوع وبأنها تقمع النساء. الرجل الذي يفتح الباب لامرأة أو يعرض دفع فاتورة الغداء لم يعد "جنتلمان"، بل أصبح في تصويرهنّ شخصاً كارهاً للنساء يعتبرهنّ مجرد أدوات، ويخلّد القيم الذكوريّة البطرياركية المتخلّفة. تحتفي النسويّات بملامح الثورة الجنسية، ويشجّعن النساء على التخلّص من الأنماط التقليدية للمواعدة والتعامل مع العلاقات الخاصة أسوة بالرجال.

كيف أثّر ذلك على الفتيات؟

من المفارقات أنه ما زالت كثير من الفتيات تعتبرن الزواج هدفا حياتيا هاما، كما تأمل أغلب فتيات الجامعة فى الالتقاء بأزواج المستقبل خلال سنوات الجامعة وقبل التخرّج. لكننا لسنا فى الخمسينيات، وعلى النساء استيعاب بعض عقبات الفضاء الرومانسى المُستحدثة، وأن تتعرّفن على الدور الهام الذى لعبته الأنماط التقليدية للمواعدة والتعارف فى بناء علاقات صحيّة وقويّة.

الحركة النسوية وتجريم الشهامة

غالباً ما تحتوى كتب الدراسات النسوية على قسم عن القصص الخيالية. يقولون إن الفتيات يتعرضن منذ الصغر إلى غسيل مخ يجعل أقصى أمانى الفتاة هو الحصول على حب الأمير الذى سوف ينقذها، يحميها، ويجعلها تعيش سعيدة إلى الأبد. "سندريلا" هى فتاة طائعة، هادئة، جميلة، تتعرّض للضرب على يد أخواتها

غير الشقيقات، تتم مكافأتها في النهاية على سلوكها الدمث بأن تلتقي بالأمير الوسيم وتحظى بحبّه. "سنو وايت" و"سليبنج بيوتي" تظل كل منهما نائمة بلا وعي حتى تحصل على قبلة الأمير.

ترى كثير من النسويات أن تلك هي الرسائل الجوهرية التي تتلقّاها الفتيات عن أدوارهن في المجتمع. وأن الأدوار التقليدية المُتبنّاة من قبل الرجال والنساء في المواعدة هي أدوار تقوم على التمييز على أساس النوع بشكل يحط من قدر النساء. كما تعتبر النسويات أنّ الرجال يمتلكون القدر الأكبر من القوة في تلك العلاقات. إذ يُفترض قيام الرجال بالمبادرة – البحث عن امرأة، بدء التواصل، تحمل الأعباء المالية، إعطاء الهدايا كدليل على المشاعر– بينما ينحصر دور النساء في رد الفعل. كان تابو بالنسبة للمرأة أن تبادر بالإقبال على رجل ما، تبدأ التواصل، أو تدفع نصيبها من أي تكاليف خلال اللقاء.

كان اللاتساوى فى العلاقة المالية بين الرجل والمرأة فى المواعدة التقليدية أمراً مستفزاً لكثير من النسويّات، إذ تتضمّن – من وجهة نظرهن – السماح للرجل باعتقاد تحمله للعبء المادى المرتبط بالمواعدة، وكأنّ الرجال "يشترون" الوقت مع النساء، أو كأنّ النساء معروضات للبيع. ترى النسويّات أن المواعدة هى وقت ممنوح للرجل لاستعراض قدرته على دعم شريكة حياته مادياً فى المستقبل، وكأنه من المسلّمات أن تعتمد النساء على أزواجهن مادياً لكونهنّ غير قادرات على الاعتناء بأنفسهن.

الذوقيّات التى كانت مُتوقّعة من الرجال المهذّبين، مثل فتح الباب لسيدة أو إيثارها على نفسه فى الجلوس على كرسيه، لم تعد علامات على النبل، ولكن أدلّة على أن الرجال ينظرون إلى النساء باعتبارهنّ ضعيفات أو أقل مقدرة. طبقا للمنطق الراديكالى لتلك النسويّات، فإن رجلاً يعرض مُساعدة امرأة فى حمل حقيبتها الثقيلة هو رجل يفترض أن المرأة بالضرورة فى حاجة إلى مساعدة الرجل لكى تتدبر أمور معيشتها.

وفيما تعرّضت التقاليد التى تحكم سلوكيات الرجال للمساءلة والتشكيك والتغيير الجذرى، فقد تغيرت كذلك توقّعات النساء. تمّ تشجيع النساء لتبنّى أدوار أكثر إيجابية فى عملية المواعدة. الأعراف القيمة التى ترى أنه لا ينبغى للمرأة المبادرة بالإقبال على الرجل وترتيب الموعد، أصبحت فى طى النسيان. حتى أن أداء المرأة كـ "ترموستات" للسلوك الجنسى، بشكل يمنع رفيقها من التمادى جنسياً، تعرّض هو الآخر للهجوم: حيث أكّدت النسويّات أنّ لدى النساء نفس القدر من الرغبة الجنسية كالرجال، وأنّ على المرأة ألا تكبت تلك الرغبات. حتى وصل الأمر بهنّ إلى إعلان التمرد العام ضد الربط ما بين عذرية المرأة وبين "الفضيلة"، وبشيطن النساء النشطات جنسياً.

الدور الهام للمواعدة

لكنّ تلك التقاليد والأدوار لم تكن مُجرد وسائل لإخضاع النساء لسطوة الرجال

وتشييئهن. فالمواعدة تطوّرت كوسيلة تمكّن الأفراد من معرفة بعضهم. من الطبيعي للرجال والنساء مواعدة عدّة أشخاص لتقييم مدى التكافؤ المحتمل بينهم ليكونوا أزواجاً وزوجات، قبل بدء علاقة جدّية. ومع اكتساب العلاقة لمزيد من الجدّية، فإنّ استمرار المواعدة يصبح وسيلة لاختبار واستعراض مدى التزام كلا الطرفين.

تصف ماري إليزابيث بوديلز - وهي كاتبة في مجال العلاقات - الدور الهام للمواعدة قائلة:

"أثناء المواعدة الجادّة، يعمل الرجل لا شعورياً على أن يولّد لدى المرأة الانطباع بأنها إذا كانت جديرة بكل هذا القدر من التودّد، فإنها تمثّل له أكثر من مجرد شخص عادي في هذا العالم، بل إنها سوف تكون "المرأة" التي لا مثيل لها في ناظريه. ومن جانبها فإن المرأة تعمل لا شعورياً على أن تخلق لديه الانطباع بأنها إذا كانت على هذا القدر من الصعوبة في أن ينالها، فإنها كزوجة سوف تكون مُستحيلة أمام الآخرين. تلك الرقصة المعنوية هي بمثابة التعهّد غير المنطوق بالالتزام المستقبلي من كلا الطرفين، والذي هو الأساس لأي زواج سعيد".

الأدوار المختلفة التي يتبناها الرجال والنساء في طقوس المواعدة تلك هي بالتأكيد متمركزة حول النوع، وربما يمكن تصنيفها إذن كملامح "للتمييز على أساس الجنس". لكن هذه النظرة السلبية تتجاهل حقيقة أن الرجال والنساء يتبنّون أدواراً متباينة في العلاقات الرومانسية، لأنّ لدى كل طرف احتياجات مختلفة ونقاط ضعف مختلفة، ولأنّ كلاً منهما عادةً يفضّل أفراداً من النوع الآخر يمتلكون سمات نوعية ذكورية أو أنوثية واضحة.

تُظهر الدراسات أنّ النساء تفضل الرجال الأكثر نجاحاً في كسب الرزق، الأعلى منزلة فكرية، والأكثر قوة وقدرة على حمايتهن. أمّا الرجال فيفضلون المرأة الأكثر خصوبة، الأكثر التزاماً، حتى يتأكدوا من رصيدهنّ الأمومي، وبأن أطفالهم سوف يحظون بكل قدر من الرعاية حتى سن الرشد. ليست مصادفة ولا مؤامرة

أن طقوس التعارف والمواعدة التقليدية تمكّن المشاركين فيها من النوعين من استعراض تلك الكفاءات القيّمة.

لكن إذا كانت تلك المواعدة التقليدية قد اختفت، فما القيم البديلة التي حلّت مكانها؟ بالتأكيد ما زال الرجال والنساء يقيمون علاقات عاطفية، لذا لا شك أن نمطاً جديداً من المواعدة قد ظهر.

يبيّن تحليل تضاريس الواقع الرومانسي أن كثيرا من أنماط المواعدة الحديثة بها مآزق ضخمة لم تكن موجودة في الأنماط التقليدية. أكثر تلك المآزق خطورة هو الفشل في إتاحة الفرصة أمام الرجال والنساء لتمييز الشريك الواعد، أو التشجيع على تكوين علاقات مستقرة ومستمرة.

عالم الرومانسية الجديد الشجاع

اليوم، أصبح عدد المرّات التي يتوجّه فيها الرجل بطلب لمواعدة المرأة أكثر نُدرة. في دراسة لشريحة من فتيات الجامعة، وجد الباحثون أنّ نصف فتيات الجامعة فقط تلقّين ست دعوات للمواعدة أو أكثر، وأن ثلث فتيات الجامعة تمت دعوتهن للمواعدة أقل من مرتين، خلال سنوات الدراسة الجامعية.

ما الذي حل مكان المواعدة التقليدية؟ في تقرير منشور عبر منتدى "المرأة المستقلة"، أجرت الباحثتان نورفال جلين، بروفيسور علم الاجتماع في جامعة تيكساس، وإليزابيث ماركاردت الباحثة المنتسبة لمعهد القيم الأمريكية، استفتاء لألف فتاة من الجامعة من مختلف أنحاء أمريكا، وقامتا باستعراض عدد من أنماط العلاقات المختلفة التي يقيمها الشباب والفتيات.

النمط الأول من العلاقات هو ما يعرف بـ "تيك أواي"، وهو نمط ربما يختلف تعريفه الدقيق إلا أنّه يعتمد بشكل عام على إقامة تواصل جنسي يتراوح ما بين تبادل القبلات وبين ممارسة الجنس، لكنه يقوم على قاعدة أساسية من "عدم الالتزام". عادةً ما يقع هذا النمط من العلاقات بين أناس لا تربطهم ببعضهم سابق

معرفة، وغالباً ما يكون تحت تأثير الكحوليات. قد يقتصر هذا النمط على لقاء واحد أو يمتد لسلسلة من اللقاءات، ولكن في كلتا الحالتين يكون واضحاً لدى الطرفين أنه ليس ثمة التزامات للاستمرار في العلاقة. حوالي ٤٠٪ من اللاتي تناولهن البحث أقمن هذا النمط من العلاقة على الأقل مرة واحدة، و١٠٪ أقمن هذا النمط من العلاقات أكثر من ست مرات.

على الجانب الآخر من الطيف يوجد ما يطلق عليه الباحثون علاقة "الظل". وفي تلك العلاقة الجادة يكون الشريكان عادةً نشيطين جنسياً، ويمضيان أغلب الوقت معاً وينام كل منهما في غرفة الآخر، وهي علاقة يغلب عليها طابع الالتزام الرومانسي.

نمط آخر من العلاقات وجده الباحثون هو "المصاحبة"، أو كما يشار له أحيانا بـ"المواعدة". يقرر صديقان، رجل وامرأة أن يتفاعلا ويهتما بالتواصل، غالباً في إطار مجموعة من الأشخاص، أو أحياناً وحدهما، في النهاية قد تتطوّر هذه العلاقة لتصبح إمّا أكثر رومانسية، أو تصبح جسدية تندرج تحت نمط "تيك أواي" أو علاقة "الظل".

لكن ما أثبتته الحوارات مع فتيات الجامعة كان غياب منظومة القواعد من جميع تلك العلاقات، وعدم احتوائها على مفاهيم واضحة عن توقعات كلا الطرفين. النساء اللاتي أقمن علاقة "تيك أواي" غالباً ما ظللن بعدها يتساءلن عمّا إذا كان الرجل سوف يأخذ أية خطوة جديّة، وما إذا كانت تلك العلاقة قد تتطور إلى شيء آخر أكثر عمقاً.

لم تملأ أي من تلك العلاقات الفراغ الذي تركه النمط التقليدي للمواعدة، والذي كان يمكّن كلا من الرجال والنساء من استكشاف إمكانية تكوين علاقات ذات معنى مع أطراف يصلحون ليكونوا شركاء في الحياة، والمفاضلة بينهم لمعرفة أكثرهم ملاءمة. بالرغم من أن الزواج ما زال هدفاً لكثير من النساء.

بطريقة ما، يبدو الرجال والنساء أكثر مساواة فى تلك الأنماط المُستحدثة من العلاقات. فقد تبدأ المرأة عملية التعارف التى تتبعها علاقة "تيك أواى". وهنّ شريكات فى تنظيم أنشطة "المُصاحبة". لم يعد ضرورياً أن يأخذ الرجال زمام المبادرة، حيث تبنّت النساء نظرة أكثر ذكورية نحو الجنس، بحيث يصبح مرغوباً لديها ولو خارج إطار الزوجية أو خارج نطاق أيه علاقة جادة. لكن الشيء الأقل وضوحاً هو: ما الذى جنته النساء من تلك الأنماط الجديدة الأكثر "مساواة"؟

عندما تفقد المرأة زمام الأمور

بالرغم من أنه من المقبول في عالم ما بعد الثورة الجنسية أن تتصرف النساء كالرجال، فقد منحت النساء قدراً كبيراً من السيطرة مرة أخرى إلى الرجال. فى طقوس المواعدة التقليدية، كان الرجل هو الذى يضع نفسه على الجبهة، يخاطر بتعريض نفسه للرفض عندما يطلب مواعدة امرأة. لكن ما يحدث بعد التواصل "تيك أواى" أن المرأة تظل تتساءل عن نوايا الرجل، وما إذا كان الرجل سوف يراها أو يتصل بها مرة أخرى، لتعانى من اللاقدرة على التحكم فى مسار تلك العلاقة.

لاحظت نورفال جلين وإليزابيث ماركاردت كيف أصبحت النساء فريسة للانتظار حتى يحدّد الرجال ملامح العلاقة. هل هى مجرد شيء "تيك أواى"؟ هل هى فقط "مصاحبة" ؟ أم هل نحن فى علاقة حصرية؟ النساء تتردّد فى الضغط على الرجال من أجل توضيح طبيعة العلاقة، وفى بعض الأحيان أعربت بعض من النساء عن أنها "اكتشفت" أن الرجل يعتبرها "صاحبته الخاصة– جيرل فريند" من مصدر ثالث، كشخص تجمعه صداقة بالطرفين مثلا.

كثير من فقدان السيطرة التى أصبحت النساء تعانين منه يرجع إلى أن الجنس أصبح متاحاً بوفرة أمام الرجال. فى الأعراف السابقة كانت إرادة المرأة وقدرتها على منع العطايا الجنسية تؤدى دورها كوسيلة لضبط سلوكيات الرجال. فإذا أراد رجل ممارسة الجنس مع امرأة كان عليه أن يتودّد إليها، يستعرض اهتمامه البالغ

وارتباطه بها دون غيرها، وأن يستثمر في تلك العلاقة، مُظهراً نواياه الجادة لتحمل نتائج الحميمية الجنسية.

اليوم، وعلى النقيض لم يعد هناك الكثير مما تتوقعه المرأة من الرجل الذي تنام معه. أولئك اللاتي يقمن علاقة "تيك أواي" لا يتوقعن مكالمة هاتفية فيما بعد. بل وحتى هؤلاء المرتبطات بعلاقة "الظل" لا يفترضن بالضرورة أن علاقاتهن سوف تدوم (غالبا ما سوف تنقطع بشكل يجرح القلب). في تلك العلاقات البديلة يمكن للرجال الاستمتاع بكثير من مزايا الزواج- ليس فقط جنسياً ولكن أيضا من ناحية الصحبة، وتحسّن نمط الحياة الذي يرتبط بوجود امرأة تشعر بالسعادة وهي تطبخ وتنظف لهم- لكن دون ضرورة بذل ما يتطلبه الزواج في المقابل من التزام أو دعم.

الرجال في تلك الأنماط المستحدثة من العلاقات ما زالوا يتمتعون بالحرية لاستكشاف فرصهم في حال ظهور منافسة من نساء أخريات، بحثا عمّن قد تكون الأفضل (الأجمل، الأذكى، الأصغر سنا..الخ).

كنتيجة لذلك، تجد كثير من الفتيات أنفسهن في علاقات تتجه نحو لا شيء، مع رجال غير راغبين في الالتزام. في مسلسل "الجنس والمدينة" كانت الشخصيات الرئيسية – بصفة مستمرة – توجد المبررات للرجال الذين لم يستمروا في العلاقات. أحد أصدقاء كاري (التي تلعب دورها سارا جيسيكا باركر) في النهاية بين أنّه عندما يتصرف الرجل بتلك الطريقة، فذلك لأنه "ليس مغرماً بكِ بما فيه الكفاية". كان هذا المفهوم ثورياً إلى درجة دفعت اثنين من مؤلفي "الجنس والمدينة" إلى تأليف كتاب يحمل العنوان "ليس مغرماً بكِ بما فيه الكفاية" ليصبح من أكثر الكتب مبيعاً.

الكتاب يطالب النساء برفع مستوى توقعاتهنّ من الرجل، وعدم اختلاق الأعذار لأولئك الرجال الذين لا يعاودون الاتصال بالمرأة، أو المتزوجين بالفعل، أو الذين يخونونهنّ، أو يعاملونهن بطريقة سيئة، أو يرفضون جديّة الارتباط. ضمنياً، تحمل

تلك النصائح إقراراً بأن الرجال يمتلكون نسبة أكبر من أوراق اللعبة في أنماط المواعدة الحديثة. النساء أكثر رغبة في الزواج، وبسبب عوامل الخصوبة الضرورية للإنجاب، فإنهن تشعرن بمزيد من الضغط والرغبة في الزواج مبكراً عن نظرائهم من الرجال. كنتيجة لذلك، فغالباً ما تشعر النساء بفقدان السيطرة على مجريات الأمور، بينما يرسم الرجال طبيعة العلاقة طبقاً لأهوائهم.

لحق بهذا الكتاب الأكثر مبيعاً كتاب آخر مختلف بعض الشيء يستكمل نفس الموضوع. في كتاب "كوني صريحة، فأنتِ أيضاً لستِ مغرمةً به بما فيه الكفاية: ارفعي مستوى شروطك، وابحثي عن الحب الذي تستحقينه"، يحاول فيه الدكتور إين كيرنر، وهو مؤلف واستشاري العلاقات الجنسية، أن يشجّع الفتيات على إدراك كيفية انزلاقهنّ إلى علاقات فاشلة مع رجال لم تشعرن نحوهم حتى بمجرّد الإعجاب. الكتاب أبعد ما يكون عن صرخة لمطالبة النساء للعودة إلى الأخلاقيات الجنسية التقليدية، إذ يحتفل د.كيرنر بتوافر الأدوات الجنسية ذات الذبذبات، وبقدرة واستعداد بعض النساء لممارسة الجنس من أجل الجنس فقط. ومع ذلك فإن الكتاب يسلّط الضوء على المشكلات العملية التي تواجه النساء في حلبة المواعدة الجديدة.

يتردد د. كيرنر في اقتراح أن تمنع النساء العلاقة الجنسية عن الرجال كطريقة لتجنّب العلاقات الفاشلة. من المحتمل أنه يرى ذلك الاقتراح كنصيحة رجعية وبطرياركية غير مقبولة. ومع ذلك فإنه لا يستطيع تجنّبه تماماً. فهو يقول:

"الجانب السلبي لسيناريو تكون فيه النساء بنفس قسوة الرجال، وحيث يعتبر الجنس الكاجوال العابر نمط حياة طبيعيا لديهنّ، هو أنّ المستفيد الأكبر من تمكين المرأة على تلك الصورة هو الرجال. لا أعني بالطبع أن على النساء اللعب بقواعد معينة أو الامتناع عن الجنس. فهذا من غير المجدي وهو التزام سخيف بالعادات. أليس كذلك؟"

في الواقع، تبدو النساء في حاجة شديدة لبعض "القواعد" حول كيفية "الفوز" في لعبة المواعدة. في عام ١٩٩٦ عندما تم نشر كتاب بعنوان "القواعد: أسرار مجرّبة للحصول على حب الرجل الصحيح"، كان نجاح الكتاب مدوياً. فحوى الكتاب كانت إعطاء النساء خريطة طريق لاستعادة اليد العليا في العلاقات، وبالتالي الفوز بزوج. الحركة النسويّة وكثيرون من خارجها، توجّسوا خيفة من نجاح هذا الكتاب الرجعي، والذي قدّم في رأيهم نصائح أنتيكة قديمة مثل "لا تُبادري بالاتصال"، "لا تقبلي موعد يوم الأربعاء بعد موعد يوم الأحد"، والتي قلّصت عملية الوقوع في الحب إلى مجموعة من "افعل" و"لا تفعل". وفيما لا تبدو تلك الوصايا صالحة للتطبيق اليوم، فإنها بشكل أساسي تشجّع النساء على استعادة السيطرة على الموقف، بجعل أنفسهن أصعب منالاً على الرجال.

لكن حتى النساء اللاتي تقررن اتباع "القواعد" وتغيير منظومة المواعدة العصرية عن طريق تبنّي أنماط تقليدية للعلاقات – مثل تأخير الجنس لما بعد الزواج أو حتى تكوين علاقة جادة قائمة على الالتزام – فإنهن تتأثرن بحقائق عصر المواعدة بملامحه النسوية. فامرأة تود الاحتفاظ بعذريتها حتى الزواج، عليها أن تتنافس مع نساء أخريات تقبلن ممارسة الجنس دون زواج وغالباً دون أية تعهدات. قدرتها إذن على السيطرة على الرجل وتشجيعه على بذل ما يتطلبه الزواج من التزام ومسئولية في مقابل الحصول على الحميمية الجنسية مرهونة بقدر ما يتوفر أمامه من جنس خال من الالتزامات تمنحه النساء الأخريات.

إعادة بناء عالم المواعدة

اقترحت نورفال جلين وإليزابيث ماركاردت عدة وصفات لتحسين جودة المناخ الاجتماعي الذي يواجهه الشباب. من بين توصياتهما كانت نصائح للوالدين بمراقبة أنشطة أبنائهم بهدف تشجيعهم على تكوين علاقات صحيّة أكثر، مشيرين إلى التحوّلات التي طرأت على دور الرجال وجعلته أكثر سلبية، وأنه يجب تشجيع

الرجال ليكونوا أكثر مبادرة مع النساء. كذلك تؤكد ويندى شاليت مؤلفة كتاب "العودة إلى الحشمة" والذى ألّفته بمجرد انتهائها من الدراسة الجامعية، تؤكد على أن الشباب والفتيات يفتقدون إلى التواصل والإرشاد من والديهم. فالثقافة العامة أصبحت تسخر بشكل نمطي من الآباء والأمهات الذين يحاولون تحديد أنشطة أبنائهم الجنسية، وخاصة الإناث منهم، وتسمّيهم بالآباء "القمعيين". لكن في الحقيقة، فإن اكتساب الأبناء، مهارة استيضاح الحدود الفاصلة مهم جداً لتجنيب الشباب والفتيات خبرات عاطفية حزينة، ولتكوين أساس للسعادة الدائمة.

لا يعني ذلك أن علينا إدارة عقارب الساعة إلى الوراء نحو حقبة تنتظر فيها المرأة إلى جانب التليفون ولا تبادر بالقبلة الأولى. لكن من المهم للفتيات والشباب إدراك مساوئ طقوس المواعدة العصرية، وتكوين ثقافة عامة بديلة تقدّر قيمة العلاقات الصحيّة طويلة الأمد.

3

الجنس: لا بد للحب من نصيب فيه

تستطيع أية فتاة من قراء مجلة كوزموبوليتان أو من مشاهدي القنوات الشائعة على التليفزيون أن تفترض ببساطة أنها إذا لم تنجح في اتخاذ العلاقات الجنسية الكاجوال العابرة كنمط حياة فقد فشلت في التحوّل إلى امرأة متحرّرة. لوقت طويل تباكى مروّجو الفكر النسوي على تقديس المجتمع لعفّة المرأة وتشجيعه لها على أن تكون صمام الأمان في الممارسات الجنسية. ثم رقصوا طرباً للثورة الجنسية التي جعلت من علاقات الجنس العابرة نمطا حياتيا مقبولا وشائعا. في الحقيقة، فقد خسرت النساء تلك الثورة الجنسية. ما زالت النساء أكثر هشاشة وأكثر عرضة للتأذّي من الرجال، وبالرغم من اعتناق كثير من النساء لعقيدة العلاقات الجنسية العابرة، فهن غالباً ما يعبّرن عن الندم بعد تلك العلاقات، متباكيات لعجزهنّ عن فصل الحب عن الجنس. إن هناك سبباً جيداً وراء إقحام النساء للعواطف في العملية الجنسية، ولا بد أن تدرك الفتيات إيجابيات اعتناق مبادئ تحفظ الجنس لحين تكوين علاقات حصرية وجادة.

عشق الثقافة السائدة للجنس

فى عالم مجلات المرأة، يعتبر الجنس نشاطا للاستجمام. تماماً كما تقدّم مجلات الطهو أو صيد الأسماك النصائح للحصول على أكبر قدر من الاستمتاع من تلك الهوايات، نفس الشيء ينطبق على مجلات المرأة والجنس. لا يكاد يخلو غلاف أية مجلة من عناوين جنسية، مثل كلاسيكيات "كيف.." فى مجلة كوزمو ومنها "دليل مجلة كوزمو لما تحت الحزام" (مارس ٢٠٠٥)، "دلّليه جنسياً" (أبريل ٢٠٠٥)، و"تعلمي حيل يدوية جديدة لجنس فائق الشهوانية" (مايو ٢٠٠٥)، ومع ذلك فلم تخل أغلفة المجلات من مواضيع ذات عمق فكرى، مثل "مؤخرته:ما الذى يكشفه شكل مؤخرة الرجل عن شخصيته" (كوزموبوليتان، فبراير ٢٠٠٥)!

لا تدور تلك النصائح حول كيفية تعاملك مع زوجك أو حتى مع صديقك، إنها نصائح للتنفيذ مع أى رجل تقررى أن تذهبى معه إلى الفراش. فلنأخذ إصدار

أغسطس ٢٠٠٥ من مجلة "ماجي كلير" على سبيل المثال، تحتوى على موضوع بعنوان "هل يمكن لرفيقك أن يختار أكثر أداة جنس مناسبة لك؟" وتتناول القصة تجربة يمر بها اثنان في اختيار مجموعة من الأدوات الجنسية لكي يفاجئ بها كل فرد شريكه، مع استعراض ردة فعل كل منهما. أحد الاثنين واللذان أمضيا فترة خمسة شهور معاً يحكيان: "عصابة العينين"، وأصفاد اليدين كانت رائعة. لقد أحببت أيضاً ألوان الرسم على الجسم وفكرة الرسم على الجسد العارى كتغيير. أما أحلى مفاجأة فكانت أدوات الجنس الذاتي.. لقد أثبت تبادلنا لتلك الأدوات كم نحن متوافقان جنسياً، وبشكل عام".

بعد صفحات ذلك الموضوع، تتلقى الفتيات من القراء موضوعاً عنوانه "١٣ أكذوبة جنسية ينبغى أن تعرفيها!". الأساطير التى يتم الكشف عنها في هذا المقال شملت "الجنس من الخارج هو دائما فكرة سيئة"، "النوم مع زميل عمل ممنوع"،

"يجب أن تكوني في المود الملائم كل مرة تمارسين فيها الجنس". مقال آخر يقدّم تعليق نساء "عاديّات" على السؤال "ما الذى يدور بتفكيرك أثناء ممارسة الجنس؟". كانت إجابات النساء التي استعرضها المقال رومانسية مثل "أنا سعيدة أنك تذكرت اسمى، لكن هل لك أن تتوقف عن تكراره؟"، ومثل "لا أصدق أن ذلك الرجل الجذّاب الذي التقيته الليلة الماضية لم يتصل بى بعد. كم أتمنى أن يفعل"، وأخرى "نعم، بالتأكيد هى المرة الأولى له التي يمارس فيها الجنس".

تلك المقالات الموجودة بصورة نظامية فى المجلات الموجّهة للنساء الشابّات تصوّر الجنس هواية مسلية غير هادفة. ليس ذلك فحسب، بل إنها أيضا توطّن لدى الفتيات الافتراض بأن كل من حولها يمارسون الجنس وبكثرة. حتى أن الفتاة التي لا "لا تأخذ زمام المبادرة في نشاطها الجنسي" ولا تتورط مع كثير من العشاق تشعر بأنها تضيع وقتها وفرصها.

تتردد أصداء هذه السيمفونية في العروض التليفزيونية الأكثر انتشاراً مثل مسلسل "فريندز" والذى يتكرّر عرضه بصورة لا نهائية على شبكات الكابل فى المساء. الشخصيات التى تتعرض إلى "لعنة الجفاف الجنسي" بعدم ممارسة الجنس لأكثر من شهور قليلة، إمّا تتعرض للسخرية أو تلقى قدراً كبيراً من التعاطف مع محنتهم. الجنس العابر هو الأساس لكثير من العروض المعروفة بتليفزيون الواقع والتى تستهدف المراهقين، مثل برنامج "العالم الحقيقى". يتم افتعال تلك البرامج من أجل تحقيق هدف واضح وهو وضع مراهقين من الجنسين في سن الجامعة، غير مرتبطين، وعلى قدر من الجاذبية، معاً فى مكان واحد مع توفير الكحوليات، ومراقبتهم فى انتظار انفجار مواقف جنسية. الشخصيات التى تصطنع أكبر عدد من المغامرات الجنسية الشهوانية تكافأ بأكبر عدد من ساعات العرض، وغالباً ما تنتهى إلى الحصول على قدر من الشهرة. وبالطبع فى حلقات المسلسل الشهير "الجنس والمدينة" فإن الشخصية الرئيسية تقيم علاقات مع عدد لا متناه من

العشّاق، غالبا بلا أى قدر من التطلّع نحو تكوين علاقة جادة طويلة الأمد، وبدون أية نيّة فى الارتباط.

هذه العروض تؤثر بصورة واضحة على الفتيات. أوجد مسلسل "الجنس والمدينة" طوفاناً من صحافيات الجنس بين فتيات الجامعة، فى مختلف أرجاء البلاد. استهلت ناتالى كرنسكى مؤلفة "كلوى تغزو جامعة ييل"، (وهى رواية تستعرض حياة كلوى خريجة جامعة ييل)، بدأت كرنسكى مهنتها فى التأليف بكتابة عمود صحفى عن الجنس تنشره جريدة ييل دايلى نيوز اليومية، يحمل عناوين مثل "هل تبصقيه أم تبتلعيه: الاختيار يعتمد على طعم الصلصة (السائل المنوى)". ميجان باينوم كاتبة عمود صحفى عن الجنس لجريدة "يونيفرستى دايلى كانساس" انتهت لتصبح عارضة فى البلاى بوى. أشارت كلتاهما إلى أنّ مسلسل "الجنس والمدينة" كان مصدر إلهام رئيسى لهما[1]. بالنسبة لتلك الفتيات – وأغلب كتاب أعمدة الجنس الصحفية فى الصحافة الجامعية من نساء– لا يوجد أى موضوع خارج عن الحدود، ولا يوجد أى موضوع غير قابل للتناول. الرسالة الضمنية الواضحة من كتاباتهن هى أن الجنس – بل والكثير من الجنس – هو ملمح طبيعى من ملامح الحياة الجامعية.

بالطبع لا تقف تلك التوقعات عند حدود سنوات الدراسة. فبصورة متزايدة تحتفل ثقافتنا الشعبية –رغم سخريتها أحياناً – بالشابات متعددة العلاقات. خذ مثلاً مونيكا لوينسكى، المساعدة المقيمة بالبيت الأبيض التى أوشكت على إسقاط رئيس أمريكى مستخدمة تكنيك الإغواء بإظهار الملابس الداخلية، فقد غيّرت صورة عضو فريق الرئاسة الشاب – والذى دوره المساعدة على استلهام السياسات – إلى دور الإغراء الجنسى. ربما أصبحت مونيكا موضع سخرية فى نكتة قومية، لكنها أيضاً حصدت عدة مكافآت نظير سوء السمعة. فى العشرينات من عمرها، افتتحت هذه الفتاة شديدة الثراء خطّها الخاص من موضة الحقائب النسائية، وقدّمت لفترة مؤقتة برنامج – شديد السوء – من نمط تليفزيون الواقع.

الآن تبدو فتيات أخرى عازمات على محاكاة خطوات مونيكا. جيسيكا كاتلر والتى كانت ضمن فريق العاملين فى البيت الأبيض، بدأت الكتابة عن تجاربها الجنسية مع نصف دستة رجال فى بلوج خاص بها على شبكة الإنترنت. وعندما ارتبط موقعها بمواقع بارزة فى واشنطن، ذاع أمرها بشكل مفاجئ، وتمّ طردها سريعاً من وظيفتها. لكنها استفادت – على الأقل مادياً – بشكل كبير. بعدها تعرّت جيسيكا على صفحات البلاى بوى وزادت ثروتها بحوالي مائة ألف دولار، لتكتب بعدها كتاباً يقوم حول قصتها عنوانه "الواشنطنية: قصة"(٢).

فى لقاء مع جيسيكا كاتلر ظهرت كشخصية لطيفة تحاول أن تجد الجانب الجيد من المواقف السيئة. لكن ما يسبب القلق هو أن ترى كثير من الفتيات أن طريق التحرّر الجنسى يقود إلى صندوق من الذهب، لا يقف بينهن وبينه سوى أن تكنّ عازمات على تجاهل ما يصحب الطريق من عار.

كتب الدراسات النسوية أم الكوزموبوليتان؟

إذا أصابت بعضاً من القراء الدهشة لادعائنا أن الثقافة السائدة تبعث لشبابنا الرسائل التى تجسّد التحرر الجنسى كجزء شائق ومكمّل من الحياة، فسوف تزداد دهشة البعض عندما نبيّن كيف أن تلك الرسائل تتردّد أصداؤها حتى فى الأوساط الأكاديمية. كريستينا ستولبا، والتى تكتب لمنتدى "المرأة المستقلة"، راجعت المناهج الخاصة بفصول الدراسات النسوية التمهيدية، والتى تقدّمها ثلاثون كليّة مختلفة، فوجدت أن كل تلك المناهج تعتمد على عدد محدود جداً من الكتب الدراسية(٣). قمت شخصياً بقراءة جميع تلك المراجع، وغيرها من الكتب التى ظهرت على موقع الأمازون، وغالباً ما كنت أصاب بالذهول من هذا الكم من المعلومات المشكوك فى صحتها والتى يتم تقديمها للطلاب الأمريكيين وكأنها حقائق مسلّمة.

كان اعتبار الاستكشاف الجنسى أساساً لتحرير المرأة قاسماً مشتركاً فى جميع تلك الكتب الدراسية. وجميعها اعتبرت أن فكرة الاحتفاظ بالجنس للزواج أو لعلاقة جادة تنبع من تلك المؤسسة الذكورية الشريرة البدائية المسماة

"البطرياركية". وهي ترى أن البطرياركية ابتكرت نظاماً تكون النساء بموجبه صمام أمان الممارسات الجنسية، وأنها تربط ما بين العذرية والفضيلة. كما تؤكد تلك الكتب على أنّ تشجيع هذه العقيدة الداعية للعفّة الجنسية هو مجرد تشجيع للقمع وتبني له.

كذلك تحتفى تلك المراجع بدور الحركة النسوية فى تغيير أعراف المجتمع وزيادة درجة الوعي بجنسانية المرأة وقبول حريتها الجنسية، ودعم توافر وسائل منع الحمل، وتعتبر كل ذلك نصرا مُؤَزّراً. وتشير إلى النظرة السابقة التى كانت تعتبر جنسانية المرأة شيئاً "خطيراً" أو غير صحّي، وتسلط الضوء على ما للحريات الجنسية للمرأة من إيجابيات.

يمكننا أن نتفق جميعاً على أهمية اعتراف النساء (والرجال) بالدور الصحّي للجنس فى حياتنا. لكن بعض النسويّات تفعل ما هو أكثر من مجرد دعوة النساء للتواصل مع جنسانيتهنّ وتفهّم الدور الذى يلعبه المجتمع فى تشكيل الأخلاقيات؛ إذ تتمادى تلك النسويات إلى حث النساء على ممارسة المزيد من الاستكشاف الجنسي.

جلوريا ستاينم وهي واحدة من رموز الحركة النسوية، اختزلت المفهوم النسوى للمرأة العصرية المُحرّرة في قولها: "المرأة التى تمّ تحريرها هى المرأة التى تمارس الجنس قبل الزواج، وتعمل بعد الزواج". إذن، إذا لم تمارسي الجنس قبل الزواج فأنت لست امرأة عصرية محررة!

تستكشف المؤلفة النسوية ليورا تانينباوم فى كتابها "عاهرة أنثى سيئة السمعة" التأثير المدمر الذى قد يصيب المرأة عند وصمها بأنها غير عفيفة، والطرق المختلفة التى يمكن للمرأة أن تحصل بها على لقب عاهرة رغم أن كثيرا من تلك الطرق لا يستلزم ممارسة نشاط جنسي.

لا تستحق أية امرأة أن تتعرض للمعاناة ممّن حولها، لكن تانينباوم تكشف رأيها السخيف فى المرأة التى تفشل فى المشاركة فى تجارب جنسية، أو التى تربط

بين الجنس والحب. تشير إلى عمل أحد الباحثين الذى قام بدراسة شملت أربعمائة فتاة مراهقة قضت كل منهن "آلاف الساعات فى التخطيط لأول علاقة جنسية". من الطبيعي لم تشعر هؤلاء الفتيات بكثير من اللذة الجسدية من الجنس، أُصبن بصدمة عندما لم تنجح العلاقة وتستمر. تلخص تانينباوم تحليلها للمشكلة:

"توقعت هؤلاء الفتيات الدمج بين الحب والجنس، ولم يكن ذلك واقعياً، وأدى بهنّ إلى الاكتئاب العميق.... خلافاً لوهم "الحب الحقيقي"، فإن عددا صغيرا من الفتيات التى التقت الباحثة ثومبسن بهنّ استطعن المحافظة على منظور صحي مستقل لكل من الرومانسية والجنس. من ذلك المنظور استطاعت هؤلاء الفتيات تحقيق المتعة الجنسية، والحفاظ على الرومانسية، والإحساس بالاستقلالية، والأهم أنهنّ تحملن المسئولية بتعاطي موانع الحمل. قضت هؤلاء الفتيات وقتاً رائعاً. وعندما فشلت العلاقة ولم تستمر احتفظت هؤلاء الفتيات بحس الفكاهة، مدركات أن هناك دائما شبابا آخرين متاحين"

إذن ما تعنيه تانينباوم هو أنه من الخطأ أن تأخذ الفتيات الجنس على محمل الجد، أو أن تدعن توقعاتهن لعلاقة رومانسية تقف فى طريق رغباتهن الجنسية الجسدية المجردّة، من المؤكد أن الفتيات اللاتى تقررن التورط الجنسي مع أصدقائهن من الشباب بافتراض أن تلك العلاقات سوف تؤدى إلى الزواج غالباً ما يخدعن أنفسهن. ينبغى عليهن إدراك أن معظم علاقات المرحلة الثانوية تنتهى بالفشل، وهو سبب قد يدفع الفتاة لرفض التورط الجنسي مع صاحبها -البوى فريند- لما للعلاقة الجنسية من أثر فى مضاعفة الإحساس بالكآبة إذا فشلت العلاقة الرومانسية ولم تستمر.

تقدّم تانينباوم تعريفاً لـ "المنظور الصحّي" للجنس، فترى أنه فى الأساس شيء جسدى ويعين المرأة على التغلّب على خسارة حبيبها. ثم تستطرد فى المقارنة بين تلك الحياة المملة التى تعيشها النساء اللاتى يخلطن بين مفهوم الجنس ومفهوم

الحب، وبين الحياة المزركشة المفعمة بالحيوية والتى تستمتع بها النساء الناشطات جنسياً اللاتى تمتنعن عن الزواج أو العلاقات الأحادية.

لاحظت بعض النسويّات أن الأخلاقيات الجنسية المُستحدثة كان لها تأثيرات سلبية على النساء. ترثى الكاتبة النسوية سالى كلاين ما آل إليه حال النساء من اكتساب أسوأ صفات الرجل، مشيرة إلى عصر ما بعد الثورة الجنسية باعتباره "عصر الهيمنة الجنسية" :

"هيمنة الجنس واقعاً أصبحت فيه أجساد النساء متاحة بشكل أسهل أمام رجال أكثر. ما حققناه لم يكن بالفعل ما أعلناه من تحرير للمرأة، بل توطينا وتأصيلا لفحش الرجال. تلك الثورة النسائية وهبت النساء قدرة الرجال على فصل المشاعر عن الجسد، والقدرة على الفصل الوجداني المستبطن بين الجنس الجسدى وبين الحب الجاد(٤).

تكرِّر ناعومى وولف هذا الرأى فى مقال حول جيسيكا كاتلر. إذ تعترف ناعومى بأن الثورة الجنسية كانت سلاحاً ذا حدين، حيث تركت النساء أكثر حرية جنسية، لكنها جعلتهن أكثر حيرة حول الدور الصحيح للجنس:

"ما اكتسبته النساء هو رفض الازدواجية فى المعايير، والإيمان بأن الاستكشاف والارتواء الجنسى من حقهن. الجانب السلبى هو أننا ربّينا جيلاً من النساء – والرجال – لا يفهم أخلاقيات الجنس مثل: لا تضاجعى رجلا متزوجا، ولا تحرجى الأشخاص الذين تمارسين معهم علاقات قائمة على التراضى. جيلا لم يعد يرى الجنس كشىء مقدّس أو حتى مهم للغاية. لقد فقدنا ذلك. لقد تم تسليع الجنس وتفريغه من أى معنى أكثر عمقا".

إنها رسائل غاية فى الأهمية، أن تسمعها النساء على ألسنة قيادات الحركة النسوية. لكن للأسف فإن تلك التصريحات تتلاشى أمام طوفان من الرسائل المضادة التى تتردّد فى أروقة الجامعات وفى أبواق الثقافة الجماهيرية، وحتى فى كثير من الكتب الدراسية النسوية والكتابات النسوية. من تلك المصادر يمكن لأية

فتاة أن تستنتج ببساطة أنها تفرّط فى حق نفسها، وتتباطأ عن أن تكون عصرية ومُحرّرة، إذا لم تستعن بالجنس العابر على الاستكشاف الجنسى، أو ما إن رأت الجنس مقبولاً فقط فى إطار الزواج أو من خلال علاقة جادة.

الحرية الجنسية ليست بالضبط "تحريرية"

ليس كل المراهقين والشباب من أصحاب الخبرات الجنسية سعداء بقراراتهم. وجد استطلاع رأى أجرته مؤسسة كايزر فاميلى مع مجلة "سيفينتين" أنّ أكثر من ست من بين كل عشر فتيات نشيطات جنسياً يتمنّين لو أنهن لم يتعجّلن فى ممارسة الجنس. أربع من بين كل عشر فتيات نشيطات جنسياً يتمنّين لو أنهن أجّلن البدء فى ممارسة الجنس حتى يبلغن سنا أكبر.

أما الاستفتاء الذى أجرته الحملة القومية للحد من حمل المراهقات فقد وجد معدّلاً أكبر من الندم بين المراهقين النشطين جنسياً. ثلثا الشريحة تمنى لو انتظر فترة أطول قبل البدء فى الانخراط فى الجنس. وهى زيادة عن النسبة التى تم رصدها سنة ٢٠٠٢ والتى بلغت ٦٣٪. وجد الاستفتاء أنّ الفتيات أكثر ندماً على ممارسة الجنس مقارنة بالشباب: حوالى ثمانٍ من بين كل عشر فتيات، مقارنة بستة من بين كل عشرة شباب.

هذا المعدل من الندم ليس مفاجأة، إذا وضعنا فى الاعتبار الدور الذى يلعبه ضغط محاكاة الأقران فى كثير من القرارات التى يتخذها المراهقون بخصوص الجنس، وبالأخص الفتيات. فطبقاً لاستطلاع الرأى لمؤسسة كايزر فاميلى الذى أشرنا إليه فإن أكثر من تسع من بين كل عشر فتيات وافقن "بشدة" أو "إلى حد ما" على أنّ "الفتاة تتعرّض لضغط شديد لممارسة الجنس قبل أن تكون مستعدة لذلك".

الشعور بالندم والارتباك لا ينتهى عند النساء بمجرد بدء الدراسة الجامعية. تشير جلين وماركاردت فى تقريرهما حول الجنس وثقافة المواعدة فى الجامعات إلى المشاعر المتضاربة التى تشعر بها الفتيات إزاء تلك العلاقات المؤقتة:

"قالت النساء إنه بعد لقاءات "تيك أواى" غالباً ما تشعرن بالغرابة، وأحيانا

بالأذى. عبّرت بعض منهن عن كونها غير متأكّدة ممّا إذا كانت العلاقة سوف تتطور إلى شيء آخر، مما يشعرهنّ بالارتباك إذا كانت لديهنّ تطلّعات لما هو أكثر من مجرّد لقاء جنسي. وفي نفس الوقت، عبرت نساء أخريات عن شعورهنّ بالقوة والجاذبية بعد لقاءات "تيك أواي"(٥).

ليس الإحباط الذي تعانيه أولئك النساء نادراً بين أولئك اللاتي ينخرطن في ممارسات الجنس الكاجوال العابر. يشير ستيفن رودز في كتابه "أخذ الاختلافات بين الجنسين على محمل الجد" إلى أعمال واحد من علماء علم الإنسانيات هو جون تاونسند والذي أجرى مقابلات تفصيلية مع أربعين من طالبات الطب وخمسين من طالبات الجامعة، تم اختيارهن جميعاً لما أبدينه من "انفتاح غير طبيعي على الجنس العابر". وجد تاونسند أنه مع الوقت تبدأ هؤلاء الفتيات في رفض الجنس العابر، بعد المرور بثلاث مراحل:

في المرحلة الأولى، تجد المرأة الجنس العابر فرصة لاختبار مدى جاذبيتها ولا تتعرض لجرح عاطفي من جراء التجربة. في المرحلة الثانية، تجد المرأة صعوبة في معالجة العواطف المتنافسة: "يقلن إنّ الجنس دون عواطف لا بأس به، لكنهن بعد ممارسة الجنس يصبحن قلقات من نوايا الرجل، لأن ممارسات جنسية سابقة لم تتطوّر إلى العلاقة المرجوّة". في المرحلة الأخيرة، ترفض المرأة الجنس العابر على أمل البحث عن علاقة تقدّم مزيدا من الدعم العاطفي وتحظى بمزيد من الالتزام من الشريك(٦).

يركز كل من تاونسند من ناحية وجلين وماركاردت من ناحية أخرى على إعراب النساء عن حالة من الإحباط العاطفي، أو أنهن يلقين باللوم على أنفسهن ليس بسبب الانخراط في علاقات جنسية عابرة، ولكن لأنهن سمحن لمشاعرهن أن تتورط فيما بعد. فعندما اختلف الواقع عمّا قدمته العقيدة النسوية، افترضت كل امرأة أن المشكلة تنبع من داخلها وليس من تلك العقيدة.

الندم النابع من ممارسة الجنس مع عدد كبير من الشركاء هو إحساس شائع

بين النساء. أجرت مجلة جليمور تصويتاً فى عام ١٩٩٨ كانت نتيجته أن حوالى نصف النساء المشاركات (٤٩٪) تتمنى لو أنها أقامت علاقات مع عدد أقل من الرجال. أقل من واحدة من بين كل عشر نساء (٧٪) تمنّت لو كان لها عدد أكبر من الشركاء.

حتى المتحمّسات للجنس العابر تعترفن أن كثيرا من النساء يبدو عليهنّ الندم على هذه العلاقات الغرامية، وأن عليهن تحصين أنفسهن ضد العواطف التى تفسد المتعة. يحتوى كتاب "جنس عابر سعيد: دليل المرأة العزباء للجنس العابر" على مجموعة من النصائح تهدف "للاندماج في اللعبة". بين القواعد التي يجب أن تحكم الجنس العابر "استيعاب أن الجنس لا يعني الحب"، "الفصل بين العواطف وبين الأورجازم" (الذروة)، "التأكيد على أنه مجرّد جنس"، "تحديد عدد مرات الاتصال الجنسى"، "اشغلى نفسك"، "التّحدى مع الفتيات". كما يقدّم تحذيراً للفتيات من التورّط فى جنس عابر مع أشخاص يبعثون فيهن الرغبة فى تكوين علاقة جادة طويلة الأمد معهم(٧).

تحذر مؤلفتا الكتاب النساء من أنّ الجنس العابر لا يصلح للجميع، حيث إن بعض النساء لا يمكنهنّ اتباع تلك القواعد بنجاح. لكن حتى النساء اللاتى شاركن فى "استطلاع الجنس العابر السعيد" وهى عينة نفترض كونها الأكثر ارتياحاً للجنس العابر من النساء العاديات، فقد عبّرن عن المعاناة من مشاعر الندم. تقريباً تسع من بين كل عشر نساء شملهن الاستطلاع اعترفن بالإحساس بالندم على ممارسة الجنس العابر فى مرة واحدة على الأقل.

كراهية بيولوجية للجنس العابر

بلا ريب، فإن أستاذة الدراسات النسوية سوف تشير إلى أن المشاعر السلبية التى تشعر بها النساء على أنها رد فعل للضغوط المجتمعية. وأن الشعور بالعار ليس نابعاً من الذات، بل هو نتاج البُنية البطرياركية الرجعية التى اختلقت للنساء صورة مثالية للعفّة.

التوقعات المجتمعية قد تسهم بالفعل في تكوين بعض المشاعر التي تمر بها النساء. لكن بصرف النظر عن مصدر تلك المشاعر، تستحق كل فتاة أن تدرك أنها قد تخبر المشاعر السلبية عند الانخراط في علاقات الجنس العابر.

"البطرياركية" هي مجرد سبب واحد محتمل، وربما غير منطقي، للرابطة العاطفية بين الجنس والحب للبعض، تخبرهم تقاليدهم الدينية بأن بعض الممارسات خطأ. علم الإنسانيات هو مصدر آخر محتمل وراء الشعور بالندم: فممارسة الجنس مع رجال غير عازمين على الاستثمار في المرأة أو الذريّة يكاد بكل تأكيد يكون خطراً على فرص النساء في البقاء. تقوم فرضية تاونسند على أنّ "لدينا آلية للدوافع العاطفية اللاشعورية والتي تحذّر النساء من خلال توليد الشعور بالضيق، وذلك عندما تتورّط المرأة في سلوكيات جنسية قد أثبتت عبر مراحل سابقة من رحلة التطوّر أنها غير تكيُّفية ولا تحقق فرصهن في البقاء. الجنس العابر مع رجال غير عازمين على الاستثمار فيهن وفي ذريتهن هو محرك أساسي لتلك المشاعر السلبية"(٨).

يستكشف رودس في كتاب "أخذ الاختلافات بين النوعين على محمل الجد" كيف أن الاختلافات الجسدية بين الرجال والنساء تشكّل نمط استجابة كل منهما للجنس. النساء أكثر عرضة للتبعات الجسدية الملموسة للجنس، بما في ذلك الحمل والمرض (نناقش ذلك في فصل لاحق). النساء مختلفات أيضا من الناحية الهرمونية، مع تأثير مختلف للهرمونات -التي تزيد في الجميع في مرحلة البلوغ- على الرجال والنساء. تتجاوب النساء مع تلك التغيرات الجسدية برغبة متزايدة في "الارتباط" مع رغبة متزايدة في الجنس، أما الرجال فلا يتولّد لديهم رغبة متزايدة في "التقارب". في تلك المرحلة الزمنية من المراهقة، يميل الأولاد لقضاء مزيد من الوقت بمفردهم بينما تميل البنات للبحث عن الصحبة(٩). هذه الاختلافات الهرمونية تساعد في تفسير عجز النساء عن فصل النشاط الجنسي عن التجاوب العاطفي بشكل يفوق الرجل.

أما د. إين كيرنر مؤلف " كونى صريحة" فيعتبر أنّ ردود الفعل البيولوجية هى السبب الوحيد لتورّط النساء مع رجال لا ترغبن فى البقاء معهم إلى الأبد. تشعر المرأة بالتواصل مع الرجل الذى تضاجعه، جزئيا، بسبب إفراز الهرمونات المصاحبة للجنس، الأوكسيتوسين والدوبامين، والتى تولّد عند النساء مشاعر مثل الهيام والإحساس بالارتباط بالآخر.

كنتيجة لذلك، ينتهى الأمر بالنساء إلى تضييع الوقت مع رجال لا ينجذبن إليهم بقوة. وبعد سلسلة من علاقات مشابهة، تصاب بعض النساء بالتلهّف نحو الزواج بسبب تقدّم العمر، مما يجعلها فى النهاية تقبل الزواج برجل لا ترغبه ولم تكن لتفكّر فيه كشريك حياة. أو بدلاً عن ذلك، قد ينتهى المطاف بالنساء إلى الإحباط عندما يفشل تحويل الجنس العابر إلى علاقة أكثر عمقاً، حتى إذا كان الجنس العابر هو ما أردنه فى البداية. إنه سلاح ذو حدين، وهو حاد للغاية من الناحية العاطفية.

المشاعر السلبية التى تشعر بها النساء بعد الجنس العابر قد ترجع أيضا – برغم ما يبدو عليه ذلك من ظلم أو إحباط – إلى أن الرجال يميلون إلى البحث عن علاقات جادة مع نساء يؤجلن الجنس حتى الزواج أو حتى تكوين علاقة أحادية جادة. يشير ستيفن رودز إلى نتائج الدراسة التى تفترض أن انجذاب الرجال نحو النساء العفيفات قد تكون ذات جذور تطوّرية:

"غالبا ما يقدّر الرجال الزنا على المدى القصير، لكنهم يريدون زوجات مخلصات. عبر العصور، ساهم الرجال الذين لهم زوجات مخلصات فى تنشئة عدد أكبر من الأطفال، مما جعل الإحساس بالإخلاص جديراً "بالانتخاب الطبيعى". إذا وجد الرجل امرأة صعبة المنال، سوف يتزايد لديه مقدار ما يتوقعه من إخلاصها بعد الزواج"(١٠).

فوائد الجنس الجاد

تؤكد ويندى شاليت فى كتابها "العودة إلى الحشمة" أن الجنس العابر هو

ممارسة خالية من الإثارة. فالنساء اللاتي يرين الجنس كنشاط ترفيهي فارغ من المعنى لا تظل الممارسة أمرا مثيرا. شاليت تلخص انطباعهن عن الجنس بأنه: مجرد شيء غير ذي أهمية.

من ناحية أخرى تزيد الحشمة ومبدأ الاحتفاظ بالجنس حتى تجد الحب الحقيقي، من الشعور بأن شيئا مهماً للغاية يحصل. تلك الأهمية المضاعفة تجعل الحشمة أكثر إيروتيكية واستثارة من الجنس العابر المتاح للجميع، والذي يُحتَفل به كتحرير جنسي.

الفتيات المحاصرات بالمناخ الجنسي المنفلت، واللاتي تشبّعت عقولهنّ برسائل تصوّر الجنس الكاجوال العابر كجزء هام من كونهنّ نساء عصريات، ينبغي عليهنّ تأمّل بعض من التجارب الواقعية للنساء. إذ تندم كثير من النساء على الجنس العابر، ليس فقط ندماً لحظياً مؤقتاً، ولكن على امتداد سنوات عديدة قد تمتد لما بعد الزواج أو إنشاء علاقة حب مستقرة.

بالطبع، كما سوف نتعرّض له في الفصل الخامس، فإن المخاطر التي تتعرض لها النساء من جراء الجنس العابر لا تقتصر على المخاطر النفسيّة، بل تمتد إلى المخاطر الصحية التي عليهن وضعها في الاعتبار.

لا نودّ بشيء من ذلك أن نقترح اعتناق كل النساء لمبادئ العفة حتى الزواج، ولا يتطلب الأمر العودة بالمجتمع إلى أيام توصم فيها المرأة النشطة جنسياً بالعهر. ولكن على النساء الشابات أن يدركن مساوئ الجنس العابر التي غالباً ما تخفيها ثقافتنا السائدة المشبّعة بالجنس عن الأنظار. كما ينبغي أن تضع فتياتنا في الاعتبار إيجابيات العلاقات الجنسية الجادّة القائمة على الالتزام المتبادل.

4

لا.. ليس كل المراهقين نشطاء جنسياً

ليس جميع المراهقين نشطاء جنسياً، وعدد أقل مما نتصوّر من بين شباب البالغين يمارس الجنس مع العديد من الشركاء. لكنها بالتأكيد ليست الرسالة التي تصلك من خلال الثقافة السائدة. فلو كانت برامج التليفزيون أو المجلات الموجّهة للنساء تحمل أي مضمون، فهذا المضمون هو بلا شك أنّ كل المراهقين والشباب من الجنسين يمارسون الجنس، ومع عدد كبير من الأشخاص. الرسالة الموجّهة للآباء هي أنه لا يوجد معنى لقيامهم بتشجيع أبنائهم وبناتهم على عدم ممارسة الجنس. بل إن أفضل ما يمكنهم تقديمه هو تشجيع أبنائهم على استعمال وسائل الحماية ومنع الحمل لتجنب مخاطر الحمل والتقاط الأمراض. لكن في الحقيقة، يلعب الوالدان دورا هائلا في تشكيل مواقف وخيارات أبنائهم حول الجنس. من المهم للفتيات والشباب معرفة أنه ليس جميع أقرانهم نشطاء جنسياً، إذ إنّ الرغبة في المحاكاة والتواؤم مع من حولهم يمكن أن يكون لها تأثير حقيقي على سلوكياتهم.

4

رسالة الثقافة السائدة للأطفال: افعلها!

يبدأ التعليم الجنسي في أغلب مناطق أمريكا اليوم منذ المرحلة الابتدائية. يتم تسويق الملابس الداخلية للفتيات منذ بلوغهن سن السابعة. المجلات التي تستهدف قراء ما قبل فترة المراهقة ممتلئة بالنصائح حول الجنس والعلاقات. بصفة متزايدة تحصل المراهقات على زراعات لتكبير الثدى ، بعضها كهدية تخرّج يقدمها لها الوالدان.

في ثقافة الشباب، يبدو الجنس كشيء لا مفر منه. الأفلام والتليفزيون غالبا ما تصوِّر المراهقين المحتفظين بعذريتهم كشيء يبلغ في ندرته ندرة حيوان وحيد القرن.

أحد خيوط القصة في مسلسل بيفرلي هيلز الشهير في التسعينات دارت حول الشخصية دونَّا مارتين (لعبت دورها توري سبيلنج) وهي عذراء طمحت إلى

الانتظار حتى الزواج. هذا الموقف شديد الرجعية عرّض دونًا لمشكلات لا حصر لها في أحداث المسلسل، وانتظر المشاهدون ليتابعوا متى تعود تلك العذراء إلى رشدها وتندمج مع عالمها.

كانت الرسالة تكراراً لما قدّمته كلاسيكيات المراهقين في الثمانينات مثل "نادي الإفطار"، ست عشرة شمعة، وفيها شخصيات من المدرسة الثانوية تخجل من الاعتراف بعذريتها. هذه الأفلام تعد الآن ثوابت أو كلاسيكيات جديدة لا تتوقف شبكات تليفزيون الكابل مثل تي إن تي عن عرضها.

في السنوات القليلة الأخيرة، استمرت العروض التليفزيونية مثل "أو سي" و"داوسونز كريك" في استعراض علاقات حب ساخنة للمراهقين، ورثاء حال أولئك الخرقى وغير المحظوظين من المراهقين الذين لم ينجحوا بعد في إبرام الصفقة. الفيلم الذي حقق نجاحاً كبيراً، فيلم «الفطيرة الأمريكية» "أميريكان باي" تركَّز

حول تخطيط أربع شابات بالثانوى لفقد عذريتهن قبل التخرج من المدرسة الثانوية. كان تخرّجهن وهن مازلن عذارى يمثّل مصيراً مفزعاً لا يمكنهن تخيله.

لا يتم تصوير العذارى من الجنسين كأشخاص موضة قديمة فاقدى الصلاحية فقط فى الأفلام والمسلسلات. فمثلا يصف بين شابيرو طالب الحقوق وأحد المؤلفين الأكثر مبيعا، كيف تم تسخيفه والسخرية منه ووصمه ونعته بـ "بين البِكر". كتب شابيرو باستفاضة عن جَنسنَة جيله والذى يلقبه بـ "جيل البورنوجرافى"، ويصف حماسه للعفّة الأمر الذى جعله هدفاً سهلاً أمام الليبراليين. سخر النقاد منه، ووصموه بأن العزوبية فُرِضت عليه، وأنه "لن يجد أبداً ولا مرة واحدة علاقة جنسية ساخنة". فى أحدث كتبه "جيل البورنوجرافى" يسلّط شابيرو الضوء على أن السخرية التى تعرّض لها هى نمط سائد يتعرض له شباب الثانوى والجامعة إذا اختاروا التعفّف عن ممارسة الجنس:

"إن تجربتى هى نموذج لما يواجهه كثير من أفراد جيل البورنوجرافى فى مدارسهم الثانوية وجامعاتهم كل يوم. مجبرون على مواجهة هذه التجربة لأنه ضمن الرؤية الملتوية لأولئك المنظّرين لنسبيّة الأخلاق، وهؤلاء المهووسين بالجنس، فإن العفّة قبل الزواج هى نمط حياة جنونى. يصوّرون العذرية كنوع من الوباء الغريب. فى عالم يتم فيه الاحتفاء بالانحراف، تصبح العفّة هى الخطيئة الجديدة"

إذا كان العذارى من الجنسين هم بالفعل على درجة من الغرابة تجعلهم عُرضة للقمع، فإن الأمر على نفس الدرجة من السوء للرجال والنساء الذين لا يمارسون الجنس بانتظام. فاليرى فرانكل التى تظهر أعمدتها الصحفية فى مجلات المرأة، مثل "مودموزيل"، "ريدبوك"، "ألور" و "سيلف"، كتبت قصة بعنوان "عذراء بالصدفة"، وهى قصة تتعرض للفزع الذى تعانيه بطلة القصة "ستيسى" وهى فى الثلاثينات من عمرها عندما تدرك أنها لم تمارس الجنس لما يقرب من عام. تقرأ "ستيسى" مصادفةً أنه إذا مر عام دون ممارستها للجنس فإنها سوف تعود عذراء مرة أخرى، لذلك فهى تعمل جاهدة طوال الأسبوع الأخير المتبقّى قبل اكتمال العام على تجنّب

هذا المصير المُحزن. تحاول إغواء ابن رئيسها في العمل وهو في العشرينات من عمره، ورجل الديليفري، ورجال آخرين . تبدأ علاقة سحاقية مع زميلة لها في العمل، وتفكر في استئجار رجل ليل ليقوم بالمهمة.

تعيش "ستيسي" في عالم نيويورك البرّاق المليء بالحفلات و الملابس المذهلة، وتصوِّر القصة رد فعلها نحو المأزق الذي تعانيه وكأنّه طبيعي للغاية: تلك البَطلة هي نموذج المرأة المتحررة التي تحاول الإمساك بزمام رغباتها الجنسية وإشباعها.

الاحتفاء بالنساء المتحرِّرات جنسياً لا يقتصر على البالغين ولا ينتشر فقط في الثقافة السائدة. بعض النسويّات تكتب بنفس الحماس عن الحرية الجنسية بين النساء الأصغر سناً، بما في ذلك المراهقات.

في كتاب "انصتي: أصوات من الجيل التالي للحركة النسويّة"، الذي يهدف إلى توفير صوت ومنتدى للنسويات الشابات، تصف كاتبة المقالات ريبيكا ووكر، والمصنَّفة في مجلة التايم كواحدة من بين الخمسين قيادة المتوقَّعة للمشاركة في مستقبل أمريكا، تصف استكشافها الجنسي، بما في ذلك فقدها لعذريتها في سن الحادية عشرة. وهي تمجِّد أهمية نشر مزيد من القبول للحريّات الجنسية للفتيات، وتصوِّر القضية على أنه من الضروري النظر للجنس باعتباره فرصة للنضج الذاتي، وليس كتعبير عن الحب لشخص آخر.

وفيما تركِّز ووكر على تكسير التابوهات الاجتماعية الموجودة ضد الجنس قبل الزواج والجنس لدى الصغار، فهي تحاول أيضا تغيير نظرة القارئ حول ما هو "الطبيعي". فهي تحاول إقناع القرّاء بأن العلاقة الجنسية في سن الحادية عشرة ليست مقبولة فقط، بل وشائعة الحدوث أيضا: "مفاجأة. أليس كذلك؟ على العكس. فالجنس يبدأ في وقت مبكر جداً عما يتوقعه كثير من الناس، وبصورة أكثر شيوعاً وانتشاراً."

تتنبأ ووكر بعالم لا يتمكّن فيه أي شخص، ولا ينبغي فيه لأي شخص، أن يُثني المراهقين عن الاتصال الجنسي. بل على النقيض فهي تطلب من الآباء والأمهات

مساعدة أطفالهم على مباشرة هذا الاستكشاف، والاكتفاء بتوفير موانع الحمل لأطفالهم: "السؤال ليس ما إن كانت الفتيات ستمارسن الجنس، فذلك يفوق أية رقابة أسرية أو مجتمعية. السؤال الصحيح هو، ما الذي تحتاجه الفتاة لتجعل من الجنس جزءا فاعلا وداعما وآمنا وممتعا في حياتها؟".

رسالتها تقتضي أن على الوالدين التخلي عن محاولاتهم تحجيم النشاط الجنسي لبناتهم (وأولادهم) بعد سن الحادية عشر. فلا فائدة من ذلك، حيث سيفعلها الأطفال على أية حال، وليس عليك سوى توفير حبوب منع الحمل أو إعطائهم علبة من الكوندوم. بل وربما من الأفضل ان تستعد لتربية أحفادك أيضا، فقد يصلون أسرع ممّا تتوقع!

المراهقون والشباب من النوعين:

ليسوا نشطاء جنسيا بقدر ما تعتقد، ولا حتى بقدر ما يظنّون

بعكس تصريحات ووكر، يميل المراهقون في الحقيقة للمبالغة في تقدير مدى نشاط أقرانهم الجنسي.

في عام ٢٠٠٣ أجرت مجلة سفنتين (السابعة عشرة) ومؤسسة كايزر فاميلي استطلاع رأي بين الأولاد والبنات في المرحلة العمرية ما بين خمس عشرة إلى سبع عشرة سنة حول تجاربهم الجنسية وانطباعهم حول الجنس(١). من بين شريحة الاستطلاع، أجاب ٣٢٪ بأنهم قد مارسوا الاتصال الجنسي – ٣٦٪ من الأولاد و٢٨٪ من البنات. هذا المعدّل أقل من نتائج الاستطلاع الذي أجراه مركز إدارة ومكافحة الأمراض الأمريكي والذي وجد أنّ ٤٦,٧٪ من تلاميذ الثانوي مارسوا الاتصال الجنسي. كذلك فقد وُجد أن ٧,٤٪ فقط من التلاميذ الذين شملهم الاستطلاع – ٤,٢٪ من البنات– قد مارسوا الاتصال الجنسي قبل سن الثالثة عشرة(٢).

بالرغم من أن كثيرا من التلاميذ في الثانوي قد مارسوا الجنس، فمن المهم أن نُبرز حقيقة أن الأغلبية منهم.

معظم المراهقين لا يعرفون تلك الحقيقة. استنتج استطلاع رأى أجراه مركز الحملة القومية لمكافحة الحمل لدى المراهقات أن المراهقين يبالغون بصورة روتينية فى تقدير العدد من أقرانهم المُنخرط فى ممارسة الجنس، حتى أن ثلثى الشريحة من الفتيات أبدينَ موافقتهنّ على عبارة: "معظم المراهقين فى عمرى مارسوا الجنس"(٣).

كذلك أظهر استفتاء سفينتين ومؤسسة كايزر فاميلى أن واحداً من بين كل ثلاثة مراهقين يبالغون فى تقدير نسبة النشطاء جنسياً من أقرانهم من شباب وفتيات الثانوى، مقارنة بواحد فقط من بين كل أربعة يتوقّع نسبة كانت أقل من النسبة الحقيقية. كذلك كان انطباع الفتيات أكثر بعداً عن الحقيقة مقارنةً بالأولاد: ضعف العدد من الفتيات بالغن فى تقدير نسبة المراهقين النشطاء جنسيا(٤).

أما المراهقون النشطاء جنسياً فقد كانوا حتى أكثر ميلاً للمبالغة فى تقدير نسبة أقرانهم ذوى التجارب الجنسية المتعدّدة. إذا افترضنا صحّة تقديرات مركز إدارة ومكافحة الأمراض التى تقدّر أنّ أقل من نصف المراهقين نشطاء جنسيا، فيمكننا الإحساس بمدى أهمية هذا الانطباع الملتوى وخطورته لدى المراهقين عن حقيقة معدّل النشاط الجنسى بين نظرائهم. فقط ١٠٪ من المراهقين النشطاء جنسيا قدّموا تقديراً لمعدّل النشاط الجنسى بين أقرانهم يقل عن الواقع.

ترجع الأهمية الكبيرة لما ذكرناه إلى تأثير ما يظنه المراهقون "طبيعيا" على قراراتهم. فبين شريحة المراهقين التى شملهم استفتاء سفينتين اعتقد ٦٢٪ من المراهقين أن "كثيرا من أصدقائهم قد مارسوا الجنس بالفعل" وأن ذلك قد ساهم فى قرارهم بممارسة الجنس.

كذلك فعلى نفس القدر من الأهمية أن يدرك المراهقون أنه خلافاً لما يشاهدونه فى التليفزيون وفى أفلام السينما، فإن قليلا جداً من أصدقائهم، بل وقليلا جداً من شباب العشرينات، مَن يقيم علاقات جنسية متعددة الشركاء. فمن بين فتيات الثانوى اللاتى شملهن استطلاع مركز إدارة ومكافحة الأمراض، كان لـ ١١٪ منهنّ

أربعة أو أكثر من شركاء الجنس على مدى حياتهن(٥). وهو رقم بالرغم من كِبَره، فما زال يمثّل أقلّية من المراهقين.

تناولت دراسة أخرى النشاط الجنسي لأشخاص في العشرينات من العمر، فوجدت أن ٣١٪ فقط من الرجال و٢٠٪ فقط من النساء كان لهم أكثر من شريك جنسي واحد خلال السنة التي سبقت إجراء الدراسة(٦).

علاوة على ذلك، فقد توصل استطلاع للرأي أُجري عام ١٩٩٧ إلى بعض النتائج المزعجة: حوالي نصف الشريحة سبق لهم إقامة علاقات الليلة الواحدة، ٤٣٪ قاموا بخيانة الشريك، و٣٦٪ منهم مارس الجنس مع شخص لا يحبه. بالرغم من أن تلك الإحصاءات غير مُشجّعة، فيمكننا النظر لإيجابيات النصف الممتلئ من الكوب: أن نصف طلاب الجامعة لم يمارسوا علاقة جنس الليلة الواحدة. وهو ما يؤكد أنّ الصورة التي يرسمها التليفزيون والسينما لرجال ونساء يبدّلون شركاءهم في الجنس بمعدل تبديلهم لملابسهم لا يعكس حقيقة الواقع الذي يعيشه معظم الرجال والنساء.

على المراهقين الراغبين في تقليد أقرانهم أن يستوعبوا أن كثيراً من أصدقائهم النشطاء جنسياً يشعرون بأنهم قد أخطئوا. فكما سوف نعرض له لاحقاً، فإن المراهقات اللاتي تورطن في ممارسة الجنس يتمنين بشدة لو أنهنّ انتظرن حتى يصبحن أكثر نضجاً.

لكن الأكثر إثارة للفزع هو عدد الفتيات اللاتي اعترفن بالتورّط في اتصال جنسي غير مرغوب. من بين الفتيات اللاتي تتراوح أعمارهنّ بين خمسة عشر وتسعة عشر عاما واللاتي سبق لهنّ ممارسة الجنس، ٢٤٪ منهن وصفن أول لقاء جنسي بأنه كان "طواعية ولكن غير مرغوب" و٧٪ وصفنه بأنه كان "لا إرادي". لذا على الفتيات الراغبات في الانسجام وسط أقرانهن أن يستوعبن النسبة الحقيقية للنشطاء جنسياً من أقرانهن ، والأهم أن يدركن أيضاً أنّ أكثر من ثلاث من بين كل عشر نشيطات جنسياً لم تتوافر لديهن الإرادة أو الطواعية عند بدء ممارسة النشاط الجنسي من الأساس.

معظم المراهقين يظنون أن الحفاظ على العذرية أمر إيجابي

تعكس العديد من استطلاعات الرأى أن كثيرا من المراهقين، حتى بين النشطاء جنسياً، لديهم أفكار مُحافظَة حول دور الجنس وأهمّية العذرية. ٩٥٪ من الفتيات و٨٩٪ من الأولاد يوافقون "بشدة" أو "إلى حد ما" مع عبارة: "أعتقد أن احتفاظى بالعذرية فى المدرسة الثانوية هو شيء طيب". وعلى سؤال "في أى وقت تظن أنه من المناسب لشخص ما أن يفقد عذريته؟" اختار معظمهم "سن الثامنة عشرة وما بعدها".

ما يدعو للدهشة أن واحداً من بين كل أربعة أعربوا عن أنه يستحسن الاحتفاظ بالعذرية حتى الزواج. أكثر من ثلث من لم يمارسوا الجنس كانوا عازمين على الانتظار حتى الزواج، وأربعة آخرون من بين كل عشرة قرّروا الإبقاء على العذرية حتى تنشأ علاقة جادّة ومسئولة. حتى بين النشطاء جنسيا الذين لم يبلغوا الثامنة عشرة، ١٧٪ أعربوا عن أن الزواج هو الوقت المثالى لبدء ممارسة الجنس، والغالبية من بقية النشطاء جنسياً رأوا أن أفضل شيء هو الانتظار لما بعد الثامنة عشرة أو حتى الزواج(٧).

بمراجعة تلك الحقائق، فمن المحزن أن نرى الضغوط التى تعانيها النساء لدفعهن نحو النشاط الجنسي خوفاً من الوصم المرتبط بكونها ما زالت "عذراء". إحدى النساء اللاتى تم حوارهن من أجل هذا الكتاب عبّرت عن مقدار العبء الثقيل الذى تحولّت إليه عذريتها، وكيف أنّها قررت أن "تتخلص" منها مع أى شخص. وبالرغم من تأكيدها على شعورها أنذاك بالارتياح لقرارها بالتخلّص من العذرية، فقد بدت لى وكأنها تحاول طمس ملامح الشعور بخيبة الأمل التى لازمت فقدانها عذريتها، كون ذلك تم فى غياب أيّة مشاعر رومانسية كانت لا شك تتمنّاها.

الدور الأساسى للوالدين

أحد الاستنتاجات الهامة للدراسة التى أجراها مركز الحملة القومية لمكافحة حمل المراهقات كان أن للوالدين دوراً هاماً لا بد لهما من أدائه فى تكوين رؤية أولادهما للجنس.

لسبب ما، يقلّل الوالدان من أهميتهما في التأثير على وجهة نظر أطفالهما: ما يقرب من نصف المراهقين (٤٥٪) اعتبروا أن الوالدين كانا أكثر العناصر تأثيراً على قراراتهم بخصوص الجنس، وهي نسبة تجعل الوالدين أكثر المجموعات تأثيراً على قرارات المراهقين الجنسية. فقط ثلاثة من بين كل عشرة (٣٣٪) اعتبروا أن الأصدقاء هم الأكثر تأثيراً ، يليهم القادة الدينيون بنسبة ٧٪، الأساتذة ومدرسو الجنس بنسبة ٦٪، وأخيرا الإعلام بنسبة ٤٪.

قليل من الآباء والأمهات يدركون مدى تأثير آرائهم على أطفالهم. ما يقرب من النصف (٤٨٪) اعتقدوا أن أصدقاء أطفالهم هم الأكثر تأثيراً، مقارنة فقط بثلاثة من الآباء والأمهات من بين كل عشرة (٣٢٪) اعتقدوا أن الوالدين لهما التأثير الأعظم(٨).

باختصار

إنّ بث اليقين في عقول الشباب والفتيات بأنهم ليسوا الوحيدين الذين لم يسبق لهم ممارسة الجنس يمكن أن يساعدهم على تجنّب الإحساس بالإقصاء والنبذ بين نظرائهم، كونهم ما زالوا عذارى. وقد يشجّع أيضاً بعضاً من المراهقين والشباب على الامتناع عن ممارسة مزيد من الجنس، ويجعلهم أكثر ارتياحاً بقرارهم التوقّف عن النشاط الجنسي، لما قد يكون للجنس الكاجوال غير المسئول من مخاطر على الصحة النفسية والبدنية، خاصة للنساء.

5

مخاطر الجنس الآمن

قد يبدأ التعليم الجنسي لأطفال أمريكا حتى من سنوات الابتدائي. إضافة إلى التعلّم حول الطيور والحشرات، فإن فصول الثقافة الجنسية تعلّم التلاميذ الفوائد العديدة لوسائل منع الحمل. يتم تشجيع المراهقين على ممارسة الجنس الآمن عندما يحين الوقت، خاصة استخدام الكوندوم. أصداء هذه الرسالة تتردّد لاحقا في الحرم الجامعي وعبر منابر الثقافة الجماهيرية الموجّهة نحو شباب العشرينات: أن الكوندوم هو الطريقة "المسئولة" لتجنّب العواقب غير المرجوّة للجنس الكاجوال العابر.

لا شك أن الواقي الذكري – الكوندوم – وسيلة مفيدة في تقليل مخاطر الحمل غير المرغوب والأمراض المنتقلة جنسيا، لكنها ليست وسيلة خالية من الخطر. فهناك العديد من الأمراض المنتقلة جنسياً التي لا يمنع الكوندوم انتشارها حتى عند استخدامه استخداماً مثالياً.

يُفسّر "معامل الخطأ" سبب فشل الكوندوم فى توفير الحماية الكاملة، حتى مع ازدياد الوعى بالأمراض المنتقلة جنسيا، ورغم الزيادة المسجّلة فى معدلات استخدام وسائل منع الحمل، فإن شيوع العدوى وانتشارها بين الصغار والمراهقين مستمر في الازدياد. تتعرّض الفتيات على الأخص لمخاطر طويلة الأمد من جراء الأمراض المنتقلة جنسياً.

على الفتيات معرفة أن الكوندوم ليس سداً منيعاً ضد انتقال الأمراض المنتقلة جنسيا. المشكلة أن بعض خبراء الصحة يتجنّبون إعلان تلك الحقيقة للشباب والفتيات مخافة أن تجعلهم يتوقفون عن استخدام وسائل الحماية بمُجملها، لكن أبناءنا وبناتنا يستحقّون أن نقدّم لهم الحقائق فى أمر يرتبط بصحتهم ارتباطاً لا مجال فيه للخداع.

التعليم الجنسى - أكثر من مجرد الطيور والنحل

يتوقع معظم الآباء من التعليم الجنسى أن يقدّم للمراهقين من أبنائهم وبناتهم حقائق حول التناسل ومنع الحمل. لكن فى الواقع، فإنّ مناهج التعليم الجنسى الموجودة اليوم غالباً ما تكون إطاراً لغرس المبادئ الليبرالية والرؤى النسوية العالمية فى عقول التلاميذ.

مثال جيد لذلك نراه من خلال "هيئة المعلومات الجنسية والتعليم فى الولايات المتحدة" والمعروف اختصاراً باسم "سيكاس SEICUS"، وهو منظمة قومية تتلقّى الدعم المادى من دافعى الضرائب من الأمريكيين من خلال مركز إدارة ومكافحة الأمراض. تنادى سيكاس بما هو أكثر من مجرد تعليم جنسى شمولى، فهى تناضل أيضا من أجل حقوق الإجهاض و"العدالة الاجتماعية".

مشروع سيكاس عن الصحّة المدرسية تم تصميمه لمساعدة الحكومة وإدارات الصحّة والتعليم المحليّة فى تقديم "تعليم ملائم لثقافتنا وعلى درجة عالية من الجودة، يستهدف محاربة انتشار الإتش آى فى والإيدز والحمل غير المرغوب بين المراهقين". هدفت سيكاس إلى عقد دورات تدريبية للأساتذة، وتجهيز المواد المطبوعة التى توزّع على التلاميذ، والوصول إلى المجموعات المختلفة بالمجتمع. إضافة لكل ذلك، فقد طورت سيكاس برنامجاً إرشادياً لما ينبغى تعليمه فى فصول الثقافة الجنسية، من بداية الحضانة وحتى نهاية الثانوى.

يركّز "المرجع الإرشادى للتعليم الجنسى الشمولى" من إعداد سيكاس على تثقيف التلاميذ حول ست نقاط أساسية: تطوّر الإنسان، العلاقات، المهارات الشخصية، السلوك الجنسى، الصحّة الجنسية، الثقافة والمجتمع. ويحدّد المرجع مجموعة الرسائل الملائمة لكل فئة عمريّة من التلاميذ.

بين رسائل التطور الإنسانى التى يرى المنهج مواءمتها للأطفال بين سن الخامسة والثامنة : "لدى كل من الأولاد والبنات أجزاء من الجسم تثير شعوراً جيداً عند لمسها"، "الاتصال الجنسى المهبلى – عندما يتم إدخال القضيب داخل المهبل – هو أكثر الطرق شيوعاً لاتّحاد الخلية المنوية بالبويضة"، و"ملامسة وتدليك الشخص لأعضائه التناسلية الخاصة للحصول على شعور جيد اسمه العادة السرية".

فى المستوى الثانى المخصّص للفئة العمريّة ما بين تسع سنوات واثنتى عشرة سنة، يتعلّم الأطفال عن الثنائية الجنسية (شعور الشخص بميل جنسى نحو شخص من النوع الآخر أو من نفس النوع) وعن الإجهاض.

بعض القراء من الآباء والأمهات قد يعتقدون أن تلك الرسائل مناسبة للأطفال فى هذا العمر، ولكن كثير من الآباء والأمهات قد يصيبهم ذلك بالهلع. كنتيجة للرؤى المتضاربة حول ما ينبغى تعليمه للأطفال حول الجنس فى المدرسة، أصبح محتوى

مناهج الثقافة الجنسية المدرسية ساحة معركة سياسية. المحافظون يسعون لتحويل كثير من المدارس العامّة من التعليم الجنسي المتمركز حول وسائل الحماية ومنع الحمل إلى تعليم جنسي يرسّخ قيمة العفّة. إذ يزعم مؤيدو التعليم المتمركز حول العفة أن التعليم الجنسي الشمولي يشجّع على مزيد من الاستكشاف الجنسي. الآخرون مثل سيكاس يزعمون أن ترك التلاميذ جهلاء حول وسائل حماية أنفسهم يجعلهم أكثر عرضة للتورّط فى سلوكيات جنسية خطيرة.

يحظى التوجه القائم على العفّة بكثير من السخرية من الجماعات الليبرالية. فى يوليو ٢٠٠٥ أقامت مجموعة "واشنطن لحقوق الإجهاض" و مجموعة "نارال أمريكا لحق الاختيار الحر" حفلا تحت شعار "طز فى العفّة". استعرضت بطاقات الدعوة فقرات الحفل: "فرقة الخنازير: المجموعة الكوميدية الأكثر نجاحاً فى سياتل تقدم فصلاً للتثقيف الجنسي للبالغين"، و"المجسّمات الجنسيّة فى بلاد المُزز: متعهّد الأدوات الجنسية فى سياتل، الإيجابى فى توجهاته نحو الجنس، يستعرض نصائح شائقة لممارسة "جنس آمن أكثر إثارة" ".

تعتبر السخرية من برامج العفّة من مفردات الصواب السياسى (الكياسة السياسية) السائدة الآن، لكن تلك السخرية لا تخبرنا شيئا عن فعالية العفّة ومدى تأثيرها. تشير بعض الدراسات إلى أن برامج العفة ناجحة للغاية فى تشجيع التلاميذ على تأجيل الاتصال الجنسي، كما تقلّل من تفشّى الأمراض المنتقلة جنسياً والحمل لدى المراهقات(١). بحوث ودراسات أخرى قدّمت رؤية نقديّة لمحتوى برامج العفّة، مدّعية أن تلك البرامج تقدم إحصائيات مزعجة عن معدّلات فشل الكوندوم وعن انتشار الأمراض المنتقلة جنسياً، لتخويف الأطفال من ممارسة الجنس ودفعهم نحو العفة.

هذا الجدل حول ما ينبغى تعليمه فى فصول الثقافة الجنسية فى المدارس العامة هو انعكاس لغياب منظومة تسمح بالاختيار المدرسى، أو سياسات تعطى الوالدين

مزيداً من المرونة والقدرة على اختيار المدرسة التي يلتحق بها أطفالهما . إذا كان لدى الوالدين القدرة على اختيار المدرسة التي تتناسب مع معتقداتهما الشخصية ، فلن تكون هناك حاجة لقولبة مقاس واحد يناسب الجميع فيما يخص محتوى مناهج الثقافة الجنسية. ولكن على النقيض فلا يوجد للآباء والأمهات خيار سوى إلحاق أطفالهما بمدرسة الحي.

بصرف النظر عن موقف كل منا إزاء هذا الجدل، فعلينا أن نتفق على أهمية توعية المراهقين بالمخاطر المحتملة لالتقاط أمراض منتقلة جنسياً، وبالآفاق المحدودة لقدرة الكوندوم على مكافحة انتشار تلك الأمراض. تستعرض مطبوعات سيكاس باستفاضة الوسائل المختلفة للحماية ومنع الحمل. كجزء من التعاليم الخاصة بـ "منع الحمل"، يتعلم تلاميذ المرحلة الثالثة، وهم ما بين اثنتي عشرة وخمس عشرة سنة، النقاط التالية:

* بعض وسائل منع الحمل مثل إيقاف الاتصال الجنسي قبل القذف ليست فعالة كالطرق الأخرى.

* بعض وسائل منع الحمل مثل الكوندوم يمكنها أيضا منع التقاط الأمراض المنتقلة جنسيا والإتش آي في.

* أغلب وسائل منع الحمل فعالية مثل حبوب منع الحمل، الحقن، ولاصقة منع الحمل، لا تساعد في منع انتقال الأمراض المنتقلة جنسيا .

* على الأقران الراغبين في تقليل مخاطر كل من الحمل والتقاط الأمراض المنتقلة جنسيا، استخدام الكوندوم الذكري أو الأنثوي، إلى جانب وسيلة فعالة أخرى من وسائل منع الحمل.

* لكي تكون أية وسيلة من وسائل منع الحمل فعالة في منع الحمل وتجنُّب التقاط أمراض منتقلة جنسيا أو فيروس الإتش آي في، يجب استخدامها بصورة صحيحة وبشكل دائم.

كذلك يتم إخبار هؤلاء الأطفال ضمن موضوع "الأمراض المنتقلة جنسيا" أن "استخدام الكوندوم المطّاطى بشكل مثالى إلى جانب مادة انزلاق مائية يمكنه التقليل إلى حد كبير -ولكن ليس بصورة تامة - من انتقال الأمراض المنتقلة جنسيا."

يظل استكمال كثير من المعلومات على عاتق التلاميذ. تدعم سيكاس كثيراً من المناقشات بين التلاميذ حول الدور الهام والحيوى الذى يلعبه الجنس فى حياة الناس، وحاجتنا لقبول الخيارات الحياتية للآخرين وتفهّمها، وأهمية أن نؤسّس بأنفسنا لأنفسنا منظومة قيمنا الخاصة. أما محدودية قدرتنا على منع انتشار الأمراض المنتقلة جنسياً، والتى قد يترك بعضها تبعات صحية مستدامة فى حياة هؤلاء التلاميذ، فلا يستحق فى نظر سيكاس نفس القدر من الاهتمام والتناول، إن لم يكن أكثر.

على الأقل فلنكن ممتنّين لفصول الجنس فى التعليم الرسمى لإشارتها إلى أن الكوندوم ليس وسيلة مضمونة لمنع التقاط الأمراض المنتقلة جنسياً. أما البقيّة الباقية من الثقافة الشبابية السائدة، فهى تتجاهل تلك الرسالة تماماً وهى تحتفل بالجنس، طالما كان هذا الجنس يتم بطريقة "مسئولة"، وهى المسئولية التى تعنى باختصار استخدام الكوندوم، بصرف النظر عما عدا ذلك من جوانب.

حملة العلاقات العامة العظيمة من أجل الكوندوم:

أضحى اعتبار أن الجنس يخلو من التّبِعات طالما كان "آمنا"، عقيدة مقدّسة فى كثير من ساحات الجامعات، حيث تستخدم "آمن" هنا كمرادف للجنس باستخدام الكوندوم. وأصبح الكوندوم بطلا خارقا فى الجامعات الأمريكية بل وفى المدارس الثانوية، حتى أن مراكز واتحادات الصحّة الطلابية توزّعه أحيانا بالمجّان(٢).

لخّصت ناشطة نسوية شابة آراء الكثيرين حول أهمية الجنس "الآمن". وهى تحتفل برفضها للقَمْع الثقافى المجتمعى المحيط بالحرية الجنسية للنساء، مقلّلة من

شأن أي مخاطر جسدية، نظراً لأنّها تمارس دوماً الجنس "الآمن": إن السبب الوحيد الآخر الذي قد يمنعني من الاحتفاء بميولي الجنسية الثنائية (الممارسة مع رجال أو نساء) هو أن ذلك قد يخلق انطباعاً لدى الآخرين بأنني سهلة المنال. لكنني بالفعل سهلة المنال. وطالما مارسته بطريقة آمنة، فأين تكمن المشكلة؟"(٣).

تسهم مجلات المرأة أيضاً في انتشار ذلك التصوّر الخاطئ، بأن الجنس الكاجوال العابر هو ممارسة آمنة مادام يتم باستخدام الكوندوم. عرضت مجلة ماري كلير مقالا عن الأنشطة التي يقوم بها مجموعة من الناس لا يعرفون بعضهم، وهم يمارسون الجنس الجماعي. ينكر المقال كون هؤلاء المشاركين "يعرضون أنفسهم كفريسة سهلة أمام الأمراض المنتقلة جنسيا" والسبب الذي يستعرضه المقال هو: أنّ كثيرا منهم لا يستخدم الكوندوم(٤).

في مقابلتين مع مجموعتين من أشخاص يشاركون في حفلات الجنس الجماعي، تفاخر المجموعتان باستخدامهم المسئول للكوندوم في ممارساتهم. بل إن إحداهما تفاخر بالقول "دائما ما نحمل الكوندوم معنا، ونصر على استخدامه". امرأة أخرى تستطرد: "في بعض الليالي مارست الجنس مع ما يقرب من عشرة أشخاص. لكني دائما كنت أستعمل الكوندوم"(٥). هكذا يتم النظر للكوندوم باعتباره بطاقة مضمونة للهروب من الأمراض المنتقلة جنسياً. وكأنّ استخدامهم للكوندوم يجعل ممارساتهم تلك.. "مسئولة".

من الطبيعي الاعتراف بأنه من الأفضل أن يستخدم الكوندوم أولئك الذين يمارسون الجنس الجماعي، لكن تظل الأسطورة المتداولة بأن الكوندوم يقضي على مخاطر الجنس الكاجوال هي مجرّد أسطورة، لا أكثر.

الهشاشة البيولوجية للنساء

يعتبر الحمل غير المرغوب هو أكثر ملامح هشاشة المرأة أمام الاتصال الجنسي. فحتى بالرغم من تضاؤل معدلات الحمل لدى المراهقات، فإن كثيراً من النساء يأتيهن الحمل قبل أن تكنّ مستعدات له.

طبقا لإحصاءات الحملة القومية لمكافحة حمل المراهقات، فإن واحدة من بين كل ثلاث نساء تمر بتجربة الحمل على الأقل مرة واحدة قبل بلوغها سن العشرين(٦). كما يقدّر أن ثمانٍ من بين كل عشر حالات حمل تكون إما غير مُخَطّط لها أو تكون خارج إطار الزوجية(٧). حوالي ٣٠٪ من حالات الحمل لدى المراهقات تنتهي بالإجهاض، وهو ما يعني أن أكثر من ربع مليون مراهقة تتخلّص من حملها كل سنة(٨). بصرف النظر عن موقف كل منّا إزاء مشروعية الإجهاض، يظل من المنطقي افتراض أنه لا يوجد امرأة ترغب في أن تخضع لتلك العملية القاسية، وهو ما يجعل تلك الأرقام موضع قلق.

لكن بالرغم من كون الأرقام مرتفعة، فهي في ذات الوقت أخبار طيبة. انخفضت معدلات الحمل لدى المراهقات بشكل ملحوظ منذ سنة ١٩٩٠، وهي حقيقة يحتفي بها كثير من إخصائيي الصحّة والسياسيين. يعزو كثير من الخبراء هذا الانخفاض إلى التوسّع في استخدام وسائل منع الحمل.

لكن فيما انخفضت معدلات الحمل لدى المراهقات بنسبة ٣٠٪ عن ذروتها عام ١٩٩٠، فإن عدد حالات العدوى بالأمراض المنتقلة جنسيا مستمر في الارتفاع. كل عام يصاب حوالي ١٠ مليون شخص بين سن الخامسة عشرة والرابعة والعشرين بأحد تلك الأمراض، وهو ما يعني أن واحداً من بين كل ثلاثة من النشطاء جنسيا سوف يصاب بمرض منتقل جنسيا قبل بلوغه سن الرابعة والعشرين(٩).

على سبيل المثال، ازداد معدّل الإصابة بمرض الهيربيس التناسلي بنسبة ٣٠٪ منذ سنة ١٩٧٠، مع أعلى معدّل إصابة يحدث بين المراهقين. طبقاً لمركز إدارة ومكافحة الأمراض، فإن خمسة وأربعين مليون أمريكي فوق سن الثانية عشرة – أو واحد من بين كل خمسة من إجمالي تعداد المراهقين والبالغين – مصاب بمرض الهيربيس التناسلي.هؤلاء المصابون عليهم توقع أزمات دورية من التقرّحات في الأعضاء التناسلية طوال العمر(١٠).

حصل فيروس البابيلوما البشرى على مزيد من الاهتمام فى السنوات الأخيرة نظراً لزيادة الوعى بالعلاقة بين الفيروس وبين سرطان عنق الرحم. فيرس البابيلوما عبارة عن مجموعة تفوق المائة فيروس مختلف، فقط بعضها ينتقل عن طريق الجنس، معظم تلك الفيروسات لا ترتبط بأعراض معينة وغالباً ما تختفى وتشفى من تلقاء نفسها. بعضها الآخر يتسبب فى البثور التناسلية التى يمكن علاجها. لكن بعض السلالات قد يكون لها تبعات خطيرة، مثل التسبّب فى السرطان وبالذات سرطان عنق الرحم فى النساء. يقدّر مركز إدارة ومكافحة الأمراض أن حوالى نصف النشطاء جنسيا سوف يلتقطون عدوى بفيروس البابيلوما فى وقت ما من حياتهم.

أما أكثر الأمراض المنتقلة جنسيا شيوعاً فهو عدوى الكلاميديا، وقد بلغت حالات العدوى به خلال العشرين سنة الأخيرة عنان السماء. يزعم مركز إدارة ومكافحة الأمراض أن هذا الارتفاع فى تشخيص الكلاميديا قد يكون أخباراً سارة – فقد يكون هذا التزايد انعكاساً لتزايد كفاءة الفحص والعلاج، وليس فقط لزيادة معدل انتشار العدوى.

يعتبر تشخيص الكلاميديا خصوصاً أمراً حيوياً، لأنه بالرغم من قابليتها للعلاج بالمضادات الحيوية، فإن عدم اكتشافها وعلاجها قد يؤدى إلى التهاب مرضى فى الحوض قد يتسبّب فى العقم، إلى جانب تعقيدات صحية أخرى.

بصرف النظر عمّا إذا كانت معدلات العدوى قد ارتفعت بالفعل، أو أنها كانت دائما على هذا القدر من الارتفاع، فإن هذا المرض يصيب كثيرا من الفتيات الشابات اليوم. فالكلاميديا أكثر شيوعا بين النساء فى مرحلة ما بين الخامسة عشرة والرابعة والعشرين من العمر: فى عام ٢٠٠٣، كانت نسبة ٢,٥٪ من الفتيات فى هذه الفئة العمرية مصابات بالكلاميديا.

يعكس الواقع أنّ الأمراض المنتقلة جنسياً ليست حيادية تجاه النوعين. فالنساء

أكثر عرضة لالتقاط الأمراض المنتقلة جنسياً من الرجال الأسوياء مغايرى الجنس (الذين يمارسون الجنس مع نساء فقط).

فالمرأة أكثر عرضة لالتقاط فيروس الإتش آى فى بثمانى مرات مقارنة بالرجل كما أنها أكثر عرضة بمعدل أربع مرات لالتقاط السيلان من لقاء جنسي واحد مقارنة بالرجل. النساء أيضاً أكثر عرضة للإصابة بتبعات مستدامة للأمراض المنتقلة جنسيا ، مثل العقم أو السرطان. ومع ذلك فإن ثلث النساء فقط على وعى بمدى هشاشة المرأة بيولوجياً أمام التقاط الأمراض المنتقلة جنسياً(١١).

بالطبع توجد للأمراض المنتقلة جنسيا تبعات تفوق المخاطر الجسمانية، إذ قد تكون مدمّرة نفسيا، خاصة للشباب والفتيات. تفسّر الدكتورة ميج ميكار مؤلفة كتاب "كيف يقتل الجنس أبناءنا في سن المراهقة" كيف أن جميع من يتم تشخيص حالتهم كمرضى مستدامين بالهيربس يعانون من إحساس بالضياع والحزن العميق، بينما يحاولون التوصّل إلى صيغة يتعايشون بموجبها مع مرضهم. برغم أنها تؤكد على أن المراهقين الذين يفتقدون قدراً كافياً من الإحساس بالأمان والاستقرار هم الأكثر عرضة لهذا الدمار النفسي المصاحب لمعرفة إصابتهم بالمرض، حيث يقودهم الوباء إلى الاكتئاب وفقدان الثقة في النفس.

هل يجعل الجنس الآمن أطفالنا أقل أمنا؟

يظن بعض الباحثين أن زيادة الوعي وتوافر وسائل الحماية ومنع الحمل قد سارع من انتشار الأمراض المنتقلة جنسيا. فتحرّر الفتيات الشابات من القلق من حدوث الحمل غير المرغوب، والذي هو أكثر التبعات السلبية المباشرة للاتصال الجنسي، قد يدفعهنّ للتورّط في مزيد من النشاط الجنسي، مما يزيد بالتالى من انتشار الأمراض المنتقلة جنسيا. تلخص د.ميكار تلك العلاقة قائلةً : "إن نفس الوسائل الخاصة بالحماية ومنع الحمل التى تمكّنت من إنقاص معدل المواليد هى نفسها التى جعلت من الجنس الكاجوال العابر أيسر منالاً وبالتالى أكثر شيوعاً من

ذى قبل، مما أدى فى نفس الوقت لارتفاع معدلات الإصابة بالأمراض المنتقلة جنسيا بشكل رهيب".

بالإضافة لذلك، فإنه بمجرد أن يبدأ المراهق ممارسة الجنس، يصبح تكرار الأمر أكثر سهولة. والنتيجة أن ينتهى المطاف بالمراهقين وقد مارس كل منهم الجنس أكثر، ومع عدد أكبر من الأشخاص، إلى جانب ممارسة المزيد من السلوكيات الجنسية الخطرة التي تبدو لهم "آمنة" فى وجود الكوندوم. ليس مثيراً للدهشة أنه كلما كانت الفتاة أصغر سناً عندما تبدأ نشاطها الجنسي، كان من المرجح لها أن تمارس الجنس مع عدد أكبر من الشركاء مما يضاعف احتمالات التقاطها لأمراض منتقلة جنسيا مرات عديدة.

محدودية الكوندوم

بينما تقلّل الكوندوم من مخاطر انتقال كثير من الأمراض المنتقلة جنسياً، فهى ذات فائدة محدودة في الحماية من عديد من الأمراض المنتقلة جنسيا المسبّبة لقلق بالغ فى عالم النساء. وجد تقرير المعهد القومى للحساسية والأمراض المُعدية فى عام ٢٠٠١ أن الكوندوم لم تنجح فى تخفيض احتمالية التقاط فيروس البابيلوما(١٢). كما يشير مركز إدارة ومكافحة الأمراض إلى محدودية الكوندوم فى منع انتشار أمراض القرح التناسلية، مثل الهيربس التناسلى والسيفيليس، حيث قد تتواجد العدوى على الجلد المحيط بالمنطقة المغطاة بالكوندوم(١٣). وقد وُجِد أن الكوندوم تُبرِز أقصى فعاليتها عندما تقتصر توقّعاتنا على منع انتقال الإتش أى فى/الإيدز، مُحققة معدّل انخفاض لاحتمالية العدوى يبلغ ٨٥٪ لكل مرّة من مرّات الاتصال الجنسى، وهو معدّل ليس سيئاً لكنّه ما زال بعيداً تماماً عن اعتباره "آمنا".

تُقلّل الكوندوم من انتشار المرض فقط فى حالة استخدامها الاستخدام المثالى والمستمر. لكن لسوء الحظ، يميل المراهقون لاستخدام الكوندوم بصورة عفوية

متقطّعة. وجدت دراسة أُجريت عام ١٩٩٧ بين فتيات الثانوى أنّ نصفهن فقط استخدمن الكوندوم فى آخر لقاء جنسي(١٤). وكلّما انخرط المراهقون فى ممارسة العلاقات الجنسية، كانوا أكثر كسلاً عن استخدام الكوندوم. فالخبرات السابقة من ممارسة الجنس دون حدوث أى من المخاوف أو التبعات المحتملة سواء كالحمل أو التقاط مرض منتقل جنسياً، يجعل المراهقين أقل استحضاراً للمخاطر المحتملة للجنس، وأقل قلقاً من تبعاته، وأكثر عرضة للمخاطرة(١٥). وهو ما يقدّم تفسيراً منطقياً لما نرصده من أنّ المراهقين الأكبر عمراً (بين الثامنة عشرة والتاسعة عشرة) أقل احتمالية لاستخدام الكوندوم من المراهقين الأصغر سناً (الخامسة عشرة حتى السابعة عشرة) رغم تلقّيهم جميعا نفس الرسائل عن الجنس الآمن.

من المؤكد أنّ تخفيض الخطر من انتقال تلك الأمراض أفضل كثيراً من عدم اتخاذ أية احتياطات على الإطلاق، لذلك فمن المهم للمراهقين النشطاء جنسياً استخدام الكوندوم. ولكن العبارات غير المسئولة مثل "مادمت أستخدم الكوندوم، فأين المشكلة؟"(١٦). تحمل مضموناً يتحوّل معه الجنس إلى مجرّد نشاط ترفيهى آمن لا يستوجب قدراً من القلق، طالما يتم اتخاذ التدابير الوقائية. يستحق شباب أمريكا معرفة الحقائق حول محدودية الكوندوم حتى لا يخاطروا بدون دراية فيما قد يهدّد صحتهم وسلامتهم.

6

الرجال.. ليسوا أعداءنا

يعتبر العنف ضد النساء، سواء أكان عنفا منزليا أو اغتصابا أو أنماطا أخرى من الاعتداء، مشكلة ضخمة في الولايات المتحدة الأمريكية، بحيث ينبغي على كل النساء تثقيف أنفسهن واتخاذ التدابير الوقائية لتقليل خطر التحوّل إلى ضحية.

على النساء أيضاً إدراك أن أعمال العنف هي انحرافات لا تتواجد ضمن إطار العلاقات الصحيّة. لسوء الحظ، ليست تلك هي الرسالة التي يوجّهها أنصار الفكر النسوي أو التي تروّجها الثقافة السائدة بين النساء والفتيات. عادة ما تومئ النسويّات إلى أن الرجال بشكل عام خطر على سلامة المرأة، وأن العنف ضد النساء أمر لا مفر منه. فالعلاقة الجنسية الطبيعية في حد ذاتها في عُرف الحركة النسوية هي علاقة تفيض بالخطر على صحة المرأة العاطفية والجسديّة.

ينبغي أن تعرف النساء الحقائق المحيطة بانتشار العنف في مجتمعنا، وليست الإحصائيات المُبالغ فيها التي تبثها الحركة النسوية مراراً وتكراراً، لكي تروّج لفكرة أن العنف ضد المرأة هو أمر حتمي في وجود الرجال ولا مفر منه. بالرغم من أن كثيراً من النساء ما زلن ضحايا، فقد انخفضت معدلات الجريمة خلال العقد الأخير. من المهم أيضا أن نتذكّر أن العنف يصيب ويستهدف النوعين معا.

إن استيعاب حقيقة انتشار العنف، وليس ما يُروّج من أكاذيب، هو أفضل وسيلة للنساء لحماية أنفسهن وعائلاتهن.

الخطر: الرجال بيننا

دائما ما ترسم كتب وأدبيات الدراسات النسوية صورة للمجتمع الأمريكي تقبع فيها النساء تحت الحصار. مثلاً يصف كتاب "قضايا الحركة النسويّة: مقدمة للدراسات النسويّة" علاقة النساء بالرجال من خلال نظرة عدائية كئيبة:

"يتفق أنصار الحركة النسوية عامةً على أن: النساء ضحايا للعنف الذكورى. هذا العنف هو جزء لا يتجزأ من منظومة التمايز بين النوعين القائم على التمييز ضد المرأة، إنه عنف يتم تطبيقه وحمايته من جانب المؤسسات الاجتماعية: المحاكم، الإعلام، النظام الاقتصادى، الديانات، والآخرين. عنف له أجندة وهدف، هدف أن يُحكِم الرجال سيطرتهم على النساء، من خلال الخوف"(١).

فى وجهة النظر هذه، فإن علاقات النساء بالرجال يحركها خطر العنف. تعيش النساء فى حالة خوف من الذئاب البشرية (الرجال) وبالتالى عليهن التماس الحماية من رجال آخرين. إنه النظام المثالى للإبقاء على النساء تابعات للرجال بصورة تامة، على الأقل من وجهة النظر النسوية الراديكالية.

جميعنا ضحايا للعنف

تخلط النسويّات بصورة غير صحيّة بين تجربة التعرّض للاعتداء وبين

الاحتمالية المُجرّدة للعنف. بحيث أضحت كل النساء بيننا ضحايا طبقاً لهذا المنظور، حتى وإن لم يتعرضن لأى موقف عدوانى.

فلنتأمّل هذا النص المنقول عن كاتبة نسوية شابة أخرى كتبته فى "استمعوا"، وفيه تصف ردة فعلها عند مشاهدة فيلم "المتهمة". فى هذا الفيلم الذى تم إنتاجه عام ١٩٨٨، تتعرض البطلة (وتلعب دورها جودى فوستر) لعملية اغتصاب جماعى، ثم تواجه معركة قضائية فى ساحة المحكمة، فى خلالها يتم اتهامها بأنها "أرادت ذلك" بارتدائها ملابس فاضحة واحتسائها الخمر على البار:

"أتذكّر يوماً اتفقت فيه مع صديقاتى على الذهاب معاً لمشاهدة فيلم "المتهمة"... غادرت قاعة السينما غارقة فى الدموع وشاعرةً بأذى لا يوصف (مرتعبة من الحقيقة). أمضيت اليومين التاليين فى نفس الحالة، أبكى لنفسى مقتنعة بأننى دون شك سوف أجد نفسى مقيدة إلى طاولة بواسطة مجموعة من الرجال الأشرار المُغتصبين. تصاعد خوفى من الاغتصاب ومن الرجال، وتحوّل إلى كوابيس مفزعة عن الفاحشة، القتل، وبالطبع مزيد من الاغتصاب. لم تكن المشكلة أننى عانيت من طفولة بائسة يسودها الإيذاء الجسدى أو الحظ المتعثّر، إذ لم تكن طفولتى كذلك... لكن كان الأمر ببساطة هو أننى ولدت فتاة فى مجتمع يهين النساء والفتيات. تلك هى المشكلة بكل بساطة"(٢).

هذه هى نفس صورة الرجال التى يعكسها الفيلم النسوى "ثيلما ولويز". يمثّل كل رجل تلتقيه البطلتان نمطا من أنماط الإساءة التى تعانيها النساء على أيدى الرجال: الرجل "المغتصب"، يهاجم ثيلما بعد أن رقصت معه. الرجل "الزوج"، زوج ثيلما المستبد الذى يخونها يحاول أن يتحكم فى كل خطوة تخطوها. الرجل "الجذاب الطيب" (جذاب حيث لعب دوره براد بيت الشاب، ولكنه يبدو شخصاً طيباً فى بداية الفيلم أيضاً)، ينتهى به الحال إلى سرقة أموال ثيلما بعد أن تنام معه. الرجل "البوى فريند"، صديق لويز لا يتوقّف عن السلوك العنيف حتى فى اللحظات التى

يستعد فيها لطلب يدها للزواج. الرجل "سائق الشاحنة"، أحمق لا ينفك يتحرّش بالنساء. بل وحتى الرجل "محقق الشرطة"، الذى يقدمه الفيلم كمخلّص ومنقذ، نجده يتضاحك مع زوج ثيلما والآخرين من رجال الشرطة محبى البورنو، ويظهر عاجزاً عن حماية أى من النساء فى الفيلم. ينتهى الفيلم تلك النهاية الشهيرة، عندما تمسك البطلتان بيدى بعضيهما وهما تقودان السيارة نحو حافة المنحدر.

أما الشبكة التليفزيونية لايف تايم فهى تنشر تلك النظرة للرجال عبر عدد لا نهائى من الأفلام التليفزيونية، والتى تواجه فيها الشخصية النسائية المحورية تهديداً مستمراً بالاستغلال والإساءة من الرجال الراغبين فى افتراسها. باستعراض عناوين الأفلام وملخصاتها على شريط قنوات لايف تايم يمكن للمرأة المصابة بالبارانويا أن تجد الكثير من التغذية لمخاوفها.

لا بد من الاعتراف بأن التليفزيون والأفلام عامة تحترف تحويل أحداث الحياة إلى دراما، وهى تركّز على أفظع القصص والمواقف وأكثرها رعباً. حلقات مسلسل إى آر الشهير، نادراً ما تقدّم أطباء الطوارئ وهم يواجهون طوفاناً من المرضى المصابين بأعراض الإنفلونزا أو الجروح الطفيفة، بالرغم من أن تلك المشكلات العادية تشكّل غالبية الحالات التى ينتهى بها المطاف فى غرفة الطوارئ على أرض الواقع.

لكن لايف تايم تزعم أنّها تقدّم للنساء صورة واقعية عن التهديدات التى تواجههن. على سبيل المثال، يحتوى موقع القناة على شبكة الإنترنت صفحة بعنوان: "التزامنا مدى الحياة: أوقفوا العنف ضد النساء". بين الإحصائيات المزعجة التى تقدمها صفحة لايف تايم أن "واحدة من بين كل أربع نساء فى الحرم الجامعى تعرّضت لاغتصاب، أو لمحاولة اغتصاب"(٣).

لا شك أن لايف–تايم ليست وحدها التى تقدّم مثل تلك الإحصائيات المفزعة عن انتشار العنف ضد النساء. فلو سألنا أية طالبة جامعية عادية عن مدى احتمالية تعرّض امرأة للاغتصاب، فستجيب بدون تفكير "واحدة من بين كل أربع". ولكن كما

سوف نستعرض لاحقاً فى هذا الفصل، فإن لتلك الإحصائية مصدراً مشبوهاً. ومع ذلك فقد أثّر انتشارها وقبولها الاجتماعى الشائع إلى حد كبير على نظرة النساء نحو الرجال، ونحو عالم العلاقات بشكل عام.

إعادة تعريف العنف ضد النساء

فى السنوات الأخيرة، تم ابتكار صياغة جديدة لمفهوم "العنف" الموجّه للمرأة. فقد حولّت قوانين التحرّش الجنسي النكات والتعليقات غير اللائقة من مجرّد سلوكيات همجية إلى جرائم ضد النساء. مصطلح "التحرش الجنسي" لم يعد قاصراً على السلوكيات العدائية بالفعل التى تتعرض فيها النساء لاضطهاد ظالم أو تهديد عدائى ملموس. بل أصبح استخدام مصطلح العنف يشير إلى الهزل المكتبى المُبتذل، عرض صورة من يحبّها، أو حتى التعليقات المقصود بها الإطراء على زميلة عمل.

تعريف الاغتصاب أصبح هو الآخر مطاطاً. كان المصطلح يعنى فيما قبل: تعرّض النساء (أو الرجال) إلى الإكراه على ممارسة الجنس باستخدام العنف الجسدى أو التهديد. الآن أصبح لفظ "الاغتصاب" قابلاً للاستخدام لوصف ظروف مختلفة للغاية، كأن تحتسى المرأة الكحول، وتَقبل بالاتصال الجنسي مع رجل، وتندمج معه، ثم تندم على ما حدث فيما بعد.

هذه النزعات زرعت الحيرة فى مفاهيم الاغتصاب والعنف، وإلى حد كبير استهانت بالمعاناة الحقيقية التى تعرّضت لها النساء من الضحايا. إن حوادث العنف الحقيقية مفزعة، ومتناقضة تمام التناقض مع الجنسانية الصحيّة والعلاقات الناجحة. وهى ليست الوضع الطبيعى. ولكن بوضع كل الرجال فى كفّة واحدة مع أقلّية من المجرمين، تبدو مشكلة العنف ضد النساء ضخمة للغاية، حتى أن إحراز تقدم فى مواجهتها يصبح مستحيلا.

ننسى الرجال؟

قد تتساءل الفتيات والشابات اللاتى يتم حفزهن للعزوف عن الرجال، عن

البدائل المتاحة أمامهن. بعض كتب الدراسات النسوية اقترحت البديل. تحث تلك الكتب الدراسية الطالبات على تأمّل حقيقة رغباتهن الجنسية، واستكشاف مدى احتمالية ألا تكون الواحدة منهنّ مجبولة بالضرورة على تفضيل الجنس الآخر. أو كما يصيفها أحد تلك الكتب، فإن النساء ضحايا "ابتزاز الجنسانية المغايرة" – أي ميل المرأة نحو الرجل كشخص من النوع المغاير:

"إن من ملامح هذا الابتزاز ما يثيره من "وهم خطير بأنّكِ إذا كنت صالحة بما فيه الكفاية، جميلة بما فيه الكفاية، لطيفة بما فيه الكفاية، دمثة بما فيه الكفاية، تعلّمين الأطفال السلوكيات الحسنة، تكرهين الأشخاص الذين ينبغي كراهيتهم، وتتزوجين الرجل الصحيح، فسوف يتاح لك فرصة التعايش مع البطرياركية في سلام". في كل الأحوال، يعتمد إعدادنا الاجتماعي كنساء على غرس معتقدات كهذه في أذهاننا، وتحديداً معتقدات كتلك: أنْ نؤمن بأن نمط الحياة الأنثوي التقليدي الذي تعيشه المرأة البيضاء الطبيعية – ذات الميل الجنسي للرجال – من الطبقة الوُسطى، هو وضع يحقّق مصلحتنا كنساء".

أحد الكتب الأخرى، ورغم احتفائه بالتقدم الذي أحرزته الحركة النسوية في دفع عملية "تحرير السلوك الجنسي للنساء من القيود المتوارثة"، فإنه يتباكى على استمرار الخضوع لفرضية أن الميول الجنسية المغايرة (نساء مع رجال ورجال مع نساء) هي الوضع الطبيعي الافتراضي، حيث يرى أن التسليم بأمر تلك الفرضية يستمر في "إعماء الناس عن احتمالات أخرى للمشاعر والسلوكيات الإنسانية الجنسية"(٤).

يسلط كتاب "من يخاف من الدراسات النسوية؟" الضوء على أعمال المُنظّرات من الحركة النسوية اللاتي تجادلن بأنه حتى مع التسليم بفكرة أن بعض النساء لهن ميول جنسية طبيعية مغايرة (ميول نحو الرجال فقط)، وأن تلك الميول فطرية، فعلى النساء أن تكنّ أكثر وعياً بـ "السحاقية الكامنة" فيهن. يدّعي الكتاب أنه "إذا

أصبحت المثليات نمطا اجتماعيا عاديا كنمط مقبول وعفوى ومسلّم به... فقد لا يخطر ببال النساء أن الميول الجنسية المغايرة هى نمط حياة عملى!".

قد يمكننا تفهّم أن تتناول برامج الدراسات النسوية مسألة المثلية، وأن تحث الطلاب والطالبات على التمعّن في ملامح التأثير المجتمعى على تشكيل العلاقات والهوية الشخصية. لكن بالرغم من ذلك، فما يدعو للتأمل أنّ أغلب كتب الدراسات النسوية تعرض صورة كئيبة للميول الجنسية المغايرة، بينما تتعرض للمثلية بنقد إيجابى برّاق:

"قد يكون أمامنا الكثير لكى نتعلمه من الجنس والحب المثلى. وبصفتهن نساء يجببن نساء لأنهن نساء يعتبرن أنفسهن في موقع متميّز فى مسيرة تحرير جنسانية المرأة. فهنّ متحررات من منظومة الجنس المغاير، القائمة على القواعد والأدوار النمطية للنوعين. ترى المثليات أنفسهن أكثر إيجابية وأكثر ثقة فى أنفسهنّ كنساء. وهنّ أكثر وعياً باحتياجات شريكاتهن... تشعر المرأة المثلية بأنها أكثر قدرة على استكشاف، والتعبير عن، الجنسانية الأنثوية الحقيقية، مقارنة بنظرائهن من النوع المغاير. بالرغم من أنّ الأقران من المثليات يعشن نفس الصدامات التى تقع بين أى شخصين فى علاقة حميمة، فإن خبرات كثير من الأقران السحاقيات تحتوى على مضمون قيِّم من القدرة على التعايش ضمن علاقات غير مستغلة"(٥).

من بين ستة وثلاثين مقالا فى " أنصتوا" لا يحتوى مقال واحد على صورة إيجابية للجنسانية فى إطار علاقة جنسية مُغايرة أحادية الشريك. هناك العديد من المقالات عن المثلية، بعض المقالات تحتفل بالتعدّدية الجنسية والتحرير الجنسى، وعديد من المقالات تتعرّض للعنف الجنسى ضد النساء. إحدى الكاتبات تسلط الضوء على معاناتها فى محاولتها الوصول إلى صيغة تصالح ذاتية تجمع بين هويّاتها المختلفة " أم، متعلمة، متزوجة، أحادية، نسويّة، مسيحية، من أصل أفروأمريكان"، لكن زوجها وزواجها يبقيان على هامش المقال، ولا يوجد أى تناول

لحياتهن الجنسية الطبيعية. الجنس والميول الجنسية المختلفة تطغى على الكتابات، ولكن الجنسانية المغايرة والصحّية في إطارها من أحادية الشريك لم تنل سوى التجاهل التام.

تزعم المجموعات النسوية وآخرون من مؤيدي حركة حقوق المثليين عادة أن الميول الجنسية هي ميول فطرية متأصّلة في النفس؛ أن بعض النساء تولد مثاليات، وأن المثلية الجنسية ليست سلوكا اختياريا. ولكن كمحاولة لتحقيق المصداقية، فلربما كان من المفترض أن نقرأ أيضاً نفس القدر من الاعتراف بحق النساء ذوات الميول الجنسية المغايرة (الطبيعية) في البحث عن علاقات تناسب ميولهنّ الفطرية "المتأصلة" المُناظرة لتلك الميول الفطرية لدى المثليات.

الواقع أن معظم النساء هنّ نساء مغايرات طبيعيات، ويعتبرن أن بناء علاقة سعيدة وحصرية مع رجل هو هدف هام من أهدافهن. وكان الأجدر ببرامج الدراسات النسوية أن تقدّم صورة أكثر توازناً عن الأخطار التي تواجهها النساء.

العنف ضد النساء.. وضد الرجال

قبل مناقشة هذا الموضوع بالغ الحساسية، وهو العنف ضد النساء، فالأخبار السارة هي أن المرأة قد أصبحت أقل عرضة لأن تصبح ضحية لجريمة عنف عما كانت عليه النساء قبل عقد من الزمن. فنسبة النساء اللاتي كنّ ضحايا لجرائم عنف – بما في ذلك القتل، الاغتصاب، السرقة، والاعتداء سواء البسيط أو الشديد – انخفضت بأكثر من النصف خلال السنوات العشر الأخيرة. نسبة تعرّض الرجال للعنف انخفضت بشدة كذلك.

غالباً ما نسمع عبارة "العنف ضد النساء" ولكننا نادراً، وربما أبداً، ما نسمع عبارة "العنف ضد الرجال". ومع ذلك فالرجال أكثر عرضة ليكونوا ضحايا لجرائم عنف. فبالرغم من انخفاض معدّلات العنف ضد الرجال في العقود الأخيرة، فقد كان الرجال في عام ٢٠٠٣ أكثر عرضة من النساء بنسبة ٤٠٪ كضحايا، وكانوا ٣,٤ مرة أكثر عرضة للقتل من النساء في ٢٠٠٢.

بالطبع فإن الرجال، بدون وجه مقارنة، هم الأكثر ارتكاباً لجرائم العنف: في عام ٢٠٠٢ كان الرجال أكثر ارتكاباً للقتل بعشر مرات مقارنة بالنساء، طبقاً لإحصائيات وزارة العدل. مع ذلك، تصطدم الإحصائيات مع الفكرة الشائعة التي ترى النساء مُستهدفات – بلا منازع – من العنف الذكوري. قتل الرجال لرجال آخرين يشكّل حوالي ثلثي جرائم القتل، بينما حالات قتل الرجال لنساء لم تشكّل أكثر من حوالي خُمس الحالات. واحدة من كل عشر جرائم قتل تمّت ارتكبتها نساء ضد رجال، قتل النساء لنساء أخريات هو الأقل شيوعا ويشكّل فقط حوالي ٢٪ من كل جرائم القتل.

أحد الأسباب المحتملة وراء الانطباع السائد بأن النساء هنّ بلا منازع ضحايا العنف، هو أن النساء غالباً ما تقعن ضحايا للعنف في ظروف تشوبها الحميمية. تقريبا ثلث ضحايا القتل من النساء تم قتلهن بواسطة إمّا زوج، زوج سابق، صاحب، أو صاحبة، مقارنة بحوالي ٥٪ فقط من الرجال يقعون ضحايا للقتل في ظروف مشابهة. تشكل النساء أيضا حوالي ثلثي ضحايا القتل على يد أشخاص على علاقة حميمة، وارتكب الرجال حوالي ثلثي تلك الجرائم. تلك الجرائم التي يكون فيها الطرفان على علاقة ما ببعضهما، يتم تقديمها بصورة أكثر دراماتيكية، مما يجعلها تلقى حظاً أوفر من التغطية الإعلامية. كما قد تبدو تلك الجرائم أيضاً أكثر إخافة وإثارة للذعر، كونها تتضمن الفكرة غير المتوقعة، من التعرّض للقتل على يدي شخص تعرفه وربما تحبه، وليس أن تُقتَل لمجرد وجودك في المكان الخطأ في الوقت الخطأ.

تشكل النساء ضحايا أكثر من ٨٠٪ من جرائم القتل المتعلقة بالجنس، وهو ما يحظى بقدر كبير من الاهتمام العام والإعلامي. على النقيض، فأكثر من ٩٠٪ من جرائم القتل المتعلّقة بالعصابات والمخدرات هم رجال، وهو ما يلقى قدراً ضئيلاً من الاهتمام. إذ يبدو أن الرأي العام لا يعتد بجرائم القتل التي تقع بين أعضاء العصابات وتجار المخدرات، على اعتبار أن هؤلاء المتورّطين يستحقون ما يحدث لهم لارتباطهم بأنشطة رديئة وغير قانونية.

ربما تلقى الجرائم ضد النساء مزيدا من اهتمام الرأى العام كذلك من جرّاء البقايا المتوارثة من تقاليد النخوة والفروسية. فالمجتمع أكثر تقبّلاً للعنف بين الرجال، والذين يعتبرهم المجتمع أقدر على الدفاع عن أنفسهم، أما العنف ضد النساء فيكون أكثر إزعاجاً لاعتبار النساء أضعف وأكثر عرضة وهشاشة.

أخيراً، فإن التفاوت فى معدلات الجريمة، والأسباب وراء حدوث العنف، لا تقل أهمية عن إدراك أنّ كلاً من الرجال والنساء يقعون ضحايا، وينبغى أن يكون هدفنا هو تقليل العنف كله، بصرف النظر عن الجنس المُستهدف.

العنف المنزلى، أم ضرب الزوجات؟

الانطباع بأن النساء هنّ الضحايا المثاليّات للعنف يزداد وضوحاً عندما يتطرّق الأمر لمناقشة العنف المنزلى. فالعنف المنزلى غالباً ما يوصف بـ "ضرب الزوجات"، وكأن كل حوادث العنف المنزلى ترتكز على الأذى وسوء المعاملة، وأنّه يتم فى نطاق الحياة الزوجية، ويكون فيها الزوج هو المُعتدى.

تكشف الدراسات فى مجال العنف المنزلى أن العنف أكثر تساوياً فى التوزيع بين الرجال والنساء ممّا قد نظن. فالتصرّف بعنف سلوك مُحتمل بصورة متساوية من النساء والرجال على السواء. الفرق هو أن الرجال أكثر احتمالية لتوقيع أذى أكبر وأكثر وضوحاً بالشريك. فقد وجدت دراسة أن احتمال تلقى النساء قدرا من الرعاية الطبية بعد المعارك الزوجية أكثر ست مرات من تلقى الرجال لها. طبقاً لوزارة العدل، شكّلت النساء حوالى ٤٨٪ من حالات الإصابة الناجمة عن عنف منزلى.

تلخص المؤلفة كاثى يونج الأمر فى تقرير عن العنف المنزلى:

"تقريبا، نصف حوادث العنف بين الأقران تكون تبادلية، والمرأة إمّا أنها تبدأ فيها بالعنف أو أنّها تلجأ إليه للدفاع عن نفسها. فى الحالات التى يصدر فيها العنف عن واحد فقط من الطرفين، فإن احتمالية كون الطرف البادئ هو المرأة يساوى احتمالية أن يكون الطرف البادئ هو الرجل. لا يعنى ذلك أن نتائج العنف المنزلى موزّعة بالتساوى. فالنساء أقل احتمالية لتحقيق أذى مستدام على الضحية.

وكما أوضحت إحدى الدراسات، فإنّ النساء تشكل حوالى ثلثي حالات الإصابة الناجمة عن العنف المنزلي، وهنّ أكثر احتمالية بمقدار الضعف للتعرّض للقتل على يد الشريك، مقارنة بالرجال".

في الحالات التي ينجم عن العنف أذى بالغ يكون الرجال هم المعتدين الرئيسيين في ثلاثة أرباع الحالات. قد يندهش الكثيرون لمعرفة أن المرأة هي المعتدية الرئيسية في واحد من بين كل أربعة صدامات منزلية عنيفة، على عكس الوهم السائد عن العنف المنزلي، بل ويصاب الرجال بنسبة ١٦٪ من كل الإصابات الناجمة عن العنف المنزلي.

إن العنف المنزلي مشكلة خطيرة، ومن أجل هيكلة قوانين وسياسات لتقليل حوادث العنف، فمن المهم إدراك أن النساء لسن دائما الضحايا. بل قد تكون المرأة هي البادئة بالعدوان بشكل أكبر مما قد نتصوّر.

هل نلقي باللوم على الزواج؟

مباريات الكريكت أيام الأحد هي واحدة من سمات الإجازة الأسبوعية الأمريكية. هذا الحدث التليفزيوني الأكثر مشاهدة هو مناسبة للأسر ولزملاء العمل لكي يجتمعوا معا، يأكلوا وجبة خفيفة ويحتسوا المشروبات أثناء مشاهدة المباريات، حدث يبدو بريئاً وسلمياً بما فيه الكفاية. لكن في عام ١٩٩٣ اكتسبت مباريات الأحد سمة أكثر قتامة: لقد أصبح هو اليوم رقم واحد للعنف ضد النساء. تحول الرجال المشبّعون بهرمون الحماسة (التيستوستيرون) والبيرة إلى وحوش ضارية تنفجر في وجوه زوجاتهم وتشبعهنّ ضرباً. أو هذا ما صوّرته القصة لمستمعيها.

تسجل كريستينا هوف سومرز كيف أنه في ذلك العام، وبالرغم من حقيقة اعتراف النشطاء لاحقاً بانعدام الأدلة على تزامن ذروة العنف المنزلي مع مباريات الأحد، بدأت قناة إن بي سي في بث فاصل إعلاني عن مشكلة العنف المنزلي وسط المباراة. . تقبّل الإعلام والرأي العام ادعاءات تزامُن العنف مع المباريات دون

مسـاءلة أو تشكيك، لأنها ببسـاطة تتناغم مع الصـورة النمطية السـائدة للعنف المنزلى. إذا تأمّلنا قدر التغطية الإعلامية التى حظى بها الخبر المُلفّق، لاتّضح لنا حجم تلك الصورة النمطية للعنف المنزلى، فهى ليست أنّ الرجال يضربون النساء، ولكنها "الأزواج" يضربون "الزوجات".

غالباً ما يُكدِّس الباحثون والمسئولون وأجهزة الإعلام جميع حالات العنف المنزلى فى كومة واحدة، تحت مصطلح "ضرب الزوجات"، بما يتضمّنه ذلك من إيحاء بأنّ الزواج فى حد ذاته مرتبط بتلك الحوادث المُريعة، بل وربما يكون مسئولاً عنها. تُستخدم مفردات الزواج، بدءا بالباحثين الذين يقدّمون أوراقاً بحثية بعناوين مثل "قانون الزواج .. ترخيص بالضرب"، إلى المسئولين العموميين الذين يطلقون حملات لضبط وإحضار "الأزواج العنيفين"، فإن مفردات الزواج تُستخدم لمناقشة العنف المنزلى وكأنه مشكلة لا تتواجد إلا بين هؤلاء الذين جمعهم الرباط المقدّس.

تتناول كل من ليندا مايت وماجى جالاجار تلك الكنبة التى تصوّر أنّ "الزواج ترخيص للضرب" فى كتابهما "فى إنصاف الزواج". قامتا بتسليط الضوء على تورط الباحثين النمطى للزواج كسبب للعنف المنزلى:

"رغم يقين أكثر الباحثين احتراماً وأعلاهم شأناً، بأنّ العنف المنزلى ليس قاصراً على الزوجات، فإنهم يميلون لاستخدام مصطلح "العنف المنزلى" ومصطلح "العنف ضد الزوجة" كأنهما مترادفان قابلان للتبادل. تلك الممارسة اللفظية غير المسئولة تصوّر الزواج كمؤسسة تُعرّض المرأة إلى خطر شديد . بل ربما أنّ العنف المنزلى هو النطاق الوحيد الذى يستخدم فيه علماء الاجتماع لفظ "زوج" كمرادف لبعض أو كل ممّا يلى: الرجل المتزوجة منه المرأة، الرجل الذى كانت زوجته، الرجل الذى تعيش معه، الرجل الذى تمارس معه الجنس، والرجل الذى كانت تمارس الجنس معه".

بتقديرات تصل إلى ١٨٨ ألف امرأة ضحية للضرب كل عام فى أمريكا، لا شك

أن ممارسات العنف المنزلي، أو إيذاء الشريك، الموجّهة ضد النساء هي مشكلة خطيرة في هذا البلد(٦). ولكن هل إلقاء اللوم على الزواج أمر منطقي بالفعل؟

تشير الدراسات إلى أن المرأة المتزوجة أقل عرضة لأن تصبح ضحية عنف من كل من المرأة المطلقة، المنفصلة، أو غير المتزوجة التي تعيش مع رجل. قامت وايت وجالاجار بدراسة البيانات التي جمعها الاستطلاع القومي لضحايا الجريمة فوجدتا أن ثلثي الاعتداءات على النساء والمصنّفة باسم "عنف حميمي" (وهو ما يعني استبعاد الاعتداءات التي قام بها أصدقاء أو معارف) لم يرتكبها الأزواج. كذلك، لم يرتكب الأزواج السابقون، البوي فريند، والبويفريند السابق أكثر من ٢١٪ من جرائم الاغتصاب مقارنة بـ ٥٪ فقط ارتكبها الأزواج (بينما الأصدقاء، المعارف، والأقراب فقد كانوا مسئولين عما يزيد عن نصف جرائم الاغتصاب).

لا شك لدينا في تواجد العنف كذلك داخل مؤسسة الزوجية. لكن لا بد أن تتفهّم الفتيات الآملات بعلاقات مستقبلية سعيدة أن العنف يطرأ فقط في قلّة قليلة من الزيجات. أقل من ٢٪ من الزوجات و١٪ من الأزواج يتعرضون في السنة لمسلسل عنف ينتج عنه إصابة بدنية.

بالطبع فقد تكون هناك أسباب تعوق الإبلاغ عن العنف بين الزوجين. كثير من النساء – اللاتي قد تعتمدن مادياً على أزواجهن، أو اللاتي لا ترغبن في أن يفقد أبناؤهن علاقتهم مع الأب – قد تترددن في الإبلاغ عن الزوج العنيف. كما تؤكد وايت وجالاجار أنّ "نسبة ضئيلة من بين ٥٣ مليون زيجة في أمريكا قد تعني مئات الآلاف من ضحايا العنف بين الزوجين الذي لا يتم الإبلاغ عنه كل عام". إلا أن وقوع تلك الحوادث في قلة من كل الزيجات، يبدو معه من المنطقي افتراض أن مؤسسة الزوجية في حد ذاتها ليست عاملاً في هذا العنف.

على النقيض، فإن حقيقة أن الزواج يسهم في تخفيض احتمالية التعرض للعنف(٧). وتقليل احتمالية أن تقع المرأة ضحية جريمة، هي مجرد بعض من الانعكاسات الإيجابية التي تحظى بها النساء من الزواج. سوف نرى في الفصل

التالى كيف تتلقّى النساء الشابات كثيرا من المعلومات المُسيّسة غير الصحيحة عن الزواج والطلاق.

المصدر المشبوه لإحصائية الواحدة من بين كل أربعة

طبقا لسجلات وزارة العدل، فإن أكثر من ١٥٠ ألف امرأة كانت ضحية اغتصاب أو محاولة اغتصاب فى الولايات المتحدة الأمريكية فى عام ٢٠٠١ - ٢٠٠٢ (٨) لأسباب كثيرة، قد يكون هذا الرقم أقل من العدد الحقيقى للنساء اللاتى تتعرّضن لاعتداء من هذا النوع. فقد تتردد بعض النساء فى الإفصاح بدافع الإحساس بالخجل، أو لأنهنّ على علاقة بالمعتدى تحول دون الإبلاغ عن جريمته. إلى جانب أن بعض النساء قد تميل ببساطة إلى تجنّب البوليس والمحاكم.

وحيث إنه من المنطقى افتراض أن تلك الإحصائية تقدّم صورة أخف عن واقع الاغتصاب فى أمريكا، فكيف نحصل على تقدير أكثر دقة؟

وإحدى الإحصائيات الأكثر شيوعاً فى مراكز الدراسات النسوية، والأكثر ترداداً فى وسائل الإعلام تقول إن واحدة من بين كل أربع نساء بالجامعة تتعرّض للاغتصاب أو لمحاولة الاغتصاب. بالطبع هو معدّل مفزع للغاية. وإذا كان صحيحاً، فقد يرفع تقديرات الاغتصاب فى الولايات المتحدة فوق ١٥٠ ألف بكثير. من أين جاء ذلك المعدّل وكيف تم استنتاجه؟

فى كتاب: "من سرق الحركة النسويّة؟" تفصّل كريستينا هوف مصادر إحصائية الواحدة من بين كل أربع. فى عام ١٩٨٢، أجرت مارى كووس - من كاتبات مجلة "ميس" - استطلاعاً للرأى شمل ثلاثة آلاف امرأة بالجامعة. كانت إجابات كل من النساء عن أسئلة ثلاثة هى الطريقة التى يتم بها تحديد ما إذا كانت قد تعرّضت للاغتصاب:

١) هل سبق أن مارست الجنس بينما لم ترغبى فى ذلك، حيث قام رجل بإعطائك الخمر أو المخدرات؟

٢) هل سبق أن مارست الجنس بينما لم ترغبى فى ذلك، حيث قام رجل

بتهديدك أو استخدام قدر من القوة الجسدية (مثل ثني ذراعك أو منعك من الحركة.. الخ) لإرغامك؟

٣) هل سبق أن مارست أفعالا جنسية (مثل الجنس الشرجي أو الفموي أو إدخال أشياء في المهبل غير العضو الذكري) بينما لم ترغبي في ذلك، حيث قام رجل بتهديدك او استخدام قدر من القوة الجسدية مثل ليّ ذراعك أو منعك من الحركة.. الخ) لإرغامك؟

بناء على إجابات تلك الأسئلة، استنتج الباحثون أن ١٥٪ من النساء اللاتي شملهن الاستطلاع قد تمّ اغتصابهن، وأن ١٢٪ قد تعرّضن لمحاولة اغتصاب. وبالتالي فمجموع ما قدره ٢٧٪ من النساء كنّ إما ضحايا اغتصاب أو محاولة اغتصاب(٩). أي حوالي ربع النساء، أو "واحدة من بين كل أربع" كما تقول الإحصائية المتداولة.

لكن هناك بعض المعلومات الهامة التي لا يعكسها هذا الرقم. على سبيل المثال، فقط ٢٥٪ من النساء اللاتي اعتبرتهنّ ماري كوس ضحايا اغتصاب، نظرن لما حدث باعتباره "اغتصاب". وصف ما يقرب من نصفهنّ الأمر بـ "سوء التفاهم"، بينما عبّرت ١١٪ منهن بأنّهن لم تشعرن بأنّهن ضحايا.

تناولت سومرز كيف قام متخصصون آخرون بالتشكيك في دقّة الإحصائية. فمثلا، لاحظ بروفيسور بكلية الرفاه الاجتماعي بجامعة بيركلي بعض الإشكاليات المرتبطة بسياق السؤال "هل سبق أن مارست الجنس بينما لم ترغبي في ذلك، حيث قام رجل بإعطائك الخمر أو المخدرات؟"، فإن أية امرأة تناولت قدراً كبيراً من الكحول، ثم مارست العلاقة الجنسية مع رفيقها، قد تجيب بـ "نعم" على هذا السؤال، برغم أن الذي حدث – وربما ندمت عليه المرأة فيما بعد – لم يكن اغتصابا:

"إذا قام الرجل الذي تواعدينه بإعداد شفشق من المارجريتا ودعاك لتناوله معه، وقبلتي مشاركته الشراب، فهل تمّ حينها "إعطاؤك" شراباً مسكراً؟ وهل تمّ إخضاع قدرتك على اتخاذ القرار؟. لا شك أنه إذا تسبّب ما شربتيه في إغمائك ثم قام

الرجل بالتحرّش بكِ فقد نعتبره اغتصاباً. لكن إذا شربت بملء إرادتك، وبينما أنت تحت تأثير الكحول مارست الجنس ثم ندمت عليه، فهل تمّ اغتصابك؟ لا تتناول ماري كووس تلك الأسئلة تحديداً، بل هي تكتفي باعتبار الرجل الذي تواعده المرأة مُغتصباً، وباعتبار المرأة – إذا تناولت الكحول مع رجل ثم ندمت على مضاجعته – كرقم إحصائي يدعم نظريتها."(١٠).

وجدت ماري كووس كذلك أن أربع من بين كل عشر نساء اعتبرتهنّ ضحايا اغتصاب، وواحدة من بين كل ثلاث نساء اعتبرتهنّ ضحايا محاولة اغتصاب، قد استمرت كل منهنّ في ممارسة الجنس مع نفس الشخص، الذي تزعم كووس كونه مُغتصباً. وبينما تعجّبت كووس من الأسباب التي تجعل هؤلاء النساء يعدن إلى مغتصبيهن، فإن سومرز تستعرض تفسيراً أكثر بساطة:

"حيث إن الكثيرات من ضحايا الاغتصاب – في عرف ماري كووس – لم تعتبر نفسها مُغتصَبة، فلم لا نأخذ تلك الحقيقة، إلى جانب حقيقة استمرار علاقة كثير منهنّ بنفس الرجال، كمؤشر منطقي على أنهنّ لم تكنّ ضحايا اغتصاب من الأساس؟".

تناول باحثون أكثر تلك الدراسة، فقدّروا أنه باستبعاد النساء اللاتي لم تشعر أيهنّ بأنها ضحية اغتصاب، والنساء اللاتي أجبن بـ "نعم" عن سؤال المخدّرات والكحوليات، يمكن استنتاج إحصائية أخرى بديلة عن إحصائية "واحدة من بين كل أربع". وجدوا أن الرقم الأكثر دقة يتراوح ما بين الواحدة من بين كل اثنتين وعشرين امرأة، إلى الواحدة من بين كل ثلاث وثلاثين امرأة، تقعن ضحايا للاغتصاب. أي ما بين ٣٪ إلى ٥٪ من النساء بصيغة أخرى. يقدّم هذا التقدير – رغم ضآلته – رقماً ما زال مُزعجاً. وربما ما زال يعكس تعداداً يقل عن التعداد الحقيقي لحالات الاغتصاب ومحاولة الاغتصاب، خاصة مع احتمال أن تتردد المرأة في الإفصاح عن تعرضها للاغتصاب حتى في استطلاع للرأي.

تناولت دراسة أخرى أربعة آلاف امرأة، وقدمت تقريراً بعنوان "الاغتصاب في

أمريكا". وجدت الدراسة أن واحدة من بين كل ثماني أمريكيات (أى حوالى ١٢٪) وقعن ضحايا لجريمة "اغتصاب تحت الإكراه". تعريف "الاغتصاب تحت الإكراه" الذى تضمّنته الدراسة كان "حدثاً يقع دون موافقة المرأة ويتضمن استخداماً للقوة أو التهديد باستخدام القوة، ويتضمّن اختراقاً جنسياً للفرج أو الفم أو الشرج". أكثر من ثمان بين كل عشر من الضحايا لم تُبلغ البوليس بالجريمة.

لكن وبالرغم من كل مشكلات عدم الإبلاغ، فإن تلك الأرقام الأكثر ضآلة هى بمثابة تحسّن واقعى، مقارنةً بالأرقام الوهمية المُبالغ فيها، والتى بلا شك تؤدى لإثارة ذعر هستيرى يزعم أنّ ربع نساء أمريكا، أى نيّفاً وأربعين مليون امرأة- سوف تتعرض للاغتصاب كل عام.

نحتاج إلى مزيد من الدراسات للإحاطة بمدى تفشّى الاغتصاب فى بلدنا، حتى ولو كانت معرفة الرقم بدقة أمراً مستحيلاً. كما ينبغى بذل مزيد من الجهود من أجل تخفيض عدد النساء (والرجال) ضحايا تلك الجريمة البشعة. أما إحصائية الواحدة من بين كل أربع فهى بكل تأكيد متضخّمة ولا ينبغى ترديدها وكأنّها من سطور الكتاب المقدّس. إن لم يكن لشىء، فحتى لا تصاب النساء والفتيات بذعر لا حاجة له.

تعريف مفهوم الاغتصاب

ربما ينبع جزء من التشكّك فى حقيقة انتشار الاغتصاب، من الغموض المتزايد فى تعريف الجريمة. فبينما يقدّم القاموس تعريفاً بسيطاً ومباشراً "إجبار شخص آخر بالقوة على الخضوع لفعل جنسى، وبالذات الاتصال الجنسى"، فما يمكن اعتباره "قوة" قد أصبح هلامياً. على الأخص فى المواقف التى تتضمّن الكحوليات، فمن الصعب أحيانا تمييز ما يُعدّ اغتصاباً عمّا قد يُعتبر مجرّد اندفاع غير عقلانى فى ممارسة الجنس.

أحدثت كثير من النسويات ضغوطاً تهدف لوضع تعريف مطاطى للغاية لجريمة الاغتصاب. مثلا، التعريف الذى قدّمته الناشطة النسوية كاثرين ماكينون للاغتصاب يقول: "من وجهة نظر سياسية، فإنه أعتبره اغتصاباً كلّما مارست المرأة الجنس

وشعرت بانتهاك ما أعتبره اغتصاباً"، وهو تعريف مفتوح بصورة هائلة، يعني ضمنيّاً هو أنّه لن يوجد وقت يمكن للرجل فيه أن يكون واثقاً من أنّ المرأة التي يمارس معها الجنس لن تُقرّر لاحقا اتّهامه بالاغتصاب.

في كتاب "أوقفوا النيران! لم يجب علي الرجال والنساء أن يتّحدوا لتحقيق المساواة الحقيقية"، توضّح كاثي يونج كيف أن ذلك الغموض في تعريف الاغتصاب، قد أدّى إلى خلق مشكلات عميقة في النظام القانوني. فالتعريف الليبرالي للاغتصاب قد فتح الباب أمام النساء للتجنّي على الرجال، كأن تحتسي كثيراً من الكحول وتمارس الجنس ثم تتّهم شريكها باغتصابها لاحقا. أصبح مألوفاً أن امرأةً تقول "لا" في البداية، ثم تستمر في ممارسات جنسية حميمة تؤدي إلى اتصال جنسي كامل، ثم تعود فتتّهم شريكها الرجل فيما بعد بالاغتصاب، بالرغم من عدم تعرضها لأي تهديد بدني من أي نوع، وبالرغم من عدم تكرارها للرفض، بأسلوب فسّره الرجل سيئ الحظ بأنها قد غيّرت رأيها. هذا المقياس الجديد لما يُعتبر اغتصاباً أدى بالفعل لسجن وملاحقة رجال أبرياء من تلك الجريمة البشعة، بسبب نساء تدفعهن الغيرة أو النيّة المبيّتة للإيقاع بهؤلاء الرجال والانتقام منهم لسبب أو آخر.

وكما تبيّن كاثرين يونج، فإن الرغبة في منح النساء امتيازات تفتقد إلى البيّنة، تنبع من الرغبة في تصحيح النظرة القديمة الخاطئة نحو ضحايا الاغتصاب، واللاتي غالباً ما كانت تولّد لديهنّ الشعور بالمسئولية عن وقوع الجريمة. لكن ومع ذلك فلا يمكننا تجنّب حقيقة أن الاغتصاب – خاصة ذلك الذي يقع أثناء المواعدة، أو الذي يحدث بين امرأة وشخص تعرفه ومارست معه بعض أشكال التواصل الجنسي – غالبا ما ينتهي به المطاف إلى وضع تكون فيه كلمة الرجل في مقابل كلمة المرأة. ورغم أهمية أخذ ادعاء المرأة بجدية واهتمام، فلا بد كذلك من ألا نفقد اهتمامنا بحقوق الرجل المُدّعى عليه. "بريء حتى تثبت إدانته" كانت ركناً أساسياً من أركان نظامنا القضائي، ولا يجب التضحية به لمجرد التعاطف مع المرأة التي تدّعي وقوعها ضحية.

على النساء أيضاً إدراك المضامين الاجتماعية لهذا التعريف الفضفاض

للاغتصاب. فالتضمين بأن الأمر قد يعتبر اغتصاباً في أي وقت تمارس فيه المرأة الجنس بعد احتسائها للكحول، يعني أنّ نشطاء الفكر النسوي يدعمون فكرة أنّ النساء غير قادرات على اتخاذ القرار الصحيح عند احتساء الكحول، وهو ما يتناقض تماما مع فكرة أن النساء متمكنات، ومستقلات، وعلى قدم المساواة.

كذلك فكرة أنه ما إن تتلفظ المرأة بـ "لا"، فإن كل ما يلي ذلك هو اغتصاب، لفرضية تُقلّص من حرية المرأة. فبينما حاولت كثير من الكليات والجامعات صياغة قواعد وأكواد لفظية، بهدف توفير وسيلة للرجال للتأكّد من موافقة المرأة أثناء اللقاء الجنسي، فإن تلك القواعد تتجاهل الطبيعة البشرية. فمعظم النساء (والرجال) يعتريهم قدر من الخجل في المواقف الجنسية، ولا يميلون للانخراط في نقاش مطوّل فنّي حول ما قد يحدث من ممارسات جنسية بالتحديد. حتى أنّ دراسة تناولت هذا الشق من العلاقة الحميمة، فوجدت أن ستا من بين كل عشر نساء جامعيات نشيطات جنسيا تتلفظن بـ "لا" في مواجهة الجنس، حتى عندما تكون راضية وراغبة في الانخراط في علاقة جنسية كاملة، وأن جميعهن تقريبا تلفظن بـ "لا" قبل أن تتخذن القرار بالقبول أو الرفض.

باختصار

العنف ضد النساء مشكلة في الولايات المتحدة الأمريكية، وينبغي أن تكون المرأة متأهبّة للدفاع عن نفسها واتخاذ التدابير الوقائية لتقليل مُخاطرة التعرّض لهجوم. وعلى الفتيات والشابات الوعي بوجود العنف، ومعرفة أنّه قد يصدر حتى عن أشخاص يبدو عليهم اللطف. ولكن على النساء أيضا إدراك أن هؤلاء الرجال استثناء وأن التعرّض للعنف ليس أمراً مُحتماً. وأن تلك الجرائم، رغم كل شيء، تمثّل انحرافاً عن السائد في المجتمع الأمريكي.

7

الزواج: أكثر سعادة

يظن كثير من الناس أن مؤسسة الزواج في خطر. أضحى من المعروف أنّ معدلات الطلاق قد تفاقمت خلال النصف الثاني من القرن العشرين، بينما تراجعت معدلات الزواج. ويميل عدد متزايد من الأقران إلى إسقاط الزواج من خياراتهم، أو على الأقل تأجيله والعيش معا في إطار المُساكنة، معتقدين أن تلك الصيغة للحياة تمنحهم مميزات الزواج دون أن تضع عليهم عبء مسئولياته والتزاماته.

7

تسهم كثير من العوامل فى تراجع الزواج. نجد من بين تلك العوامل: التغييرات التى طرأت على قوانين الطلاق، الثورة الجنسية، وتزايد الاستقلال الاقتصادى للنساء. كذلك لعب الهجوم المستمر لنشطاء الحركة النسوية على الزواج دوره الهام فى الانتقاص من قدر الزواج وأهميته. تعتبر النسويّات الراديكاليات أن الزواج فخ يجذب المرأة إلى شراكه القاسية، ليعزّز من مبادئ البطرياركية الذكورية، ويستبقى النساء فى منزلة دونية خاضعة للرجال. كما تهاجم النسويّات الأدوار التقليدية التى يتبنّاها كل من الرجال والنساء فى مؤسسة الزواج، مدّعيات أن النساء تحظى بصفقة سيئة من عقد الزواج.

لكن بالرغم من تلك النظرة السلبية نحو الزواج، ومن معدّلات الطلاق المرتفعة، مازالت معظم فتياتنا يحلمن بالزواج. ولا بدّ من أن نوفر لهنّ الضمانات التى تجعل من الزواج هدفاً عقلانياً، يرتبط بالصحة والسعادة والأمن المادى.

العلاقة الخشنة بين النسويّات وبين الزواج

للحركة النسوية تاريخ طويل من الارتياب فى منظومة الزواج. حتى أن بعض الراديكاليات من الحركة النسوية تمادين إلى الحد الذى طالبن فيه النساء بمقاطعة الزواج تماماً. تكوّنت فى الستينيات جمعية راديكالية تحمل اسم "الفيمينيست" تضمّنت بعض المحاذير المتعلّقة بالزواج فى شروط عضويتها:

" أ. حيث تؤمن "الفيمينيست" بأن الظلم عنصر مُتأصّل فى مؤسسة الزوجية، سواء على الصعيد الرسمى (القانونى) أو على الصعيد غير الرسمى (الاجتماعى)..

ب. وحيث نعتبر أن مؤسسة الزوجية هى صيغة تطبيع لاضطهاد المرأة ..

ج. وحيث نؤمن بأنّ مناهضة هذه المؤسسة سواء على الصعيد النظرى أو التنفيذى هو علامة أساسية للفكر النسوى الراديكالى..

فإن لدينا لائحة للعضوية لا تسمح بأن تشارك أكثر من ثلث أعضاء الجمعية –

بشكل أو بآخر – فى مؤسسة الزوجية، سواء بصورة رسمية (عقد قانونى)، أو غير رسمية (مثل مساكنة رجل)(١).

يمتد العداء حتى إلى دوائر التيار النسوى الرئيسى، فنجد أن روبين مورجان، والتى أصبحت محررة فى مجلة "ميس" ترغب فى إنهاء الزواج بالصورة التى نعرفه عليها، قائلة: "لا يمكننا تدمير الفروقات بين الرجال والنساء دون أن ندمّر مؤسسة الزوجية".

من حين لآخر، ترصد بعض النسويات الإشكاليات المرتبطة بهذا الموقف العدائى من المؤسسة الزوجية التى تقدّرها كثير من النساء. فى عام ١٩٨١، قامت بيتى فريدان (والتى يرى كثيرون أنها مؤسِّسة الحركة النسوية الحديثة) بمطالبة الحركة النسوية بإعادة النظر إلى الدور الإيجابى الذى يلعبه الزواج والأسرة فى حياة كثير من النساء، وأن تتخطّى الحركة ردّة الفعل العدائية نحو الزواج:

"أكثر ما تُعاتَب عليه الحركة النسويّة هو تدميرها للأسرة. فعلماء الاجتماع ورجال الكنيسة على السواء، يدّعون أن الأسرة الأمريكية، بالصورة التى كانت معروفة عليها، أصبحت "كائناً مُعرّضاً للانقراض"، خاصةً فى ظل معدلات الطلاق المتزايدة، والزيادة المطّردة فى عدد الأسر التى يعولها أب منفرد أو أم منفردة، إلى جانب معدّلات العزوبية المتزايدة (خاصة بين النساء). كذلك فقد تعرّض الهجوم النسوى على المسئوليات التقليدية للمرأة تجاه أسرتها إلى اللّوم باعتباره مسئولاً عن اللامبالاة والأنانية التى أصبحت تُميِّز "جيل الأنا".

أعتقد أن علينا الاعتراف، والبدء فى حوار مفتوح حول التجاهل النسوى لأهمية الأسرة، وللاحتياجات الفعلية للمرأة فى منح الحب والرعاية وتلقيهما".

لكن حتى مع محاولات حركة التيار الرئيسى النسوية لتحييد موقفها نحو الزواج، فما زالت كتب الدراسات النسوية تقدّم صورة سلبية للزواج، وتحذّر من عواقبه الخطيرة على صحة المرأة النفسية، وتشجّع النساء على التحقّق مما إذا

كانت رغبتهن فى الزواج نابعة من اختيار شخصىّ حقيقى أم مجرد انصياع لمنظومة البطرياركية الذكورية المتوارثة. أحد تلك الكتابات التقديمية للدراسات النسوية، وفى فصل بعنوان "الحياة الشخصية للنساء: تأثير التمييز الجنسى على النفس والعلاقات"، نجد عناوين ثانوية مثل "مساوئ الزواج"، "الدور الأنثوى فى الزواج التقليدى". يتجنب الكتاب إدانة الزواج بشكل مباشر: "لا يعود الأمر إلى التنافر بين الحركة النسوية والزواج من حيث المبدأ. (فبالرغم من اعتقاد بعض النسويّات وجود هذا التنافر، فإن أخريات منهنّ لا يرونه، وكثير من النسويات متزوجات)"(٢). يدّعى الكتاب أنه يقدّم "نظرة أكثر موضوعية" نحو الزواج. رغم ذلك نجد الكتاب يصوّر مؤسسة الزوجية وكأنها منظومة تهدف إلى تحقيق رفاهية الرجال وقمع النساء. فلنتأمل مثلا هذه الفقرة:

"إن وهم الزواج وما فيه من أوهام الحب والرومانسية، تشكّل ضغطاً هائلاً على النساء المتزوجات وغير المتزوجات والمطلقات، ضغطاً يرسم ملامح النمط الذى نعيش حياتنا وفقه. بالرغم من أن هناك قلة قليلة جداً من العائلات تتوائم مع الصورة الخيالية – الأم بالمنزل والأب فى العمل– وبالرغم من أن قلة قليلة جداً من الأقران يعيشون تلك السعادة الأبديّة، فإن الأسطورة تستمر. تُطلق توقّعاتنا وتضفى اللون على علاقاتنا. إن أسطورة الزواج تنشط فى ضمائرنا حتى وإن غابت ملامحها من الواقع المُعاش. بل وحتى بالرغم من أن القصّة كلها زائفة تماما."

ولكن.. زائفة تماما؟

إن كانت هناك بالفعل فتيات تتوهّم أن الزواج يضمن السعادة الأبدية، فلا بد من توعيتهن بأن العلاقات بجميع أنماطها، بما فى ذلك الزواج، تستلزم التضحيات وتمر بأوقات صعبة. لكن بالرغم من كل تلك التضحيات والأوقات الصعبة فإن اعتبار الزواج السعيد قصة "زائفة تماما" يعكس عدوانية لمؤسسة الزوجية تُناقض مُجمَل تجارب المرأة المتزوجة.

تزخم كتب الدراسات النسوية كذلك بالطنطنة لدراسات تروّج إلى أن المرأة المتزوجة هي الأكثر تعاسة ومعاناة للاكتئاب بين أفراد المجتمع. ترثى النسويّات لحال المرأة وكيف أنها تتبنّى بتلقائية المهام المنزلية، كرعاية الأطفال وأعمال المنزل، حتى وإن كانت تعمل بوظيفة خارج البيت. بينما لا يُتوقّع من الرجل أكثر من التركيز على مهنته. إذن ما تراه النسويات هو باختصار أنّ النساء تحظى من الزواج بصفقة سيئة، وأنّ عليهن إعادة التفاوض حول بنود ذلك العقد(٣).

كتاب "ها قد جاءت العروس: النساء والزفاف وطقوس الزواج" والذى كتبته جاكلين جيللر البروفيسور بجامعة نيويورك، يحاول إقناع القارئ ليس فقط بأن ثقافتنا قد خلقت اهتماماً مبالغاً بالرومانسية والزواج، ولكن بأنّ الزواج مؤسسة شريرة على النساء اجتنابها. وهي تحلّل ملامح منظومة التودّد العاطفي و"صناعة الزفاف"، مشيرة إلى نظام المكافآت الذى أسّسه المجتمع لمكافأة هؤلاء الذين يدخلون إلى حقل الزوجية، مستثنياً من عداهم ممّن يظلون عُزّاباً.

تدّعي جيللر أن التشنّج في اعتبار هذه العلاقة الرومانسية ذروة الوجود، يتجاهل أهمية علاقات حميمية أخرى كالصداقة والقُربى. فغالباً ما يتم تشجيع الفتيات العزباوات، حتى وهنّ في مرحلة عمرية تتميّز بالحيوية والنشاط، على التفكير في حياتهنّ وكأنّها تبدأ فقط عندما تجد الواحدة منهنّ زوجاً يشاركها حياتها. كما تنتقد جيللر استخدام لفظ "العزوبية" في حد ذاته، وهو اللفظ الذى يفشل في الاعتراف بآلاف العلاقات التى تُثرى حياة المرأة غير المتزوجة، متضمناً إشارة إلى كون حياتها تفتقد شيئاً ما، أو أنّها تعيش "وحيدة".

من المهم للنساء وللمجتمع بشكل عام إدراك أن الزواج ليس هو الخيار المثالى للجميع. والاعتراف بوجود نماذج حياة ذات معنى وهدف خارج نطاق الزوجية أيضاً. فالـ "عنوسة" التى يتم تصويرها كاريكاتورياً نادراً ما تمثل حيوات ديناميكية تعيشها بالفعل نساء غير متزوجات. لكن بدلاً من تشجيع إبداء احترام أكبر

للخيارات التى تتخذها المرأة سواء أكانت قراراً بالزواج أو عدمه، فإن جيللر تحاول دفع القُراء نحو إدانة جماعية للزواج ولمن تخترنه من النساء، حتى ولو كنّ من رموز الحركة النسوية ذاتها. حتى أنها اعتبرت قرار جلوريا ستاينم بالزواج .. خيانة.

"لا بد أن أعلن أنّ دعم مؤسّسة تقوم على مقايضة النساء كسلعة، مؤسسة تحتقر الصداقة ولا تتخيل الوجود الإنسانى للمرأة إلا فى سياق قصة رومانسية تهدف لرفاهية الذكور، هو أمر خاطئ وغير مقبول فى أى عصر"(٤).

تتجاهل تلك العدوانية الموجّهة نحو الزواج إيجابياته العديدة والدور الهام الذى يقدّمه للمجتمع.

الثقافة السائدة: الاحتفال بالزفاف، وليس بالزواج

بينما تصرف منابر الفكر النسوى النساء بعيداً عن المذبح (موضع إتمام مراسم الزواج)، تتلقى الفتيات رسائل أخرى كثيرة لتُغذى فيهنّ الرغبة فى الزواج. وجدت دراسة جلين وماركاردت التى تناولت نساء الجامعة، أنّ أكثر من ثمانٍ من بين كل عشر من شريحة البحث ما زال لديهنّ الاعتقاد بأنّه "أن تكونى متزوجة" هو هدف هام، وأن أكثر من ست من بين كل عشر تأملن فى الالتقاء بشريك الحياة قبل الانتهاء من الدراسة الجامعية.

فى كل رحلة عبر ممرات السوبر ماركت، تحظى النساء بما يذكّرها بمدى جانبية الزواج؛ واحتفالية الزفاف على الأخص. فمجلات المرأة تتناول بانتظام مواضيع مثل: كيف تشجعين فارس أحلامك على أن يعرض عليكِ الزواج. كما تخصّصت مجلات بأكملها فى تخطيط الزفاف المثالى، شهر العسل، واحتفالية ما قبل الزواج. ليس عجيباً أن تحقّق صناعة الزفاف ٣٥ مليار دولار أمريكى سنويا فى الولايات المتحدة(٥).

لكن بالمقارنة، فإن قدراً أقل من الحبر على أوراق تلك المجلات يهدف لتناول ما يعنيه الزواج فى مرحلة ما بعد التهام تورتة الزفاف (فيما عدا بالطبع المواضيع

التى تتناول كيفية تحسين الحياة الجنسية). فى الثقافة السائدة، حفل الزفاف هو عادةً فصل الختام، والنهاية السعيدة لمسلسل تليفزيونى أو فيلم.

شَهد هذا العقْد انفجاراً فى عدد برامج تليفزيون الواقع. ما بين "من تريد أن تتزوج مليونيراً"، إلى "الأعزب"، وهى برامج عروض ألعاب تُقدّم فرصة الزواج كهدية. ينتهى مسلسل "فريندز" بسلسلة من الزيجات، لكن تلك المناسبات التى تبدو جادة، قد ألقت عليها الطبيعة الهزلية لتلك العروض بظلال كثيفة، من مرات الطلاق التى مر بها روس، إلى البطاقة التى تبحث بها فيبى عن زوج، وحتى زواج روس وريتشيل القصير فى لاس فيجاس.

الزواج على أرض الواقع هو أكثر من مجرد حفل زفاف. فهو التزام أبدى يتطلب منظوراً طويل الأمد. ندرك أهمية ذلك عندما ننظر إلى معدّلات الطلاق المتزايدة فى الثقافة الأمريكية. وما زال يتضاءل عدد الشباب والفتيات الذين تتاح لهم الفرصة للتنشئة فى بيوت تقدّم لهم نموذجاً يُحتذى للحياة الزوجية الواقعية: أب وأم، زوج وزوجة.

إن الشىء الأكثر أهمية هو أن تتلقى الفتيات من الأسر المُهدّمة، حقائق عن الجانب الإيجابى للزواج. كلنا يعلم أن ما يقرب من نصف الزيجات تفشل. لكن هذا الكوب نصف الفارغ يعنى أيضاً أن أكثر من نصف الزيجات (وأكثر بكثير من نصف عدد الزيجات الأولى) تنجح. وينبغى أن تدرك الفتيات أن تحقيق شراكة حياتية ناجحة هو أمر مُستطاع، وأن الزواج له كثير من الإيجابيات التى تنعكس على الصحّة، والأمان الاقتصادى، والسعادة المستدامة.

الزواج : أكثر سعادة إلى الأبد

فى كتابهما "فى إنصاف الزواج" استعرضت وايت وجالاجار البحوث التى تمّت عن فوائد الزواج على كل من الرجال والنساء . واستنتجتا أن كِلا الجنسين تنعكس عليهما ملامح صحة نفسيّة أفضل، وأنهما أكثر سعادة أثناء الزواج مما هم عليه سواء أثناء العزوبية أو المساكنة، أو بعد الطلاق، الانفصال، أو الترمُّل.

أشارت وايت وجالاجار للعديد من الدراسات التى تَدعم هذا الاستنتاج. واحدة من أكثر تلك الدراسات إقناعاً كانت دراسة مُطوّلة تتبّعت نفس الأشخاص على امتداد فترة من الزمن. قام الباحثون بإجراء لقاءات أوّلية مع عدد من الأشخاص، ثم قاموا بتقييم حالاتهم بعد خمس سنوات. خلال تلك الفترة تزوّج بعضهم، وحصل بعضهم على الطلاق، وظلّ بعضهم عزّاباً. وجدت الدراسة أنّ الزواج قد حسّن – بشكل ملحوظ – من الصحة النفسية للأفراد، بينما ارتبط الطلاق والانفصال بتقهقُر فى الحالة النفسية والعاطفية. أشارت وايت وجالاهار إلى أنّ أهمية تلك الدراسة تنبُع من تناولها لنفس الأفراد قبل وبعد تغيُّر حالتهم الاجتماعية، مما جعلها دراسة متميّزة. دعمت نتائج الدراسة فرضية أنّ الأشخاص الأكثر سعادة كانوا متزوجين:

"لقد وجدوا أن الزواج يجعل الناس فى الواقع أكثر سعادة وأحسن صحة. على النقيض، كان للطلاق القدرة على انتكاس تلك المكتسبات، حتى عندما نضع التاريخ النفسي والعاطفي للأشخاص في الاعتبار."(٦).

كذلك أشارت وايت وجالاهار إلى البيانات التى تم جمعها فى استطلاع رأى شَمِل أربعة عشر ألفاً من البالغين، والذى وجد أنّ المتزوجين من الرجال والنساء يرون حياتهم على أنّها مُرضية ومُشبعة. اعتبر ٤٠٪ من المتزوجين أن حياتهم فى "منتهى السعادة". فى مقابل أقل من ٢٥٪ من العزاب والمُساكنين (يعيش مع شريك دون زواج)، ١٥٪ من المنفصلين عن الشريك، و١٨٪ من المطلقين(٧).

كذلك كان المتزوجون أقل إحساساً بعدم السعادة بمعدل النِّصف مقارنةً بالعُزّاب أو المُساكنين. المُطلّقون والمُطلّقات كانوا أكثر بمرتين ونصف فى التعبير عن كونهم "ليسوا سعداء للغاية"، والمترمّلون كانوا أكثر بثلاث مرات.

من الملاحظ فى كل الحالات أن نسبة النساء اللاتى تعتبرن أنفسهنّ "سعيدات للغاية" كانت أقل من أن تُشكّل الغالبية. وهو ما قد يدعم المزاعم النسوية بأنّ

افتراض الفتيات لتحقّق الهناءة و"السعادة الأبدية" التى لا تنقطع من الزواج لا يزيد عن كونه وهماً. ولكن الزعم بأن الزواج هو مصدر التعاسة هو على النقيض زعم لا تدعمه الحقائق. فالأدلة تشير إلى أن الزواج يزيد من فرص تحقيق السعادة المستدامة مقارنة بالأنماط الأخرى من العلاقات التى قد تختارها النساء.

أما مركز "بيو للدراسات من أجل الناس والإعلام" فقد التقى ١١٠١ امرأة أمريكية فى عام ١٩٩٧، وسألهنّ عن انطباعهنّ عن الزواج. فى حين اعتبرت غالبية المتزوّجات أنّ زواجهنّ كان مصدر سعادتهن، فقد اعتبرته ما يقرب من نصف النساء أيضاً بأنه كان أحياناً مصدر إحباط: "تسع من بين كل عشر نساء متزوجات أجبن بأن زواجهنّ يجعلهنّ سعيدات إمّا "طول الوقت" أو "أغلب الوقت". بينما ما يقرب من نصفهن فقد أجبن بأن زواجهن كان "مُحبطاً فى بعض الأحيان".

بالطبع كما تشير ناشطات الفكر النسوى من المستحيل عزل "السعادة الحقيقية"، إذ إن جزءاً من سعادة المرأة المتزوجة قد يرجع إلى ما يحقّقه الزواج من تناغم مع الأعراف الاجتماعية. فالمرأة المتزوّجة قد نجحت فى التناغم وبالتالى تجنبت الإدانة الاجتماعية النابعة من كونها "عانس" أو "مطلقة" أو حتى "أرملة".

تلعب الضغوط الاجتماعية – سواء الإيجابية أو السلبية – دوراً فى اتخاذ القرار بالزواج. ويجب زيادة الوعى لدى النساء الشابّات عن كيفية تأثير تلك الضغوط على قرار الزواج، وكيف أنّها قد تدفعهنّ للدخول فى زيجات غير مدروسة جيداً. ولكن مع ذلك، فإن وُعّاظ الفكر النسوى يخدعون النساء بتجاهل تأثير الرغبة الأنثوية الداخلية فى الزواج، ويتجاهل المؤشّرات التى تدل على معدلات السعادة الأكبر التى يوفّرها الزواج. إن تَجاهل الدوافع الذاتية لدى النساء، والتأكيد على أن رغبتهن فى الزواج هى مجرّد رد فعل للهيمنة الذكورية المناهضة للمرأة، يعكس قدراً من ملامح العنصرية المُضادة المُناهضة لرغبات النساء، الأمر الذى تطالب ناشطات الفكر النسوى بالاشمئزاز والنفور منه.

الزواج: خطة مالية جيدة

للزواج أيضا انعكاساته الجيّدة على الحالة الاقتصادية للمرأة وعلى مدّخراتها واستقرارها الاقتصادي طويل الأمد. فالأقران المتزوجون أقل عرضة للفقر من الناس الذين لا يتزوجون أبدا. يتناول غالبية كتّاب "فخ الدخل المزدوج" والذي كتبته إليزابيث وارين وأميليا وارين تياجي المشكلات المادية التي تواجهها كثير من العائلات الأمريكية، وعلى الأخص الأقران مزدوجي الدخل الذين يعتمدون على دخل الزوج والزوجة معاً لتسيير شئون الحياة. لكن الكتاب أيضا يشير إلى بعض الطرق التي يُسهم بها الزواج في المساعدة على مواجهة الضوائق المالية. فالشريك المقيم بالمنزل يعتبر "شبكة حماية" أو "بوليصة تأمين ضد الكوارث"(٨). إذا ما تعرّض الشريك العامل إلى فقدان وظيفة أو إلى المرض، فالشريك المقيم بالمنزل يمكنه البحث عن عمل لتعويض الدخل المُفتقد.

كذلك يُسهم الزواج في التشجيع على التوفير. إذ غالباً ما تُناط مسئولية إدارة الدخل إلى الشريك الأكثر حصافة فيما يخص الإنفاق(٩). كذلك يبدو الزواج عاملا مساعداً على الادّخار. أشارت وايت وجالاجار إلى دراسة أُجريت على السلوك الادخاري للأفراد على امتداد خمس سنوات، فوجدت أنّ الأقران الذين استمر زواجهم طوال تلك الفترة تنامت مُدخراتهم بأكثر من ٧٪ سنوياً. وهي نتائج لم يُمكن تفسيرها على أساس مستوى التعليم، ولا الصحة، ولا حتى ارتفاع مستوى الدخل.

الزواج يؤدي إلى صحّة أفضل

تشير البيانات إلى أن النساء المتزوجات أوفر حظاً من حيث الصحة. أجرى مركز إدارة ومكافحة الأمراض بحثاً ميدانياً شمل ١٢٧٥٤٥ شخص بالغ فوق سن الثامنة عشرة، وجد أن المتزوجين كانوا أفضل صحّة من نظرائهم من غير المتزوجين:

"بصرف النظر عن التصنيف الاجتماعي (العمر، الجنس، العرق، الأصل، التعليم، الدخل، أو مكان المولد) وبصرف النظر عن مؤشر الصحة العامة (متوسط

أو ضعيف، قصور الأنشطة، ألم أسفل الظهر، الصداع، القلق النفسي، التدخين، أو الخمول البدني في أوقات الفراغ)، وجدنا أن البالغين المتزوجين أوفر حظاً من حيث الصحة عن نظرائهم من الحالات الاجتماعية الأخرى... المؤشر الصحي السلبي الوحيد الذي كان أكثر انتشاراً بين المتزوجين هو زيادة الوزن أو البدانة."(١٠).

وجد هذا التقرير أن المتزوجين كانوا أقل عرضة للمعاناة من أعراض صحية مثل الصداع أو القلق النفسي، كما كانوا أقل احتمالية لاكتساب عادات خطرة مثل الإفراط في التدخين وفي احتساء الكحوليات، أو الخمول البدني(١١).

هناك عديد من الأسباب المحتملة وراء هذا الارتباط ما بين الزواج وبين الصحة. فبالنسبة للرجال – وهم المستفيد الأكبر من الزواج فيما يخص الصحة– تبدو الأسباب واضحة: فالزوجة تلح على زوجها للذهاب للطبيب، وتشجعه على ترك الأنشطة الضارة كالإفراط في شرب الكحوليات أو التدخين. بالنسبة للنساء، فقد يكون الرخاء الاقتصادي بين الأسباب الأكثر أهمية في تحسين الصحة لديهن. لكن ببساطة شديدة، فقد يستفيد كل من الرجال والنساء من المنافع الصحية للزواج لما للزواج من أثر في إحساس الشريك المريض بوجود شخص يهمّه ويريد الحياة من أجله، كما قد يعود إلى العناية والدعم الأكبر اللذين يتلقاهما كلٌ من شريك حياته(١٢).

الجانب الأكثر إثارة في الزواج

من النكات التي لاقت رواجا في المسلسل الهزلي "متزوجة ومعها أطفال" الذي عُرض في التسعينيات، ملاحقة الزوجة بيجي باندي المستمرة لزوجها آل باندي من أجل العلاقة الحميمة. إذ كانت ممارسة الجنس مع زوجته بمثابة الواجب الأكثر إزعاجا في حياة آل، والذي كان يُفضّل عنها الاسترخاء على أريكته ومتابعة التليفزيون في كسل.

برغم ندرة الإشارة إلى الجانب الجنسي من الحياة الزوجية في مجتمع تشبّعت ثقافته بتضمين الجنس في كل شيء، قد يتفاجأ بعض القراء لمعرفة أنّ المرأة المتزوّجة أشارت إلى قدر أكبر من النشاط الجنسي ومن الإشباع الجنسي الذي تحظى به من الزواج مقارنةً بنظرائها من العزباوات. حتى أن استطلاعاً للرأي شمل ٣٥٠٠ امرأة بالغة، أجراه إدوارد لومان من جامعة شيكاغو، وجد أن ٤٢٪ من المتزوجات تجدن الجنس في زواجهن بالغ الرومانسية والإشباع في حياتهنّ الزوجية، ٣١٪ فقط من العزباوات اللاتي لديهنّ شريك جنسي عبّرن عن نفس القدر من الإشباع(١٣).

المساكنة شيء .. والزوجية شيء آخر

قد تظن بعض الفتيات أنه لا حاجة للزواج لإدراك تلك المنافع: فالمُساكنة – وهي معايشة الشخص لنصفه الثاني دون زواج– تؤدي نفس الغرض تماماً مثل الزواج، دون التعرّض إلى سلبياته كالالتزام، ودون المخاطرة بالتعرّض يوماً إلى عقبات الطلاق.

يختار مزيد من الأمريكيين نمط المساكنة. في عام ١٩٧٠ كان حوالي نصف مليون رجل وامرأة يعيشون في إطار المساكنة، أما اليوم فقد بلغ تعدادهم خمسة ملايين.أكثر من نصف الأقران الذين تزوجوا هذا العام كانوا يعيشون معاً قبل الزواج(١٤). قليل من الأقران يختارون المساكنة الأبدية، فمعظمهم إمّا يتزوجون لاحقاً، أو يقطعون علاقتهم عادةً في خلال خمس سنوات من المساكنة. حوالي نصف حالات المساكنة تتطوّر إلى زواج، ونصفها ينتهي بالانفصال.

هناك أسباب عديدة وراء انصراف كثير من الأقران عن الزواج، أو على الأقل تدعوهم لتأجيله لما بعد المساكنة. فحيث لم يعد الجنس قبل الزواج تابوو مُحرّما في مجتمعنا، فقد أصبح العيش معا دون زواج أمراً يتزايد قبوله اجتماعياً يوماً بعد يوم. كثير من الناس يقرّرون المساكنة بناء على أسباب اقتصادية، مثل التوفير في

الإيجار ومشاركة التكاليف الحياتية الأخرى. كذلك فانتشار الطلاق والرغبة فى تجنب الدخول فى زواج متسرّع قد يدفع الناس نحو المساكنة فى محاولة لتقييم مدى التوافق مع الشريك خلال فترة طويلة بشكل أكثر عمقاً.

أولئك الذين يميلون إلى البدء بالمساكنة بدافع الرغبة فى تجنب الطلاق والانفصال لاحقاً قد يصطدمون بالواقع عندما يعرفون أن الدراسات تشير إلى أن المساكنة ترفع من احتماليات وقوع الطلاق فيما بعد. فالأقران الذين يعيشون معاً قبل الزواج هم أكثر احتمالية للطلاق بمرتين من الذين يتزوجون دون مساكنة، هذا عدا تعبيرهم عن قدر أكبر من الجدال، قدر أقل من الإشباع، ومستوى أقل من التواصل(١٥).

فى كتاباتها حول ظاهرة المساكنة بمجلة "علم النفس اليوم"، عرضت نانسى وارتيك هذا التفسير:

"كيف لشيء يبدو على هذا القدر من العقلانية الظاهرية أن يصبح ضاراً؟ ربما أن التفسير السائد هو نظرية القصور الذاتى، فكرة أن كثيراً منا ينزلق إلى الزواج دون اتخاذ قرار حقيقى بالالتزام. ننتقل للعيش معاً، نشعر بالارتياح، وفى فترة وجيزة يبدو الزواج وكأنه التطوّر المثالى. حتى وإن كانت العلاقة بالكاد محتملة، فإن الخطوة التالية بالزواج تبدو وكأنها حتمية.

لكن لأن لدينا معايير للشريك الذى نساكنه تختلف عن معايير شريك العمر، فقد ينتهى بنا المطاف متزوجين لأشخاص لم نكن لنضعهم فى الاعتبار كشركاء مستدامين فى الحياة."(١٦).

تصف وارتيك كيف أن المساكنة قد تقود بعض الرجال وبعض النساء إلى الزواج "بدافع من الإحساس بالذنب، أو الخوف، أكثر منه بدافع الحب".

توضّح جينيفر روباك مورس الصورة أكثر فى إشارتها لما للمساكنة من أثر فى تكوين "التزام كيميائى لا إرادى". فالمساكنة تضع شخصين فى أجواء حميمية لا تقتصر فقط على ممارسة الجنس بل إنهما ينامان جنبا إلى جنب كل ليلة. وبينما

الهدف الرئيسى من المساكنة قد يكون استكشاف السلبيّات الشخصية التى قد تجعل الزواج قراراً غير صائب. ففى الواقع قد تجعل المساكنة أطرافها أقل رغبة فى قطع العلاقة حتى مع ظهور السلبيات، وذلك بسبب تولّد شعور عميق لاإرادى بالارتباط بالشخص الآخر(١٧).

قد تؤدى المساكنة بأطرافها للدخول فى زيجات طائشة، بقدر ما يمكن للعكس أن يكون صحيحاً. كثير من الشابات اللاتى تنتقلن للعيش مع رجل تتوقعن أن تلك خطوة على طريق الزواج منه. فقد وجد الباحثون أن النساء أكثر ميلاً لاعتبار المساكنة خطوة على طريق الزواج، مقارنة بالرجال، لكن سرعان ما تكتشف هؤلاء النساء أن للطرف الآخر تصوّرا مختلفا(١٨). بمجرد الانتقال العيش معاً واستثمار مزيد من الوقت فى تنمية العلاقة تتوقّع أن يأتى عرضه بالزواج منها، وتصبح المرأة متردّدة سواء إزاء طرح موضوع الزواج، وحتى إزاء قطع العلاقة والعودة مرة أخرى لحياة العزوبية، لتبدأ لعبة المواعدة من جديد. العمر وما يرتبط به من حقائق الخصوبة لدى المرأة يُسهم فى رسم ملامح الواقع الجديد، فيجعل النساء أكثر هشاشة وأقل سيطرة على زمام الأمور.

علاقات المساكنة تفشل كذلك فى توفير الأمان الذى يرتبط بالزواج، لأنها علاقات بطبيعتها أقل أمناً واستقراراً والتزاماً من الزواج. تشبّه جينيفر مورس المساكنة بالشخص الذى يأخذ شريكه فى "قيادة تجريبية" كما يحدث قبل شراء سيارة(١٩).. إذ عليك محاولة التصرّف تماماً كأنّك متزوج حتى يستطيع الطرف الآخر تقييم مدى توافقكما كشركاء. وإذا لم يحدث بشكل ما أن نجحت فى إشباع توقّعات الطرف الآخر، فيمكنه إعادتك إلى معرض السيارات دون وجود أية حساسية أو ضغينة. مؤكّد أنّه من الصعب أن يتصرف الإنسان على سجيّته فى غياب عنصر الالتزام والجدّية. قد تحاول أداء عرض جيد بهدف خلق انطباع بأنك "مادة جيدة للزواج"، أو أن تخفى بعضا من جوانب شخصيتك حتى لا تشعر بالهشاشة والضعف إذا ما تمّ اعتبارك "غير مناسب".

لقد أضحى من الصواب السياسي لدى المجتمع عدم التفرقة بين الأقران المتزوجين أولئك الذين يعيشون في إطار المساكنة. ومع ذلك فمن المهم للشابات إدراك أن المساكنة والزواج ليسا وجهين لعملة واحدة. فالمساكنة لا توفّر نفس مزايا الزواج، إلى جانب أنها قد تضع المرأة في مفترق طرق يجعلها تختار إمّا الاندفاع نحو زواج فاشل، أو البقاء دون زواج على الإطلاق.

أكثر من مجرد زوج وزوجة

لا تنعكس إيجابيات الزواج على المتزوّجين فقط، فهو يؤثر أيضاً على المجتمع إلى الحد الذي جعل مختلف الثقافات حول العالم تحتفي به.

أكثر الانتقادات النسوية قسوة تحظى بها الاحتفالية المصاحبة للزواج. فعدوانية جاكلين جيللر نحو الزواج تتمركز حول ما تعتبره الأهمية المبالغ فيها التي يمنحها المجتمع لهذا الارتباط، يقدّم الهدايا ويقيم الاحتفالات ويمنح اهتمامه لأولئك الذين يختارون اتخاذ قرار الزواج. في حين أن أية علاقة أخرى لا تحظى بقدر مُشابه من القبول والدعم.

البروفيسور إي. كاي تريمبيرجر أستاذة الدراسات النسوية والنّوع بجامعة سونوما-ستيت تحتفل بحياة النساء العزباوات في كتابها "المرأة العزباء الجديدة"، وتحث المجتمع على استيعاب ودعم القرار الذي تتخذه النساء بالامتناع عن الزواج(٢٠). على نقيض جيللر، فإن تريمبيرجر ليست عدائية في رؤيتها للزواج، هي ببساطة تسعى للتخلّص من بقايا الوصم الاجتماعي والنظرة النمطية تجاه المرأة العزباء. تستعرض تريمبيرجر عدة نقاط صائبة، وتحتفي بأهمية الأدوار التي تلعبها الصداقة والعلاقات الأسرية في إثراء حياة من يقرروا الامتناع عن الزواج.

لكن جيللر وتريمبيرجر تتجاهلان الإيجابيات المتفرّدة التي تعود على المجتمع من جرّاء زواج أفراده. فهو ليس كأيّة علاقة أخرى؛ بل هو عقد يرسم إطاراً من الالتزامات القانونية والاجتماعية والتي يمتد تأثيرها إلى الجميع.

فعلى الزوجين مثلا التزام بتحمل المسئولية المادية لبعضهما. فكما أشرنا

سابقاً، اعتبرت وارين وتياجي كلاً من الزوجين بمثابة "بوليصة تأمين ضد الكوارث" للآخر، في حال تعرّض أحدهما لفقد وظيفة أو لمرض أو إعاقة. هذا الأمر لا تمتد فائدته فقط للمتزوجين، ولكنه ينعكس على المجتمع ككل، المجتمع الذي سوف يضطر إلى مد يد العون لشخص يتعرض لتلك الضوائق.

يشيد كتاب "المرأة العزباء الجديدة" بقدرة غير المتزوجين على إنشاء علاقات اجتماعية بديلة تقوم على الثقة والاعتماد المتبادل، بشكل يشبه في بعض ملامحه ما يوفّره الزواج من تأمين. لا ننكر صحّة ذلك، لكن تلك العلاقات لا تُقارن بالالتزامات الأخلاقية والقانونية والاجتماعية الموجودة في الزواج. قد نجد أمثلة لا حد لها من العطاء والالتزام بين الأصدقاء، لكن تظل تلك العلاقات غير اعتمادية ولا مُلزِمة مثل الزواج.

خصصت تريمبيرجر فصلا في كتابها لاستعراض ما يمكن أن تُقدّمه مجموعة الأصدقاء لأفرادها من مساعدات تبادلية حتى في حالات المرض أو الوفاة. ومع ذلك فهي تؤكّد على أهمية بناء شبكة واسعة من الأصدقاء لضمان الحصول على الدعم المطلوب، لأنه "ليس واقعياً" افتراض أنّ أفضل الأصدقاء سوف يتمكّن دائما من توفير كل ما يحتاجه الفرد في أوقات الأزمات.

الزواج يقع على النقيض التام من هذا التصوّر. بالطبع هناك زوجات أو أزواج لن تكون لديهم القدرة على إشباع احتياجات شركائهم بمفردهم، وسوف يحتاج الواحد منهم إلى الحب والدعم الذي قد توفّره تلك الشبكة من الأصدقاء والأقارب. لكن المؤكّد أن الزوج والزوجة عليهما القدر الأكبر من الالتزام الأخلاقي والاجتماعي والقانوني لرعاية بعضهما وقت المرض، وعلى عاتقيهما سوف يقع القسط الأكبر من الجهد. كذلك فإن تخلّي أحدهما عن الآخر لن يحظى بقبول المحيط الاجتماعي، فامرأة تختار التخلّي عن زوجها عند مرضه سوف تتعرّض لقدر هائل من الانتقاد والضغط من قِبَل الأصدقاء والأقارب. بالطبع تظل هناك أوقات قد يخذل فيها الزوجان بعضهما، ولكن يبقى العهد المقدّس "في الرخاء والشدّة" ركيزة أساسية،

والمجتمع لا يدعم تلك الأدوار بدافع أخلاقي فقط، ولكن لأنها صيغة توزّع المسئوليات وتُلطّف من العبء المُلقى على كاهل الجميع.

للمجتمع مصلحة كذلك في حماية الزواج لما له من دور فريد في تنشئة الجيل التالي. وقد تراكمت الأدلّة التي تشير إلى أنّ الأطفال الذين يتم تنشئتهم ضمن زواج مستقر هم أقل احتمالية لارتكاب الجرائم – تعاطي المخدرات والكحوليات، إقامة علاقات جنسية يَنتج عنها أطفال بلا أسرة، والتسرّب من التعليم – مقارنة بنظرائهم من الأطفال الناشئين خارج إطار زوجي. باختصار، أطفال الأقران المتزوجين أقل عُرضة للتحوّل إلى عبء يستنزف المجتمع، وأكثر احتمالية لأن يصبحوا مواطنين صالحين ومُنتجين. إنّ من مصلحتنا جميعاً دعم الزواج المستقر من أجل تحقيق الرفاهية الاجتماعية المستدامة.

لا يعني ذلك وصماً لغير المتزوجين من الرجال والنساء، بل استعراضا ما للزواج من إيجابيات تساعدنا على تفسير المكانة المتميزة التي يحظى بها في ثقافتنا وثقافات عديدة. لا يعود الأمر لمجرّد استمتاعنا بحفلات الزفاف، أو رغبتنا في الاحتفاء بحدث يضمن تحقيق السعادة لشخصين: لكن القضيّة هي أن ترسيخ تلك الثقافة التي تقدّر قيمة الزواج الخلاق هو أمر في صالح المجتمع ككُل.

استنتاج

الزواج ليس مؤسسة تستوعب الجميع. النساء العزباوات يمكنهنّ تحقيق – بل وبالفعل لديهنّ – حياة تفي بحاجاتهنّ من الرّضا والإشباع. لكن من حقّ فتياتنا الطامحات إلى زواج هانئ ومستقر معرفة أنّ ذلك الطموح ليس مجرّد استجابة لضغوط مُجتمع قمعي. بل هو هدف طبيعي غالباً ما يرتبط بالسعادة المستدامة، والأمان الاقتصادي ، والصحّة السليمة.

8

الطــلاق

غالبا ما تُبرز الثقافة السائدة جاذبية إتمام الزواج، لكنها تقول القليل عن أهمية الإبقاء على هذا الزواج. من المقبـول الآن بشكل كبير أن يكون الإبقـاء على الزواج مرهوناً فقط بأن يحقّق للزوجين "السعـادة". وأضحى شائعاً اعتبار الطلاق النهاية المثالية للزيجات التي [illegible] تقدّم الإشباع الشخصي لأطرافها.

قد يكون الطلاق في بعض الأحيان مُحتماً. لكنه مع ذلك خطوة لا ينبغي الاستهانة بها. قد تنظر الشابات الطامحات للزواج إلى الطلاق باعتبـاره «صفحـة بيضـاء» جديدة وأسلوب سـهل يمحو الزواج وآثاره إذا مـا اتضح أن العـلاقـة ليست بمستـوى آمـالهن. لكن الطلاق ليس صفحة جديدة. وهو ليس ضماناً لتحقيق السعادة المستقبليـة، وكثيـر من النسـاء تجدن أن الطلاق هو استـبـدال لمجموعة من المشكلات، بمجموعة أخرى.

بينما لم يعد من الصواب السياسى تحفيز الأقران لوضع الآثار المحتملة للطلاق على أطفالهم فى الاعتبار، فعلى الزوجين المقبلين على الطلاق أن يكونا على دراية بتلك الآثار المحتملة على المدى الطويل. فالدراسات تشير إلى أن الأطفال الذين ينفصل آباؤهم وأمهاتهم يواجهون مشكلات فورية قصيرة المدى من جراء انفصال الوالدين، ثم يستمرون فى معاناة آثار طويلة المدى على امتداد حياتهم.

تغيّر نظرة المجتمع للطلاق

أصبح قبول الطلاق أكثر شيوعاً فى المجتمع، حتى فى الأسر ذات الأطفال. فى عام ١٩٦٢، رفضت نصف النساء فقط عبارة: "عندما يكون هناك أطفال، فعلى الوالدين البقاء معا حتى إذا افتقدا التوافق". بعدها بخمسة عشر عاماً، أضحى أكثر من ثمان من بين كل عشر أمهات يرفضن تلك العبارة. بصيغة أخرى، فإنّ أقل

من اثنتين من بين كل عشر أمهات يرين أن على الوالدين البقاء معاً من أجل مصلحة الأطفال.

أصبح الطلاق حدثاً معتاداً لا يستدعي الانتباه في الثقافة السائدة. فما بين زواج بريتني سبيرز الذي دام أربعاً وعشرين ساعة في فيجاس، إلى القصة الحافلة لانفصال براد بيت وجينيفر أنيستون، تتريّض مجلات التسليّة بتغطية زيجات المشاهير، والطلاق الذي يتلوها بوقت قصير، والعلاقة الأخرى التي تبدأ قبل نهاية العلاقة السابقة. أصبح الطلاق شائعاً كذلك في التليفزيون والأفلام، وكثيراً ما تعرض تلك الوسائل الإعلامية الانعكاسات الدراماتيكية التي تُصيب أفراد الأسرة من جرّاء الطلاق، لكن نادراً ما يُوضع القرار بالانفصال موضع المساءلة.

فيلم "زوجة الأب" على سبيل المثال، يركّز على التداعيات العنيفة للطلاق. الأب لوك

(يلعب دوره جاك هاريس) يجاهد لدمج حبيبته الجديدة والصغيرة إيزابيل (تلعب دورها جوليا روبرتس) في حياة أبنائه. على حين تكتشف زوجته السابقة جاكي (تلعب دورها سوزان ساراندون) تكتشف أنها مصابة بالسرطان.

يستكشف فيلم "زوجة الأب" تطوّر العلاقة بين المرأتين، والوضع الصعب الذى يواجهه الأطفال وهم يحاولون التأقلم مع انضمام فرد جديد إلى العائلة في وجود أمّهم. يعكس الأطفال ضيقاً كبيراً لإحساسهم بالعجز، إذ يتم طلاق والديهم وزواج أبيهم دون استشارتهم. لكن الفيلم يتوقّع من المشاهدين مع ذلك أن يتفهّموا أن تلك الزيجة كان محكوماً عليها بالفشل، وأن الطلاق كان ضرورياً، وأن الأطفال سوف تتحسّن أحوالهم نتيجة إنهاء والديهم لزواج غير سعيد.

ليست فقط أفلام هوليود أو حكايات المشاهير الطائشين هي من تصوّر الطلاق كنهاية طبيعية للزيجات غير الهنيئة. بل وحتى المغنيّة المسيحية البارزة أمي جرانت، والتي انفصلت بالطلاق عن زوجها بعد ستة عشر عاماً من الزواج، بنت قرار طلاقها على نصيحة تلقّتها من مستشار متخصّص تقول إنّه ينبغي الإبقاء على الزواج فقط ما دام قادراً على جعل الطرفين سعداء. في مقابلة مع مجلة "المسيحية اليوم" تقول أمي جرانت:

" لم يخلق الله هذه المؤسسة الزوجية لمجرّد أن يلصق الناس معاً، بل أوجد الزواج حتى يتسنى للنّاس الاستمتاع ببعضهم بأقصى درجة". وتضيف جرانت "فإذا كان هناك شخصان في وضع ما لا يحقّق لهما السعادة المُنتظرة، فأقول: فلنستبعد الزواج ولندعهما يتشافيان."(١).

من الواضح أن الطلاق، والذى كان يعتبر تابو وملجأ نهائياً للتعساء بالفعل من المتزوجين، أصبح أكثر قبولاً كحل مثالي لأى زواج غير مثالي.

تسهيل الطلاق، تغيير الزواج

لم يقتصر الأمر على التخفيف بل وإزالة الوصم الذى ارتبط بالطلاق فيما قبل، بل وتغيّرت القوانين من أجل تسهيل الطلاق. في السبعينيات والثمانينيات تبنّت

الولايات الخمسون قوانين طلاق "غير مُسبّب" أعطت الزوجين القدرة على المطالبة بالطلاق دون الحاجة لادعاء أحد الطرفين أن الطرف الآخر قد "أخلّ" ببنود عقد الزواج سواء بارتكاب الخيانة، أو جريمة، أو إساءة ما.

هكذا أصبح الطلاق أكثر سهولة، وأكثر انتشاراً. فمنذ الستينيات بلغ تعداد حالات الطلاق عنان السماء، وبلغ أكثر من الضعف خلال خمسة عشر عاما. وصل ذروته في عام ١٩٨٠ ثم بدأ في الانخفاض البطيء خلال العشرين سنة الأخيرة(٢).

لكن ليست التعديلات التي طرأت على قوانين الطلاق هي المسئولة وحدها عن ارتفاع معدلاته، فهناك أسباب أخرى عديدة بداية من الثورة الجنسية، إلى زيادة معدلات توظيف النساء واستقلالهن المادي، كلها لعبت دوراً في جعل الطلاق أكثر شيوعاً. بالتأكيد فقد جعل تعديل القوانين من الطلاق خياراً أكثر ملاءمة لكثير من المتزوجين.

كان لهذا التزايد في قبول الطلاق ويسر تحقيقه له بلا شك بعض النتائج الإيجابية. فقد أتاح لبعض النساء والرجال فرصة أكبر في إنهاء المعاناة من علاقة تعيسة قد تتضمّن الإيذاء، وفرصة جديدة للبحث عن الحب والسعادة. ولكن من ناحية أخرى فقد انعكست ثورة الطلاق على المجتمع والأسر بتكلفة باهظة.

الزواج في حقيقته عبارة عن عقد. تتضح أهمية هذا العقد عندما يصل الزوجان إلى قاعة المحكمة راغبين في الطلاق. لكنه أيضاً يؤثر على سلوك الطرفين أثناء الزوجية وقبل الدخول فيها. في الزواج يستثمر كلا الطرفين في شريكه. تتشابك اقتصادياتهما، ويتخذ كلاهما قرارات في صالح الزواج وليس فقط بناء على المصلحة الشخصية. نلاحظ ذلك على وجه الخصوص في حالة النساء اللاتي تقدّمن تضحيات شخصية ملموسة في صالح الزواج، مثل تفضيل رعاية الأطفال على حياتها المهنية، مُتفهّمة أن الزوج سوف يتحمّل توفير الدعم المادي على المدى الطويل.

تعترف بعض أدبيات الدراسات النسوية بأن السهولة المتزايدة في الحصول على

الطلاق أصبحت سلاحاً ذا حدّين بالنسبة للمرأة. الفقرة التالية، ورغم أنها تعكس تحيّزاً نحو المرأة يُصوّر النساء كمجموعة من الضحايا، فإن المنطق وراء الكلمات يصلح للتعميم سواء أكان الطرف المُخطئ هو الزوج أو الزوجة:

"برغم أن تلك التعديلات جعلت الطلاق أسهل منالاً، فإن لذلك سلبياته. فلنتأمل مثلا حالة سيدة منزل كانت ضحية عنف أو اكتشفت أن زوجها يخونها. في الأيام الخوالي كان لها أن تتهم زوجها بالتقصير ثم تطالب بالطلاق. وبصفتها الطرف المجني عليه فربما كانت لتحظى من المحكمة بقدر كبير من ملكيّات الزوجين. لكن تحت النظام التشريعي الحالي، فإذا تعرّضت نفس تلك المرأة لنفس الموقف وحصلت على طلاق "غير مُسبّب"، فليس هناك ما يدعو المحكمة إلى منحها أكثر من حصتها التقليدية"(٢).

ربما نجحت الحكومة في ابتكار طريقة فاعلة وأكثر سهولة لإنهاء الزيجات عن طريق الطلاق "غير المُسبّب"، لكنها أيضا سلبت الناس أحد الخيارات: فلم يعد ممكناً إبرام عقد زواج يستعرض ويحدّد طرق إنهاء الزواج التي يرتضيها الطرفان.

حاولت بعض الولايات مواجهة تلك المشكلة بتوفير صيغ عقود زواج مختلفة. في عام ١٩٩٧، مررت لويزيانا قانون ميثاق الزواج، والذي أعطى الأقران خياراً للدخول في عقد زواج يحدّد الطرق المقبولة لديهما لإنهاء الزواج. ثم تبعتها ولايات أخرى.

قبل أن نتعرض لقدرة السياسات العامة على تخفيض معدّلات الطلاق، علينا في البداية تقرير ما إذا كان الطلاق مشكلة في حد ذاته. إذا كان تسهيل الطلاق يعني تحقيق مزيد من السعادة، فإن ارتفاع معدّل الطلاق لا ينبغي أن يُسبب لنا القلق. إذا لم يكن حال الأطفال الذين يختار والداهم الطلاق سيئاً، فلا ينبغي للمجتمع أن يقلق على مصائرهم، وعليه أن يقبل بفرضية أنّ: آباء وأمهات أكثر سعادة يعني بالضرورة أطفالاً أكثر سعادة.

لكن كما يستعرض بقية هذا الفصل، فإن الدراسات التي تناولت تأثيرات الطلاق على الزوجين وعلى أطفالهم تشير إلى أنّ هناك ما يدعونا للقلق، وتحذّرنا من أن الطلاق يؤذي بالفعل كثيراً من البالغين وأطفالهم.

هل يزيد الطلاق من فرصة المرأة في تحقيق السعادة؟

يرى الصواب السياسي أن ما يسبّبه الطلاق من اضطراب نفسي ناجم عن مشاعر انفطار القلب المصاحب للانفصال هو أمر مؤقت، إذ يمكن أن تمحو المرأة آثار ذلك الاضطراب، وسرعان ما سوف تتحسّن حالتها بعد أن تخلّصت من علاقة غير سارّة. من المُعترف به أن المرأة غالباً ما تواجه صعوبات مالية بعد الطلاق، لكن مع ذلك يسود التوقّع بأن حياتها الشخصية عادةً سرعان ما تتحسن.

يستعرض كتاب "الهروب: لماذا تتحسّن حالة النساء اللاتي قرّرن إنهاء زيجاتهن" كيف أن النساء تستفدن من الطلاق. التقت المؤلفة آشتون أبيلوايت بخمسين امرأة حصلن على الطلاق بناء على رغبتهنّ. أعلنت أبيلوايت أن النساء الخمسين هنّ اللاتي بادرن بالحضور إلى لقائها، إمّا بناء على قراءة إعلان يطلب مطلّقات متطوّعات للمشاركة في دراستها، أو عن طريق السماع عن الدراسة بشكل شفهي، وبالتالي أشارت أبيلوايت إلى أنّ عينة الدراسة لا تمثل فئة "المُطلقات" في مجملها. ومع ذلك فقد استخدمت قصص هؤلاء النساء من أجل دعم فرضية أنّ: النساء اللاتي تحصلن على الطلاق، تزددن قوة من جراء التجربة، وتُصبحن أكثر سعادة ورضا.

تعكس أبيلوايت في حديثها عن المُطلّقات نظرة عدائية نحو الزواج التقليدي: "أدركت هؤلاء النساء أنّ الزواج التقليدي يفي بحاجات الرجل، والمرأة تفي بحاجات الزواج، وأدركن أنّ الاستقلال لا شك أثمن من العبودية"(٤). كما تصف الضريبة التي تدفعها كثير من النساء من خسارتهنّ لتقديرهنّ للذات: "الزواج يُخضع كثيراً من النساء. فعندما تتخلّى المرأة عن العزوبية، تتقمّص طواعيةً، وغالبا بلا تفكير، هوية محدودة وقوالب جاهزة من المسئوليات والأولويات"(٥).

يتعرض الكتاب لبعض الصعوبات التى تواجه المرأة عند الطلاق، ما بين اجتياز عقبات المسار القضائى، وما بين مخاوف أخرى - بما فى ذلك الخوف من فقدان حضانة الأطفال، المشكلات المادية المُستحدثة، والقلق من عدم النجاح فى إقامة علاقات عاطفية جديدة. ثم تستعرض أبيلوايت المكتسبات العديدة التى تحصل عليها المرأة عند التخلص من شباك زيجة مُضطربة - كالفخر باستعادة السيطرة على حياتها واستقلالها وسعادتها:

"إن إنهاء الزواج خسارة، لكنه ليس فشلاً. بل على العكس هو انتصار. انتصار على قوة الدفع الذاتى، على الخوف، على الاستكانة للشعور بالراحة، على الخوف من انعدام الأمان، وعلى شياطين أخرى لا تُحصى. كل امرأة سردت قصتها فى الصفحات التالية عانت معاناة جمّة. تمنّت كثيرات منهن لو أنهن تركن زواجهن مبكراً، لكن كان عليهن الانتظار حتى تستطعن الاعتماد على مواردهن المالية والعاطفية. إنهن فخورات بأنفسهن أن استطعن المرور بالتجربة، ولم تندم ولا واحدة منهنّ على ذلك."(٦).

إذن هل تعبّر التجارب التى مرّت بها نساء أبيلوايت عن تجارب معظم النساء؟

الحقيقة هى أن الطلاق مقامرة كبيرة للمرأة التى تريد تحقيق السعادة المستدامة. قام عدد من الباحثين بتحليل البيانات التى تم جمعها فى الاستطلاع القومى للأسر والبيوت (وهو استطلاع قومى كفء) لتقدير ما إذا كان الطلاق مرتبطاً بالتحسّن فى الشعور بالسعادة. تقوم الدراسة على إجراء استطلاعين - تفصل بينهما خمس سنوات - لمجموعة من المتزوجين، لتقييم مستوى السعادة وما يطرأ عليها من تغيّرات خلال السنوات الخمس.

قام الباحثون بالتركيز على الحالات التى قيّم فيها المتزوجون زيجاتهم بأنها "غير سعيدة" فى الاستطلاع الأول. بعد خمس سنوات وجد الباحثون أن هؤلاء المتزوجين قد تمّ طلاق بعضهم، وانفصال بعضهم، بينما أبقى بعضهم على الزواج(٧).

استنتج الباحثون أن: " المتزوجين زواجا (غير سعيد) الذين انتهى زواجهم بالطلاق أو الانفصال لم يصبحوا أكثر سعادة من المتزوجين زواجا (غير سعيد) الذين أبقوا على زواجهم. بل ووجدوا أن المتزوجين زواجا (غير سعيد) الذين انتهى زواجهم بالطلاق أو الانفصال، ثم تزوّجوا بالفعل مرة أخرى، لم يصبحوا أكثر سعادة من المتزوجين زواجا (غير سعيد) الذين أبقوا على زواجهم"(٨).

الزواج ، كما هي الحياة، يتأرجح بين السعادة والتعاسة. كثير من الزيجات (غير السعيدة) في الاستطلاع الأول تحسَّنت بشكل ملحوظ خلال خمس سنوات، بينما كثير من الأقران في زواج مستقر وسعيد تطوّر بهم الأمر إلى الطلاق، أو أصبحوا غير سعداء خلال نفس الفترة. في الواقع فإن ثلاثاً من بين كل أربع حالات طلاق حدثت خلال السنوات الخمس التي استغرقتها الدراسة حدثت لمتزوجين عبّروا في البداية قبل خمس سنوات عن زواج (سعيد). كثير من الزيجات التي قيّمها أصحابها بدايةً بأنها (غيرسعيدة) شهدت نفس التحوّل الملحوظ: إذ قدّر الباحثون أن اثنين من بين كل ثلاثة أقران كان زواجهم (غير سعيد)، ومع ذلك تجنّبوا الطلاق أو الانفصال، تحسّن زواجهم وعبّروا في نهاية الخمس سنوات عن زواج (سعيد)(٩).

كتبت ليندا وايت وماجي جالاجار في كتاب "في إنصاف الزواج" أنّ ٨٦٪ من المتزوجين الذين كانوا تعساء في زواجهم ولكن ظلوا رغم ذلك معاً، عبّروا عن مزيد من السعادة الزوجية بعد خمس سنوات. بل إنّ بعضاً من أتعس الزيجات شهدت أكبر التغيّرات، حتى أن المؤلفتين استنتجتا أن "استدامة التعاسة الزوجية بين المتزوجين الذين يظلون معاً رغم كل شيء تبدو أمراً نادراً بصورة مُذهلة"(١٠).

كيف بدّل هؤلاء المتزوجون حال زيجاتهم بهذا الشكل؟

عزم الباحثون على إجابة هذا السؤال وقاموا بإجراء مقابلات تستهدف مجموعة في بؤرة الاهتمام، قابلوا خمسة وخمسين من الأزواج والزوجات الذين عبّروا في

بداية الدراسة عن تعاستهم، والذين شهدت زيجاتهم تحسناً ملحوظاً وتحولاً كبيراً خلال خمسة أعوام. وجد الباحثون أن كثيراً من الأقران المتزوجين السعداء حاليا قد واجهوا فترات عصيبة – خيانة، إساءة لفظية، إهمال عاطفي، إدمان كحوليات – لكن هؤلاء الأقران استطاعوا ببساطة الصمود أمام تلك المشكلات. أوضح هؤلاء أنه مع الوقت " تهدأ وتزول كثير من أسباب الصراع من تلقاء نفسها"(١١).

لا يقصد أي من أفراد فريق البحث إدانة الطلاق، ولا يتوانى أي منهم عن الاعتراف بالحالة شديدة السوء لكثير من الزيجات. لكنهم يلفتون الأنظار فقط إلى أن الطلاق هو غالباً استبدال مجموعة من أسباب التعاسة بمجموعة أخرى من المشكلات التي لا تقل عن سابقتها جدية. فالذين يختارون الطلاق عليهم مواجهة كثير من التحديات الجديدة، بما فيها رد فعل الشريك والأطفال لقرار الطلاق، معارك محتملة حول حضانة الأطفال، القلق على توفير الدعم للأطفال، الالتزام بقرارات الرؤية، ضغوط مادية مُستحدثة، احتمال الانتقال من مكان لآخر، إلى جانب مشقة تكوين وتنمية علاقات عاطفية جديدة(١٢).

على نقيض ما تعكسه لقاءات أبيلوايت، تندم كثير من النساء بعد الطلاق وتتمنّين لو أنّهنّ منحنّ الزواج فرصة أخرى. وجد استطلاع للرأي شمل نساء مطلّقات في نيوجيرسي أنّ ما يقرب من نصفهنّ تمنّين لو أنّهنّ وأزواجهنّ حاولوا بشكل أكثر جدية التعامل مع اختلافاتهم. أربع من بين كل عشر مطلقات في مينيسوتا عبّرن عن قدر ولو ضئيلاً من الندم على الطلاق، وتمنّت اثنتان من بين كل ثلاث لو أنهما وأزواجهما حاولا التعامل مع اختلافاتهما بشكل أكثر جدية(١٣).

أحد الآمال الكبيرة لدى كثير من الراغبات في الطلاق هو الاعتقاد بأنهنّ سوف تنجحن في تكوين علاقة جديدة جادة تكون أكثر إشباعاً. في الحقيقة، فإن أغلب حالات الطلاق يتبعها الزواج مرة أخرى. يختلف معدل تكرارالزواج وفقاً للعمر: إذ سوف تتزوج مرة أخرى ثلاثة أرباع المطلقات في العشرينات من العمر، أكثر من

النصف بقليل من النساء فى الثلاثينات، أقل من ثلث المطلقات فى الأربعينات، وفقط أكثر من واحدة من بين كل عشر نساء فى الخمسينات سوف تتزوج مرة أخرى. ليس للعمر نفس الأثر على زواج الرجال مرة أخرى: إذ إنّ فرصة الرجال في أوائل الأربعينات من العمر للزواج مرة أخرى تبلغ ضعف فرصة النساء المطلقات فى نفس العمر(١٤).

بينما تتوافق تلك المعدّلات مع الانطباع العام بأنّ هناك عدداً أقل من الرجال متاحاً للزواج من المطلّقات الأكبر عمراً، فإن هناك تفسيرات أخرى عديدة محتملة. المرأة التى تخطّت سن الحمل أو التى لديها أطفال بالفعل قد تكون أقل اهتماماً بالزواج من الأخريات الأصغر سناً واللاتى مازال لديهن طموح تكوين الأسرة. كذلك فالمطلّقة الأكبر سناً قد تكون مادياً أكثر استقراراً، مما يجعلها أقل اهتماماً بالبحث عن شريك يساعدها فى تحقيق الاستقرار المادى.

إذا كانت معدّلات الزواج بعد الطلاق هى كما ذكرناها، فهى معدّلات مرتفعة تعكس احتمالاً كبيراً لأن تحظى المرأة بالحب الحقيقى بعد الطلاق. لكن معدلات الطلاق من الزواج الثانى تهدم هذا الوهم.

تقريباً ربع الزيجات الثانية تنتهى فى خلال خمسة أعوام، وما بين ٦٠٪ إلى ٨٥٪ منها ينتهى خلال عشرة أعوام(١٥). حتى أبيلوايت المتفائلة كثيراً بحياة العزوبية، تعترف بأن غالبية النساء ترى لها أكثر من وجه. فرغم أنّها تصف حياة العزوبية بأنها "مُبهجة" وأن كثيراً من النساء تنعمن بما فيها من حرية(١٦). إلا أنّها تعود لتعترف بمعاناة كثير من النساء المطلقات من الوحدة وتمنّيهن لرجل يشاركهنّ الحياة.

كثير من النساء والرجال الذين يتركون زواجاً تعيساً يجدون فيما بعد الحب والسعادة. لكن نفس الشيء ينطبق على كثير من الأقران المتزوجين الذين يعزفون عن الطلاق ويقرّرون مجابهة الأوقات الصعبة. على المرأة التى تطمح للطلاق إذن أن توسع مداركها وأن تعى أنّ إنهاء زواج غير سعيد هو أمر قد تكون له تبعاته ومخاطره، تماماً كما للاستمرار فيه من تبعات ومخاطر.

الأطفال بخير

لا يقتصر تأثير إنهاء الزواج على الزوجين فقط، بل إن له تأثيراً عميقاً على الأطفال. دائماً ما تظهر تناقضات في رصد تأثير الطلاق على الأطفال. فقد وجد استطلاع للرأي أن اثنين من بين كل ثلاثة أمريكيين يتفق مع الاعتقاد بأن "الطلاق (دائماً) أو (كثيراً) ما يضر بالأطفال"، لكن نفس الاستطلاع وجد أن واحدا فقط من بين كل ثلاثة يتفق مع بقاء الوالدين معاً حتى إذا لم يكن الزواج مستقراً(١٧).

في أغلب الأحيان، نأخذ بجديّة شديدة البحوث التي تربُط بين سلوك معيّن وبين تأثيره على الأطفال. حتى قبل ولادة الطفل، فالأمهات أثناء الحمل تُقبِلن بشغف على الكتب والمجلات التي تقدّم نصائح عن كيفية تحسين الصحة والسعادة المستقبلية لطفلها الذي لم يولد بعد، ما بين تجنّب قائمة طويلة من الأطعمة – تشمل: السوشي، التونة، الجبن الزرقاء، والكافيين – وحتى التوصية بالنوم على جانبها الأيسر وتشغيل موسيقى كلاسيكية أمام بطنها المنتفخ. لكن احتمالية وجود أعراض جانبية لفنجان تقليدي من القهوة، أو لتتبيلة من الجبنة الزرقاء، تكاد تكون منعدمة، ومع ذلك تميل كثير من الأمهات إلى توخي الحذر والميل نحو السلامة.

أمّا عندما يتعلق الأمر بالطلاق، فالمجتمع أكثر قابلية لتجاهل مصالح الأطفال من أجل مصلحة الوالدين. من بين أسباب إهمال الناس لما يصيب الأطفال من جرّاء الطلاق، هو ما تحمله كلمة "ضرر" من معانٍ غامضة. إذا كان الضرر الذي يلحق بالأطفال بسبب الطلاق مُماثلاً للضرر الناشئ عن حقنة تيتانوس: ألم مؤقت يتلاشى سريعاً من الذاكرة، بينما تظل الحماية التي يوفرها الألم سنوات عديدة، فمن المنطقي إهمال ذلك "الضرر". لكن إذا كان الضرر شديداً ومستداماً وله أعراض تظل لسنوات، فقد يفكّر كثير من الآباء والأمهات في الإبقاء على زيجاتهم التي لم تحقق لهم السعادة المأمولة، في سبيل حماية الأطفال من المعاناة.

في مناقشات كثيرة حول الطلاق، يسود الاعتقاد بأنّ الأطفال سوف يعانون من

مشكلات مؤقتة، ولكن ما أن يحظى الآباء والأمهات بالسعادة بعد الطلاق، فإن الأطفال سوف يكونون أيضاً أكثر سعادة. تدعم أبيلوايت تلك الفرضية. فبرغم اعتراف النساء اللاتي قامت بلقائهنّ بالألم العاجل الذي يصيب الأطفال من جرّاء الطلاق، إلا أنّه على المدى الطويل فقد كانت أحوال الأطفال - وفق دراستها - أفضل بعد الطلاق:

"برغم حسرة المُطلّقات على الألم الذي جرّه الطلاق على أسرهم، خاصة بعد الطلاق مباشرة، فإن كل النساء اللاتي قمت بلقائهنّ على هامش إعداد هذا الكتاب، باستثناء واحدة، لم تشعرن بأن تجربة الطلاق قد آذت أطفالهن. بل في الواقع، أعربت غالبيتهن عن أنّ الأطفال استفادوا من التغيير، بأوجه كانت متوقعة وبأوجه لم تكن متوقعة على السواء. تتناغم تجارب تلك النساء مع ما أكدته دراسات عديدة - من بينها دراسة امتدت لعشرين سنة وشملت عشرين ألف أسرة - من أن الطلاق لا يدمّر الأطفال بالضرورة. وهو ما لم تنجح بعد في تحويله إلى ثقافة سائدة بالقدر الكافي"(١٨).

بل تتمادى أبيلوايت لتصف تجربة أطفالها مع طلاقها من أبيهم. تقول "بالرغم من أن حزن أطفالي حقيقي ومستمر، إلا أنهم في حال أفضل لأنني وأباهم لم نعد معاً"(١٩).

الآثار الجانبية للطلاق على الطفل

قد يكون صحيحاً ما تزعمه أبيلوايت من أن الطلاق لا يدمّر الأطفال بالضرورة، غير أنّ الأدلة تُرجّح كفّة وجود آثار سلبية مستدامة له على الأطفال.

مرة تلو مرة، تستمر الدراسات في الإشارة إلى أنّ أطفال الطلاق أكثر عُرضة للمعاناة من الأمراض، وأكثر احتمالية لإظهار سلوكيات مناهضة للمجتمع. المراهقون في الأسر المُطلّقة أكثر عرضة من نُظرائهم في الأسر المتماسكة للاكتئاب، التعرض للطرد من المدرسة، الاضطرار لإعادة سنة دراسية، التورّط في

مشكلات سلوكية – مثل السرقة، تخريب الممتلكات، تعاطي الماريجوانا والكوكايين والسجائر– وأكثر عرضة للبدء المبكّر في النشاط الجنسي(٢٠). الأطفال الذين ينشئون في أسر بها زوج أم أو زوجة أب أكثر عرضة بثلاث مرات للتعرّض للسجن بعد البلوغ من نظرائهم في أسر متماسكة(٢١).

واحد من أكثر الأدلة إثارة للاهتمام عن الآثار طويلة الأمد للطلاق يأتي من جوديث واليرشتين والتي شاركت في كتابة "الميراث المُفاجئ للطلاق: دراسة الأعوام الخمسة وعشرين" مع كل من جولي لويس وساندرا بلاكيسلي. بدأت واليرشتين دراسة مجموعة مكوّنة من ١٣١ طفل وأسرة كانوا يمرّون بأزمة الطلاق في عام ١٩٧١ لتكون هذه المجموعة هي مجموعة البحث. وتابعت تقييم أوضاعهم بعد ثمانية عشر شهراً، ثمّ بعد خمسة أعوام، عشرة أعوام، خمسة عشر عاماً، وفي النهاية بعد خمسة وعشرين عاماً. في اللقاء الأخير استطاعت متابعة أوضاع ما يقرب من ٨٠٪ من الأطفال الذين أصبحوا حينها بالغين. كذلك، وعلى التوازي، قامت بمتابعة أحوال مجموعة المقارنة: وهم أطفال من عائلات متماسكة لها نفس الظروف العامة للأطفال في مجموعة البحث، وتراوحت أوضاع حياتهم الأسرية ما بين "متجانسة إلى تعيسة"(٢٢).

نفت دراسة واليرشتين عن الطلاق ما سمّته "وهم السعادة المنتظرة"، والذي يزعم أنّ آباء وأمهات أكثر سعادة يؤدي بالضرورة لأطفال أكثر سعادة، وكذلك وهم أنّ الصدمة التي تصيب الأطفال من جراء الطلاق لا تعدو كونها مؤقتة. يشير عمل واليرشتين إلى أن معاناة كثير من الأطفال تستمر بعد الطلاق حتى وإن كان الوالدان أفضل حالاً، وأن آثار الطلاق تستمر في التجسّد لسنوات وربما لعقود بعد الانفصال. أشارت واليرشتين إلى دراسات قومية تدعم ملاحظاتها، مؤكّدة أنّ أطفال ما بعد الطلاق هم أكثر هشاشة من نظرائهم أمام أمراض مثل الاكتئاب وأمام مشكلات مثل صعوبات التعلّم والتورّط الجنسي المبكّر، والحمل غير المرغوب به.

لكن علينا، رغم كل شيء، النظر إلى تلك الكومة من البيانات بحذر. فليست

مفاجأة أن يكون الأطفال أفضل حالاً في بيت مستقر يطوّقه الحب من الأطفال في بيت ممزّق بالعنف الذي ينتهي بالطلاق. فالمرأة في زواج مضطرب، والتي تأمل في الحصول على الطلاق، لا يتوفّر لديها خيار البيت المستقر الذي يطوّقه الحب. هي بالفعل في زواج مضطرب، وإذا ما كانت قد وصلت إلى مرحلة تطلب فيها الطلاق، فلا شك أنها قد استنفدت كل الآمال في تحسّن أوضاع الزواج. كل ما لديها من خيارات: إما البقاء في ذلك الزواج المضطرب، وإمّا الطلاق. وما تحتاجه هو معلومات عن مدى تفاعل أطفالها مع كلا الخيارين.

تحاول واليرشتين أن تجيب عن هذا السؤال وأن تتلافى التحيّز المحتمل في البيانات عن طريق مقارنة الأطفال من مجموعة البحث بأطفال من خلفيات مشابهة اختارتهم في مجموعة المقارنة. تشمل مجموعة المقارنة مجموعة من الأطفال من أسر قائمة، بعضها على نفس قدر العنف أو الاختلال مقارنة بأسر مجموعة البحث، وبعضها كان فيها الوالدان في المتوسّط (غير سعداء) عبر سنوات زواجهم، رغم اختيارهم للبقاء معاً. بمقارنة أطفال الطلاق بأولئك الأطفال الذين خضعوا لتنشئة مشابهة وملامح حياة أسرية مشابهة لكن دون طلاق، كانت واليرشتين أكثر قدرة على عزل معامل الطلاق ودراسة تأثيره منفرداً على الأطفال:

"واحد من بين كل أربعة من أطفال الطلاق في هذه الدراسة بدءوا في تناول المخدرات والكحوليات قبل عيد ميلادهم الرابع عشر. عند بلوغهم السابعة عشرة، كان ما يقرب من نصفهم يتعاطى المخدرات والكحوليات. مقارنةً بحوالي ٤٠٪ من جميع المراهقين على مستوى الدولة...

الجنس المبكر كان شائعاً للغاية بين الفتيات في الأسر المطلقة.... في دراستنا وجدنا أن واحدة من بين كل أربع فتيات مارست الجنس لأول مرة قبل بلوغها الرابعة عشرة. ما يزيد عن النصف كانوا نشطاء جنسياً ولهم أكثر من شريك جنسي خلال سنوات المدرسة الثانوية. في مجموعة المقارنة، أجّلت معظم الفتيات الجنس حتى السنة الأخيرة من الثانوي أو السنوات الأولى من الجامعة. أمّا اللاتي

مارسن أنشطة جنسية، فقد كانت في إطار علاقة طويلة استمرت في المتوسط ما يزيد عن السنة."(٢٣).

تصف واليرشتين الأدوار المختلفة التي يتقمّصها الأطفال في مرحلة ما بعد الطلاق. بعضهم يتقمّص دور الراعي للإخوة الأصغر أو للأب أو الأم الحزينة، وبعضهم يتقمّص سلوكيات مرتبطة بالأب الغائب أو الأم الغائبة. وهي تُسقط الضوء على أثر الطلاق في تقليص مساحة الوقت الذي يقضيه الطفل عادةً مع أحد من والديه الذي لم يعد يقيم في نفس المنزل، وفي نفس الوقت ينخفض مدى التواصل مع الوالد المقيم والراعي، والذي أصبح يتحمّل مسئوليات أخرى ويحاول بناء حياة خاصة جديدة.

تحذر واليرشتين المُقبلين على الطلاق من عدم التنبّه إلى أن الطلاق لا يعني محو المشكلات التي دمّرت حياة الزوجين سابقاً. فعلى ما يبدو، فإن كلا الوالدين سوف يستمر بقدر ما في رعاية الأطفال، وبالتالي سوف يتفاعلان معاً، وسوف تكون بينهما علاقة ما بعد الطلاق. يعني هذا غالباً أن المشكلات التي سادت في مرحلة الزواج تظل جزءاً هاماً من العلاقة بعد إنهاء الزواج. أشارت واليرشتين إلى حالة أحد الصغار مع أب يؤذي أمّه وأخته إيذاء نفسياً. بعد الطلاق استمر في توجيه هذا الإيذاء العاطفي إلى أبنائه. تقول واليرشتين: " إنّ تجربة لاري تكشف أن الطلاق ليس هو الحل السريع لزواج سيئ، كما يعتقد الكثيرون. فالزيجات التصادُمية غالبا ما تؤدي إلى أسر تصادُمية بعد الطلاق"(٢٤).

كشفت لقاءات واليرشتين مع الأطفال أنهم كانوا غالباً على وعي بعدم سعادة والديهم، أو عراكهم أحياناً، لكن رغم ذلك فقد تمنّى الأطفال بقاء الوالدين معاً وبقاء الأسرة متماسكة. حتى الأطفال الذين كان زواج والديهم غير سعيد بشكل ملحوظ، فقد تعرّضوا لصدمة عند الطلاق، واستمروا فيما بعد يأملون أن يعود والداهم لبعضهما:

"عندما ننظر إلى آلاف الأطفال الذين أجرى معهم زملائي وأنا لقاءات في

مركزنا منذ عام ١٩٨٠، وأغلبهم كان من أسر (غير سعيدة) إجمالاً وانتهت بالطلاق، فإن هناك رسالة واحدة نسمعها بوضوح: الأطفال لا يجدون أنفسهم أكثر سعادة، بل على العكس يقولون بكل وضوح إنّ "اليوم الذي وقع فيه طلاق والديّ هو اليوم الذي انتهت فيه طفولتي"(٢٥).

ربما أن أكثر نواحي دراسة واليرشتين أهمية هو استكشافها أن مشكلات الطلاق خلال الطفولة ليست نهاية المطاف، ولكن مجرد مقدمة لما سوف يواجهه الأطفال بعد البلوغ، وهي الفترة التي ترى فيها واليرشتين الانعكاس الأكثر قسوة(٢٦). فهي تصف تأثير الطلاق على الأطفال وكأنه "تجربة تراكمية" تؤثر على كل مرحلة من مراحل التطوّر، وتصبح آثارها أكثر عمقاً عندما يكبر الصغار ليبدأوا تكوين علاقات عاطفية: "افتقادهم لصورة ذهنية تجمع رجلاً وامرأة في علاقة مستقرة، وذكرياتهم حول فشل والديهم في المحافظة على الزواج تعوقهم بشدة في رحلة البحث عن شريك، مما يقودهم لانفطار القلب أو اليأس."(٢٧).

ليس الأمر متعلقاً بقلة الالتزام والجدية لدى أطفال الطلاق تجاه فكرة الزواج، ولكن على نقيض نظرائهم ممن نشأوا وسط أسر متماسكة، فلدى أطفال الطلاق توقعات أدنى، ونماذج أقل تصوّر لهم كيف يمكن الحفاظ على الزواج ودفعه للنجاح. في الحقيقة أنه بدون النماذج الإيجابية للوالدين المتزوجين، يذهب الأبناء إلى تكرار كثير من أخطاء والديهم، وينتهي بهم المطاف أنفسهم إلى الطلاق، رغم وجود الرغبة القوية في داخلهم نحو زواج مستقر.

تظل واليرشتين حذرة في توجيه النصائح للآباء والأمهات. تقول مؤكّدةً: "أنا لا أعرف أية دراسة بما فيها الدراسة التي أجريتها، تقول إن الطلاق بالضرورة يؤذي الأطفال"(٢٨). كما تشير إلى أن بعض الأطفال أشاروا إلى فوائد انعكست عليهم من التجربة، مثل التحوّل إلى شخص أكثر استقلالاً وأكثر اعتمادية على النفس: "في النهاية نرى أن كثيرا من أطفال الطلاق أكثر قوة من جرّاء المواجهة. فهم

يعتبرون أنفسهم ناجين من تجربة صعبة جعلتهم يتعلمون الاعتماد على قراراتهم وتحمل مسئولية أنفسهم وغيرهم وهم ما زالوا في سن صغيرة"(٢٩).

في النهاية، تحث والبرشتين الوالدين على دراسة قرار الطلاق جيداً واعتباره ملجأ أخيراً. كما تصف بعض الأطفال الذين نشأوا في أسر متماسكة رغم افتقادها للسعادة، وكان لدى الوالدين فيها شكاوى حقيقية من الزواج، وكان لهم أن يفكروا في الطلاق لكنهم اختاروا الإبقاء على زواجهم:

"زواجهم لم يكن متفجراً أو فوضوياً أو غير آمن إلى الحد الذى يجعل زوجاً وزوجة يشعران بأن حياتهما معاً غير محتملة. ما الذى يمكننا أن نتعلمه منهما؟ ... إذا كان ذلك يعبر عن تجربتكما فربّما عليكما التفكير جدياً في البقاء معاً من أجل مصلحة أطفالكما"(٣٠).

قد لا تبدو هذه النصيحة من الصواب السياسي، فهي بالطبع ليس ما يريد كثير من الرجال والنساء المُقبلين على الطلاق سماعه. لكنها نصيحة قيّمة رغم كل شيء.

الاستنتاج

من المهم أن تدرك المرأة الراغبة في الطلاق، والفتاة المُقبلة على الزواج كذلك، أنّ هناك مشكلات ترتبط بالطلاق وتؤثر على الأطفال وعلى الشخصين المطلقين أنفسهما.

لا يعني ذلك أن على النساء تجنّب الطلاق بكل ثمن. فلا شك أن هناك حالات تكون فيها الانعكاسات الإيجابية التي تقع على المرأة وعلى الأطفال من إنهاء زيجة مضطربة أكبر من الانعكاسات السلبية. لكن من المهم للمرأة أن تكون مدركة للعواقب والمشكلات المحتملة التي قد تواجهها هي وأطفالها عند اتخاذ هذا القرار قبل أن تُنهي زيجةً ربما لا تكون بقدر ما تبدو عليه من تعاسة.

9

حقائق الخصوبة

يصيب العقم أكثر من ستة ملايين شخص أمريكي أو حوالى ١٠٪ من السكان فى مرحلة التناسل. بينما تؤثر عوامل عديدة على الصحة التناسلية للفرد، فإن العمر يلعب دوراً رئيسياً فى قدرة المرأة على الحمل.

ضرورة أن يعرف الفرد الحقائق عن صحته وجسده، هى من الأمور التى تحظى بالاهتمام عالمياً. لكن عندما يتعلق الأمر بالتناسل، تطغى مفردات الصواب السياسى على المنطق.

الخصوبة وزيادة السن:

موضوع يتخطى الخطوط الحمراء للصواب السياسي

في عام ٢٠٠١، بدأت الجمعية الأمريكية للطب التناسلي، وهي أكبر منظمة أمريكية لمتخصصي الخصوبة، بدأت حملة إعلانية للتوعية بالعوامل التي تؤثر على خصوبة المرأة. ركزت الإعلانات على أربعة جوانب: التدخين، الأمراض المنتقلة جنسياً، زيادة الوزن، والعمر. وكلها عوامل تؤثر على قدرة المرأة على الحمل.

لم يعترض أي شخص على تسليط الضوء على المشكلات المرتبطة بالتدخين، السمنة، والأمراض المنتقلة جنسياً. بينما تسبَّب تناول عامل السن في إثارة عاصفة نارية.

حملت حافلات نيويورك إعلانات الحملة، والتي كان من بينها إعلان يعرض ساعة رملية على شكل قارورة لبن الرضاعة، وبداخلها لبن ينفد تدريجياً لأسفل

مُمثلاً عامل الزمن. بالطبع كانت الصورة استفزازية شأنها شأن جميع الحملات التوعوية. فالهدف هو دفع النساء لتناول الموضوع، وتشجيعهن على التساؤل والاستزادة من المعلومات حول الأمر.

إلى جانب الصورة كان النص الإعلانى يقدّم حقائق مجرّدة. العنوان "تقدّم السن يقلل من فرصتك فى الإنجاب". وتحت العنوان يستمر النص: "بينما النساء وشركاؤهن هم وحدهم من يمتلكون الحق فى تحديد الوقت الأمثل لهم للإنجاب، أو عدمه، فإن النساء فى العشرينات وبداية الثلاثينات هنّ أكثر احتمالية للحمل. العقم مرض يؤثر على ٦,١ مليون شخص فى الولايات المتحدة الأمريكية."

تملك الغضب من المجلس القومى للمرأة. عبّرت كيم جاندى رئيسة المجلس القومى للمرأة عن سخطها قائلة: "من المؤكد أن النساء يدركن ما يسمونه بالساعة البيولوجية. ولا أعتقد أنّ النساء بحاجة إلى مزيد من الضغوط لإنجاب الأطفال"(١).

لاحقاً، وفى مقابلة أجريت معها أثناء فترة الحملة، أخذت كيم جاندى تكرّر بإصرار أنّ هناك نساء فى الأربعينات ليست لديهن مشكلة للحمل، بينما هناك فتيات فى العشرينات ليس بمقدورهنّ صناعة طفل"(٢).

فى رد فعل آخر أكثر حنكة، أكدت كيم جاندى فى مجلة "أمريكا اليوم" على أهمية أن تحصل النساء على معلومات عن صحتهن: "إن المجلس القومى للمرأة يشجّع الأطباء المتخصصين على العمل على تثقيف النساء حول قضايا الصحّة، لكننا نعتقد أنهم يتحرّكون أحياناً فى الاتجاه الخاطئ - بإلقاء اللوم على النساء وعلى سلوكياتهن لأجل مشكلة تتسبّب فيها عوامل كثيرة، بعضها سلوكى وغالبها ليس سلوكيا. إنّ الجمعية الأمريكية للطب التناسلى تهدف للحصول على دعاية مجانية، وتتعرّض المرأة مرة أخرى لضغوط القلق إزاء جسدها، وللشعور بالذنب نحو قراراتها الشخصية"(٣).

لا توضح جاندى كيف يُمكن لعبارة تقوم على حقائق مُثبتة أن تجعل المرأة تشعر بالذنب نحو قراراتها الشخصية. فالإعلان ببساطة يذكّر المرأة بالقرار الذى تتخذه عندما تقرر تأجيل الإنجاب، وأنه قد يكون لذلك القرار بعض العواقب غير المرغوبة لديها. إن جوهر حرية الاختيار يكمن فى أن تكون على دراية تامة بمزايا كل اختيار. وبدون توافر كل المعلومات الصحيحة، فقد تتخذ النساء قرارات لا تعكس إرادتهن الحقيقية.

هناك سبب وراء الاعتقاد بأن كثيراً من النساء لا تدركن طبيعة القرار الذى تتخذنه عندما يقررن تأجيل الإنجاب. فبرغم اتهامات جاندى بأن الحملة غير المستهدفة للربحية كانت تهدف للانتشار المجانى، أعرب متحدث رسمى للحملة عن أن الجمعية قررت بدء هذه الحملة بعدما أعرب الأطباء عن استيائهم من كثرة ما يواجهون مشاعر الصدمة والإحباط وخيبة الأمل لدى نساء فى أواخر الثلاثينات وفى الأربعينات، عندما تعلم الواحدة منهنّ أن حلمها لإنجاب أطفال قد ذهب أدراج الرياح.

لا تابوو حول مشكلات التدخين

لم تعرب أية مجموعة سواء المجلس القومي للمرأة أو غيره عن استياء من أي نوع ضد إعلانات الخصوبة المناهضة للتدخين، رغم كونه أكثر استفزازاً. إذ يعرض الإعلان صورة قارورة لبن الرضاعة وهي تُستخدم كمطفأة سجائر. العنوان كان عبارة عن تحذير شديد اللهجة: "إذا دخّنت فقد يكون هذا هو استخدامك الوحيد لقارورة لبن الرضاعة".

عندما تعلّق الأمر بالتدخين، لم يُبد أحد منطقاً يشبه منطق جاندي يقوم على أنّ العامة يعرفون بالفعل المخاطر الصحية للتدخين، وأنّه لا حاجة لمزيد من الإعلانات التي تتناول المشكلة، أو أن تلك الإعلانات مُصمَّمة لكي تجعل المدخنين "يشعرون بالذنب" من خياراتهم الشخصية. تضخ الحكومة الفدرالية كميات من المال في حملات التوعية بمخاطر التدخين، رغم أنّ الدراسات تشير إلى أن الأمريكيين بالفعل على دراية جيدة بتلك المخاطر. من الواضح أن الفكرة وراء تكرار الدعاية المضادة للتدخين، هي أن الأمر يتطلب أكثر من مجرّد معرفة الحقائق، فلا بد من تكرار الحقائق مرة وراء مرة من أجل تغيير السلوك.

كما أن حقائق الواقع لا تعكس دراية النساء بحقائق الخصوبة. إذ تمّ تصوير الأمر لكثير من النساء وكأنه بإمكانهنّ تأجيل الإنجاب دون وجود عواقب لذلك، ليتركهنّ ذلك عُرضة للندم في مراحل تالية من العمر. بينما هناك كثير من مواقع الانترنت والمنتديات التي تسمح للنساء بتلقّي ومشاركة المعلومات حول مواضيع الخصوبة وعلاجاتها، فإن الانخفاض الطبيعي في الخصوبة والمصاحب لتقدّم السن نادراً ما يحظى بالتناول في المجلات الشائعة الموجّهة للنساء، خاصة تلك التي تستهدف نساء العشرينات. غلاف مجلة ماري كلير في عددها الصادر في مايو ٢٠٠٥ يحتوي عنواناً تحذيرياً: "في الثلاثين ومصابة بالعقم؟ لِمَ أنتِ في خطر؟". تركز القصة على صعوبة تشخيص حالة تسمى "الفشل المبيضي المبكر" والتي قد تصيب نساء في شبابهن فتجعلهن غير قادرات على الحمل. عمود آخر في عدد

مـارس ٢٠٠٥ من مـجلة كوزموبوليتـان يُلقى الضوء على مشكلة فتاة في الثالثة والعشرين تم تشخيص إصابتها بالفشل المبيضي المبكِّر. تلك المقالات هامة لرفع الوعي عن المشكلات الصحية بين النساء كما تساعد في توعية النساء بأهمية متابعة أمر الخصوبة لديهن، لكنّه لا يقدم الكثير من زاوية حث النساء في العشرينات والثلاثينات من العمر لوضع الانخفاض الطبيعي للخصوبة في الاعتبار. عدد مارس ٢٠٠٥ من مجلة جليمور تقدِّم للقارئة مجموعة نصائح حول "كيف تنجحين في الحمل" و"كيف تتجنَّبين الحمل"، لكنه لا يكاد يمسُّ قضية تزايد صعوبة الحمل مع زيادة السن. النصيحة الثالثة للحمل كانت "أهمية أن تكوني بصحّة جيدة" وهي تشجِّع المرأة على ترك التدخين، تقليل الكافيين والكحوليات، وتحقيق وزن صحي لجسمها. أما علاقة السن بالخصوبة فهي قضية مدفونة في الفقرة الأخيرة. يؤكِّد أحد الأطباء للقارئات "أننا جميعا نعرف نساء فوق الأربعين استطعن الحمل والإنجاب دون مساعدة التكنولوجيا"، يأتي التأكيد قبل توصية بالبدء في التفكير في الحمل قبل سن الخامسة والثلاثين، أو بالأكثر التاسعة والثلاثين.

كذلك فقد تعرضت المسلسلات التليفزيونية التي حققت نجاحاً كبيراً إلى شخصيات نسائية تُصارع مشكلات الخصوبة. في مسلسل "الجنس والمدينة"، تخضع شارلوت إلى علاجات الخصوبة، وتتعرَّض لسقوط الجنين (لإخفاق الحمل) بينما تحاول مغالبة عقبات الخصوبة الطبيعية. في مسلسل فريندز، مونيكا وشاندلر يجدان أنه بسبب انخفاض عدد خلاياه المنوية ومشكلات في رحمها، فلا يُتوقَّع لهما الإنجاب أبداً. في كلا الحالتين، يقرر الزوجان تبنِّي أطفال رضَّع. قد تكون تلك العروض التليفزيونية مفيدة لزيادة وعي النساء بالمشكلات الصحية المحتملة التي تُسهم في الإصابة بالعقم. ولكن مع ذلك، لا ترتبط الحالتان بانخفاض الخصوبة بتأثير السِّن.

عموماً، بدون معلومات جيدة ومتكاملة، قد تتجاهل المرأة التفكير في قضية

الخصوبة حتى تبدأ فى التفكير جدياً فى الإنجاب. وعندها قد تكون الخصوبة قد أصبحت مشكلة بالفعل.

العقم: موضوع غير ذى أهمية للفيمينيست وللدراسات النسوية

الحركة النسوية المنظمة وبرامج الدراسات النسوية لا تحرك ساكناً فى مواجهة نقص المعلومات العامة حول العقم الناتج عن تقدّم العمر. وصفت جولى شاه منسّقة مؤسِّسة "الموجة الثالثة" (وهى مجموعة تمثّل وتروّج لرموز الفكر النسوى من جيل الشباب)، وصفت موضوع الخصوبة والتقدّم فى السن بأنه "ليس مادة للنّقاش"(٤). الموضوع المحورى لدى المجلس القومى للمرأة هو حقوق الإجهاض، أما المعلومات الخاصة بالمشكلات المرتبطة بالعقم والخصوبة فلا وجود لها على موقعهم على شبكة الإنترنت.

تشير عيّنة من الكتب الدراسية المستخدمة فى الفصول التقديمية للدراسات النسوية إلى أنّ موضوع الخصوبة لا يكاد يُذكر. فى كتاب فيرجينيا سابيرو بعنوان "النساء فى المجتمع الأمريكى: مقدمة للدراسات النسوية" يوجد فصل بعنوان "التناسل، الوالدية، العناية بالطفل"(٥). يناقش الفصل النظرة نحو الأمومة، التزايد فى توافر وسائل منع الحمل، التغير الديمغرافى السكّانى كنتيجة لاختيار كثير من النساء تأجيل الإنجاب لوقت لاحق من الحياة، والتحديات الخاصة بتربية الأطفال. خُصّصت اثنتا عشرة صفحة للحديث عن تاريخ وسائل الحماية ومنع الحمل وعن التزايد فى توافرها، أكثر من نصفها يتحدّث عن الإجهاض. لم تناقش سابيرو ولا مرة واحدة خلال حديثها عن تعاظم قدرة النساء على منع الحمل، المشكلات التى تواجهها بعض النساء من انعدام القدرة على الحمل أو الاحتفاظ بالجنين حتى موعد الولادة.

خصّصت هيلارى إم. ليبز فى كتابها "الجنس والنوع" سبع صفحات للدورة الشهرية للمرأة، وصفحتين لاستكشاف إمكانية وجود "دورة" مماثلة لدى الرجال، لكن لا توجد مناقشة عن كيفية تأثير السن على خصوبة المرأة. بعد فقرة عن

الحمل، توقّع المولود،الولادة ومرحلة ما بعد الولادة، والإجهاض، يبدأ القرّاء في القراءة عن انقطاع الطمث. تقول الفقرة "تقريباً عند سن الأربعين، يبدأ مبيضا المرأة في التوقّف عن الاستجابة لتحفيز هرمونات الغدة النخامية لإفراز الاستروجين والبروجسترون"(٦). بعد تناول بعض الأعراض الظاهرية المُصاحبة لانقطاع الحيض، تتعرّض لفقدان الخصوبة: "المرأة في تلك المرحلة تفقد قدرتها على الحمل، وهي القدرة التي تعتبرها ثقافتنا أمراً محورياً في الدورة الأنثوية للمرأة"(٧).

تعتبر ليبز أن ثقافتنا مُتشنّجة فيما يخص خصوبة المرأة. فبينما ترى أنّ القدرة على الإنجاب تحظى بقدر مُبالغ فيه من التقدير والاهتمام، يعكس الواقع أنّ كثيراً من النساء على استعداد لتحمّل الكثير من أجل تحقيق الحمل. افتقاد أولئك النساء لحقائق الخصوبة لن يؤدي بهنّ في النهاية إلا إلى الندم والحسرة.

مواجهة الحقائق

تتوارى حقائق الخصوبة وراء نماذج لنساء تُنجبن وهنّ في الأربعينات من العمر أو بعدها، لما تحظى به تلك النماذج من التركيز والاهتمام. في نوفمبر ٢٠٠٤ أنجبت السيدة أليتا سانت جيمس توءماً وهي في الخامسة والخمسين من العمر. لقيَ الحدث تغطية صحفية ضخمة في نيويورك، حيث وُلد التوءم، وفي مختلف أرجاء أمريكا. تناولت بعض التغطيات الإعلامية الطريق الصعب الذي سلكته هذه الأم من أجل تحقيق الحمل، في حين لم تكترث تحقيقات إعلامية أخرى لتلك التفاصيل وكأنها غير ذات أهمية. غالباً ما تعرض برامج التسلية التليفزيونية والمجلات قصصاً عن المشاهير الذين يُنجبون في سن متأخرة. لكن نادراً ما يناقشون التحديّات التي يواجهها هؤلاء المشاهير في سبيل الحمل، أو التدابير باهظة التكاليف التي كان عليهم أن يتحملوها من أجل حدوثه. من المهم للغاية أن تتفهّم المرأة أنّ إنجاب طفلي أليتا سانت جيمس - كلّفها ثلاث سنوات من علاجات الخصوبة المُكثّفة التي تكلّفت خمسة وعشرين ألف دولار أمريكي(٨).

لا تكذب كيم جاندى فى زعمها أن بعض النساء يتحقق لهنّ الحمل بسهولة وهنّ فى الأربعينات، بينما أخريات فى العشرينات قد يتطلب منهنّ الأمر المناضلة ضد مشكلات العقم. هناك أيضاً أشخاص يدخّنون علبة سجائر كاملة يومياً ويعيشون حتى يبلغوا التسعينات من العمر، بينما يقع من لا زال فى العشرينات من عمره فريسة للمرض رغم نمط حياته الصحّى. إن حقيقة أن الاستثناءات موجودة لا تعنى أن على النساء تجاهل الدراسات الطبية، وافتراض أنّهنّ سوف تكنّ من الفئة المحظوظة التى تشذ عن القاعدة.

إذن ما الحقائق حول موضوع الخصوبة؟

طبقاً لإحصاءات الجمعية الأمريكية للطب التناسلى، فإنّ واحداً من بين كل ثلاثة من الأقران تكون فيهم المرأة فوق سن الخامسة والثلاثين سوف يعانى من مشكلات الخصوبة. ببلوغ الأربعين تعجز اثنتان من بين كل ثلاث نساء عن تحقيق الحمل بشكل طبيعى(٩). وطبقاً لمؤسسة ريزولف، فإن المرأة وهى فى أواخر العشرينات أقل خصوبة بنسبة ٣٠٪ مما كانت عليه فى بداية العشرينات.

تفسّر الجمعية الأمريكية للطب التناسلى علاقة السن بانخفاض معدّل الخصوبة كما يلى:

"برغم أن العمر المتوسط لانقطاع الحيض هو ٥١، فإن القدرة التناسلية للمرأة تصل ذروتها فى أوائل العشرينات، وتبدأ فى الانخفاض التدريجى بعد ذلك. هناك فقدان تدريجى للخصوبة لدى المرأة بامتداد العمر، بحيث يزداد معدّل هذا الانخفاض بشكل ملحوظ بعد سن ٣٥"(١٠).

إذن فامرأة بصحّة جيدة فى الثلاثين من عمرها أمامها فرصة ٢٠٪ للحمل فى شهر ما. بعد مرور عشر سنوات، عندما تصبح فى الأربعين، تبلغ فرصتها فى الحمل ٥٪ فقط(١١).

سبب هذا الانخفاض فى الخصوبة بسيط. فالمرأة تولد برصيد محدّد من البويضات التى سوف تُنتجها طوال حياتها، وهذا الرصيد يستنفد مع الزمن.

فبويضاتها أيضاً تشيخ، وتقل في جودتها، فتنخفض فرصتها أمام حدوث التلقيح الناجح. إلى جانب أنّ الحمل يصبح أكثر صعوبة مع تقدّم عمر المرأة، فإن احتمالية وقوع خلل ما أثناء الحمل تزيد هي الأخرى. فقط واحدة من بين كل عشر نساء تحت الثلاثين تعاني من سقوط الحمل. عند بلوغ الأربعين، تفقد واحدة من بين كل ثلاث نساء جنينها أثناء الحمل.

بتقدّم العمر ، تزيد كذلك إمكانية حدوث مشكلات أخرى. فالبويضات الأكبر سناً أكثر عرضة للاحتواء على تشوّهات جينية، مما يجعل فرصة ولادة طفل يعاني من متلازمة داون، أو تشوهات كروموسومية أخرى، أكثر شيوعاً(١٢).

بالطبع يجب أن تُدرك المرأة التي تواجه مشكلات الخصوبة أن هناك علاجات يمكنها المساعدة. كتيّب الجمعية الأمريكية للعقم بعنوان: "ما الذي لم تعرفيه من والدتك عن الخصوبة.. لأن أحدا لم يخبرها به" يقدّم الإحصائية المطمئنة التالية: "ما يقرب من ٩٠٪ من الأقران الذين يعانون من العقم ينجحون في تكوين أسرة بها أطفال بمساعدة سلسلة ضخمة من العلاجات الطبيّة المتقدمة، بما في ذلك التبرّع بالخلايا المنوية والبويضات"(١٣).

لكن مع ذلك فيجب الاعتراف بأنّ كفاءة تلك العلاجات تنخفض هي الأخرى مع تقدّم السن. فالتخصيب المعملي ينجح في ثلث المرات تقريباً عندما يكون سن المرأة تحت الثلاثين، وما يقرب من ٣٠٪ من المرات عندما يكون سن المرأة في منتصف الثلاثينات، لكن فقط ٥٪ إلى ١٥٪ من المرات عندما يكون عمر المرأة فوق الأربعين(١٤). بل وربّما لا تعكس تلك الإحصائيات الواقع الفعلي، لأنّ كثيراً من عيادات الخصوبة لا تقدّم محاولاتها العلاجية إلى النساء فوق سن مُعين، وهو تقريباً الرابعة والأربعون.

قد تكون هناك اكتشافات مُذهلة جديدة على مقربة منّا. وقد تشير بعض الدراسات إلى أن فُرص الحمل لدى النساء في عمر مّا تزيد أو تقل عن تقديرات الجمعية الأمريكية للطب التناسلي. لكن يظل على المرأة أن تضع في اعتبارها

الحقائق المجرّدة عن التغيّرات المصاحبة لتقدّم السن، وعن تضاؤل قدرتها التناسلية مع الوقت. قد ترغب المرأة في متابعة الاكتشافات الطبية الجديدة، لكن عليها الحذر من افتراض أن الطب سوف يكون قادراً على تغيير الواقع لإحداث فارق ملموس.

تبعات عدم الإلمام بالحقائق

إذا كانت كل النساء على وعي بكيفية تأثير العمر على الخصوبة، فقد تكون كيم جاندي محقّة في زعمها أنّ الإعلانات التحذيرية من المشكلات المرتبطة بالعمر قد تكون مجرد استفزاز لا طائل منه. وعندها يكون قرار النساء اللاتي تخترن تأجيل الإنجاب هو مخاطرة مدروسة. كما أنّ النساء اللاتي لم يكن الإنجاب أحد خياراتهن – سواء بسبب عدم وجود شريك او لظروف حياتية أخرى – لن تشكّل لهنّ تلك الحملات التذكيرية سوى إزعاج وضيق بتذكيرهنّ بافتقاد الأطفال.

لكن على العكس، تُشير الاستطلاعات إلى وجود قصور فعلي في إدراك كثير من النساء للعوامل التي تؤثر على الخصوبة. أجرت الجمعية الأمريكية للعقم استطلاعاً شمل ١٢٣٨٣ امرأة، وجد أن ٨٨٪ منهنّ بالغن في تقدير العمر الذي تبدأ عنده الخصوبة في الاضمحلال بخمس إلى عشر سنوات(١٥). ما يقرب من النصف افترضن خطأً أن مظاهر الصحّة العامّة هي مؤشر على الخصوبة الجيدة.

من المهم تقديم الحقائق لهؤلاء النساء بحيث تستطعن اتخاذ قرارات واعية. لكن لسوء الحظ، نتيجة للهجمة المضادة التي نالتها الحملة الإعلانية في ٢٠٠١، رفضت دور السينما والمراكز التجارية في سان فرانسيسكو، بوسطون، هيوستون، وواشنطن العاصمة عرض إعلانات الحملة مرة أخرى في عام ٢٠٠٢ عندما أرادت الجمعية الأمريكية للطب التناسلي تكرارها. أعربت تلك المراكز عن تفضيلها لحملات إعلانية "صديقة لجو التسوّق" أو "مُشيعة للبهجة".

طب الخصوبة هو صناعة تبلغ قيمتها ٢,٧ مليار دولار أمريكي(١٦). وتقدّر الجمعية الأمريكية للطب التناسلي أن ٣٠٠ ألف من الأقران يخضعون حالياً للعلاج من العقم.

لكن الإحصائية تحجب ملامح الحسرة الحقيقية من القصّة. في عام ١٩٩٨، عزمت سيلفيا آن هيوليت على إعداد كتاب "الاحتفال بإنجازات جيل الطفرة – الجيل الأول من النساء الذي حطّم الحواجز وقدّم رموزاً قوية في مجالات استحوذ عليها الرجال فيما قبل"(١٧). خلال إجرائها للمقابلات، اكتشفت هيوليت أنه "ولا واحدة من أولئك النساء لديها أطفال"، بل والأكثر إزعاجاً أن "أياً من تلك النساء لم تختر ألا يكون لديها أطفال"(١٨). عندما أدركت ذلك، غيرت هيوليت مسار دراستها إلى التركيز على موضوع اختفاء الأطفال من حياة النساء ذوات المهن الناجحة.

قابلت هيوليت العديد من النساء الناجحات في محاولة لاستيعاب ما جعلهنّ بلا أطفال، وعبرت عن صدمتها لمدى الحسرة والندم اللذين تعانيهما أولئك النساء لعدم إنجابهنّ:

"لقد صُعقت مما سمعته. فقد افترضت عند شروعي في إجراء تلك المقابلات أنه إذا كان الأمر قد انتهى بأولئك السيدات الناجحات المستقلات بدون أطفال، فلا شك أن ذلك كان قرارهنّ من البداية. وقد كنت مُستعدة تماماً لاستيعاب أنّ التحديات المرتبطة بحياة مهنية صاخبة جعلت تضحيتهنّ بفكرة الأمومة قراراً يسيراً. لكن لم أجد شيئاً أكثر بعداً عن الحقيقة من توقعاتي تلك. عندما تحدثت مع أولئك النساء عن الأطفال، كان إحساسهن بالخسارة واضحاً. أمكنني رؤيته في وجوههن، وسماعه في أصواتهن، والإحساس به في كلماتهن"(١٩).

واحدة من أولئك النساء فائقات النجاح، والتي ليس لديها أطفال، تحدّثت عن تسلّل فرصة الإنجاب من بين يديها لتتركها في وضع لا تملك فيه اختياراً.

بالإضافة إلى أولئك المقابلات، اشتركت هيوليت في عام ٢٠٠١ مع مؤسسة هاريس إنتراكتيف والمجلس القومي للوالدية في إجراء دراسة تستهدف الـ ١٠٪ الأعلى دخلاً بين النساء بعد تصنيفهنّ ضمن مجموعتين طبقاً للفئة العمرية: مجموعة ما بين الثمانية والعشرين حتى الأربعين، ومجموعة ما بين الواحد والأربعين حتى الخامسة والخمسين. تم تقسيم كل مجموعة إلى فئتين: فئة "عالية الدخل"، وهي

المجموعة التى تحقق دخلاً سنوياً يتراوح بين [illegible] ألف حتى ٦٥ ألف دولار. وفئة "فائقة الدخل"، وهى التى تحقق ما يزيد عن ١٠٠ ألف دولار دخل سنوى.

أظهر الاستطلاع أن ٣٣٪ من النساء من الفئة "عالية الدخل"، وما يقرب من نصف النساء من الفئة "فائقة الدخل" فى عالم الأعمال الأمريكية كنّ بلا أطفال وهنّ فى سن الأربعين. على النقيض، ربع الرجال فقط من الفئة "عالية الدخل"، وحوالى ١٩٪ من الفئة "فائقة الدخل" (بالنسبة للرجال، تحقق ما يزيد عن ٢٠٠ ألف دولار دخل سنوى) كانوا بدون أطفال وهم فى سن الأربعين(٢٠).

أكّدت الدراسة أيضاً أن غياب الأطفال من حياة غالبية هؤلاء النساء لم يكن نتيجة قرار مُسبق. إذ طُلب من كل امرأة تناولتها الدراسة أن تعود بالذاكرة إلى فترة إنهاء الدراسة الجامعية، وأن تتذكّر ما إذا قد كانت لديها الرغبة آنذاك فى الأطفال. أعربت ١٤٪ منهن فقط أنهن بالتأكيد لم يكنّ راغبات فى الإنجاب آنذاك. كما وجدت الدراسة أنّ واحدة من بين كل أربع من النساء اللاتى أنجبن كانت تتمنى إنجاب عدد من الأطفال أكثر(٢١).

لم تستوعب كثير منهنّ بعد أن إنجاب الأطفال لم يعد شيئاً محتملاً فى حياتهنّ. أمر محزن أنّ ما يزيد على ربع النساء من الفئة "عالية الدخل" وثلث النساء من الفئة "فائقة الدخل" فى المجموعة العمرية ما بين الواحد والأربعين إلى الخامسة والخمسين فى دراسة هيوليت ما زالت تُمنّى نفسها بالإنجاب. استنتجت هيوليت أنّه : "بوضع كل الاحتمالات المتاحة أمام تلك النساء للحمل وإنجاب الأطفال، فإن إجاباتهنّ لا شك تعكس شجناً أمومياً ولهفةً بالغة على الأطفال."(٢٢).

وجد اقتراع للرأى أجرته مؤسسة جالوب عام ٢٠٠٣ دلائل مشابهة على تفشّى الندم بين من ليس لديهم أطفال. ما يقرب من ثلث الأمريكيين فوق سن الأربعين ليس لديهم أطفال، ربعهم فقط يؤكد أنه لو عاد به الزمان للوراء فسوف يظل غير راغب فى إنجاب الأطفال. فى مقابل ٤٦٪ منهم يتمنّون لو كان لديهم طفلان، ١٠٪ يتمنون لو كان لديهم طفل واحد، و١٥٪ يتمنون لو كان لديهم ثلاثة أطفال أو أكثر(٢٣).

ما الذي يعنيه ذلك للنساء؟

عندما تُدرك المرأة الحقائق المحيطة بالخصوبة، فماذا عليها أن تفعل؟ بالطبع لن تهرول كل امرأة في الثلاثين من عمرها سعياً وراء الحمل والإنجاب. لكن على المرأة أن تسعى لمعرفة المزيد حول ما يخص خصوبتها، ليس فقط من ناحية تأثير العمر، ولكن أيضاً من حيث الوزن، والتدخين، والأمراض المنتقلة جنسياً. فقط عندما تتسلّح بتلك المعرفة، تستطيع المرأة تحقيق أهدافها بشكل أفضل.

واحدة من النساء من الفئة "عالية الدخل" اللاتي التقت بهنّ هيوليت من خلال الدراسة السابقة، قدّمت نصيحة لغيرها من النساء قائلة:

"اسألي نفسك ما الذي تتوقعينه أن يجلب لك السعادة وأنتِ في الخامسة والأربعين. واسألي نفسك هذا السؤال مبكراً بحيث يكون لديكِ فرصة لتحقيق ما تريدينه. تعلّمي أن تكوني استراتيجية فيما يخص حياتك الشخصية، تماماً كما تفعلين مع حياتك المهنية"(٢٤).

إنّها بالفعل نصيحة جيدة. فبالإضافة إلى التفكير الجيّد في الأولويات، على المرأة أن تتكلم مع طبيبها، ومع مقدمي الرعاية الصحية لها. على النساء مراقبة الطفرات الطبية، لكن مع إدراك القدرات المحدودة لتلك العلاجات الجديدة، حتى لا يصيبهنّ الأمل الزائف حول الفعالية المحتملة لتلك العلاجات.

إنه موضوع حساس سوف يتطلب من النساء التفاعل مع الذات، والبحث داخل أنفسهنّ، واتخاذ قرارات صعبة. لكن لا فائدة تُرجى من تجاهل الحقائق أو ترك أنفسنا للاعتقاد بأن تأجيل الإنجاب أمرٌ لا عواقب له. فكما هو الحال في مختلف نواحي الحياة، المعرفة تمنحنا القوة، وهي مفتاح مساعدة النساء على اتخاذ قرارات تتماشى مع اهتماماتهن ومصالحهن على المدى الطويل.

10

الإجهاض

غالباً ما تقتصر المناقشات التي تتناول الإجهاض على الجوانب الأخلاقية، وما إذا كانت العملية مشابهة للقتل. فأنصار "حق الحياة" يعتقدون أن الإجهاض هو قتل كائن بشرى قبل ولادته، له حقوق تستحق الحماية الحكومية. على النقيض، [illegible] العقوقيّون من أنصار "حق الاختيار" أنّ الإجهاض هو إجراء طبى ضرورى للنساء لتمكينهن من السيطرة على حياتهن ومصائرهن.

هذا النقاش ضرورى بقدر ما هو جدلي، رغم كونه يغفل عن كثير من الجوانب الهامّة التي تحيط بالإجهاض. فالمناقشات التي تدور حول مشروعية الإجهاض غالباً ما تقوم على بعض الفرضيات الخاطئة. إذ عادةً ما تتلقّى الفتيات على وجه الخصوص وجهة نظر أحادية (حق الاختيار) والتي تواليها برامج الدراسات النسوية والإعلام بشكل عام. غير أنّه من المهم تقديم وجهتي نظر الجانبين بشكل متكافئ وعادل، من أجل إنشاء مناخ صحّي للحوار، واستيعاب متكامل لجوانب الموضوع.

لا يحاول هذا الفصل مناقشة مشروعية الإجهاض. بدلاً عن ذلك، سوف يستكشف بعض المعلومات المنقوصة التى تتلقاها النساء الشابات حول الإجهاض، كما يبحث فى بعض الجوانب التى نادراً ما يتعرض لها الجدل الاجتماعى القائم.

تأييد حق الحياة ليس مُناهضة للمرأة

تعمل كورسات الدراسات النسوية يداً بيد مع منظمات الحركة النسوية طبقا لأجندة سياسية وتنظيمية، ويقع حق الإجهاض فى مركز تلك الأجندة.

بلا شك، من المهم للنساء تفهّم كيفية تأثير التعديلات القانونية الخاصة بالمسائل التناسلية عليهنّ على مدار التاريخ، والتفكير فى الحُجج الداعمة لبقاء الإجهاض أمراً مشروعاً. الحجج التى تدعم الموقف الحقوقى المؤيِّد لحق الاختيار تتلخّص فى:

- أن تحقيق السيطرة على الجانب التناسلى تُمكّن النساء من رسم ملامح حياتهن ومصائرهن.

- أنّه ليس على المرأة غير المستعدة للأمومة – سواء بسبب السن، عدم وجود شريك، أو خطط حياتية أخرى– أن تصبح أماً على عكس رغبتها.
- أنّه لَمِن القسوة استجلاب أطفال إلى هذا العالم ليكونوا فقراء أو غير مرغوبين.
- حيث إن الحمل حدث يقع داخل جسد المرأة، فمن حقها تقرير مصيره بين الاستمرار أو الإنهاء.

تتلقّى النساء دوريا تلك الحجج لدعم حق الإجهاض، سواء في الحرم الجامعي أو في وسائل الإعلام الجماهيري. لكن النساء، وخاصة الطالبات، في حاجة أيضاً لسماع وفهم وجهة نظر الطرف الآخر، والتي لسوء الحظ نادراً ما يتم استعراضها في كثير من أدبيات الدراسات النسوية وفي وسائل الإعلام الجماهيري، وإذا تم التعرّض لها فغالباً ما يكون بقدر من السخرية.

كتاب "مقدمة للدراسات النسوية: التمايز الجنسي فى عالم متغير" يحتوى ستة مواضيع فى فصل "تحديد السكان والحقوق التناسلية: التكنولوجيا والقوة". ولا واحد من بين تلك المواضيع يقدّم وجهة نظر أنصار حق الحياة. يتناول الموضوع ما طرأ على القضايا التناسلية من تغيّرات عبر التاريخ، بما فى ذلك ما أدّت إليه التطورات فى تكنولوجيا التناسل من جعل وسائل الحماية ومنع الحمل والإجهاض أكثر تداولاً. كما يتناول الاستخدام الإكراهى البشع للإجهاض والتعقيم تحت شعار تحديد السكان أو لأهداف عنصرية. جميع المواضيع ركّزت على حقوق المرأة. لم يتعرض أى منها لفكرة أن الجنين، أو طفل ما قبل الولادة، لديه حقوق هو الآخر.

أما كتاب "قضايا فى الفكر النسوى : مقدمة للدراسات النسوية" الذى كتبته شيليا روث فهو يعكس مثالاً فاضحاً لكيفية تشويه وجهة نظر أنصار حق الحياة إذ تعتبر أنّ موقفهم قائم على نزعة شريرة لقمع النساء، وتصوّر مخاوف أنصار حق الحياة من الإجهاض بأنها ليست أكثر من سحابة دخان:

"إنّ القضية هى قضية اختزال المرأة فى "ماكينة ولادة". قضية تجاهل أنّ النساء هن أيضاً بشر، أنّ لهن احتياجات، ومشاعر، وأهدافاً، وقيماً، حتى فيما يخص الجوانب التناسلية. هذه مفاهيم خطيرة لأنها تشكّل قلب الحركة المناهضة للإجهاض. إنّ ما يُمكّن الحملة المضادة لحق الاختيار من الاستمرار هو أنّها تقوم على مناورة مزدوجة: محو إنسانيتنا كنساء من جهة، ومناورة مضادة ترفع الجنين إلى منزلة "إنسان" من جهة أخرى. ذلك ما يجعل أحاديثهم مُؤثرة برغم أنها غالباً مُزيفة وخادعة...

لسنوات عديدة وبقوة متزايدة، نفث المناهضون للحركة النسوية وحق الاختيار سحابة دخان تُخفى ملامح أجندتهم الحقيقية: إحكام السيطرة على حياتنا كنساء، بالسيطرة على عزيمتنا، وعلى حقنا فى اتخاذ القرارات لأنفسنا، وعلى مصائرنا الشخصية والاقتصادية والاجتماعية."

ليست تلك بالطبع هي نفس الطريقة التي يشرح بها مؤيدو حق الحياة موقفهم المناهض للإجهاض. هم عادةً أشخاص يؤمنون بأن الحياة تبدأ عند اللحظة الأولى لتكوين الجنين، وأن لذلك الذي لم يولد بعد حقوق.

ربما لا تختلف مع ذلك الرأي. وقد ترى أنه لا ينبغي اعتبار الكائن الذي لم يولد بعد إنساناً متكاملاً، وأن حق الحياة لا يكون إلا بعد الولادة (أو على الأقل حتى مرحلة معينة من التطوّر، كأن يكون قادراً على الحياة خارج الرحم). لكن مع ذلك فمن الجدير وضع وجهة نظر الجانب الآخر في الاعتبار، وتناولها خاصةً في السياق التعليمي.

بالطبع سوف تعترض النساء من أنصار حق الاختيار على الكتب والأدبيات التي تصف موقفهن بأنه نابع من شهوة دموية وكراهية شديدة للأطفال، وليس مجرّد اهتمام صادق بحقوق المرأة.

غالباً ما يبدأ تناول الإجهاض في مجلات النساء وفي الإعلام بافتراض أنّ معظم النساء الشابات هنّ - أو ينبغي أن يكنّ - مؤيدات لحق الاختيار. عدد أغسطس ٢٠٠٥ من مجلة جليمور يحتوي مقالاً بعنوان "الاختفاء الغامض للفتيات بين أنصار حق الاختيار". وهو يقدم تحليلاً جاداً للتغير في ميول النساء الشابات. فرغم أنّ غالبيتهن قد أيّدن حق الإجهاض غير المقيّد قبل عشر سنوات، فقد أصبح لديهن الآن تعاطفاً أكبر نحو وجود ضوابط على الإجهاض. يتناول المؤلف العوامل التي أثرت على هذا التغيّر، بما في ذلك الثقة المتزايدة في وسائل الحماية ومنع الحمل، والقبول المتزايد لفكرة أن الجنين هو كيان إنساني، خاصة بعد شيوع صور الأشعة الصوتية للأجنة وانتشارها.

باطن المقال يشير إلى أن النساء على خطأ في هذا التحوّل في الموقف، أو أنّهنّ ينحرفن عن الموقف "الطبيعي" للمرأة. كما يرى أن تأييد وجود ضوابط على الإجهاض من باب الترف الناتج عن كون الإجهاض حالياً متاحاً ومشروعاً. فإذا

تغيّر ذلك، كما يقول المقال، فإن أولئك المناهضين لحق الإجهاض سوف يعودون إلى دعمه من جديد دون أدنى شك. ينتهي المقال بعرض اقتباس من كلمات جلوريا فيلت رئيسة تنظيم الأسرة، والتي تؤكّد فيها أنه إذا تمّ فرض ضوابط على الإجهاض، فسوف تبدأ النساء مرة أخرى في النزول إلى الشارع والتظاهر ومساءلة الفتيات "لم الانتظار؟".

عدد سبتمبر ٢٠٠٤ من مجلة كوزموبوليتان كان أكثر مكراً. فتحت عنوان "كيف يسرقون حقوقك؟" كتبت ليز ويلش عن "انتهاك حقوق المرأة" المتأصّل في حكومة بوش، ودعمها لسياسات مؤيدة لحق الحياة. تحذر ويلش النساء: "تماماً كما أعطت المحكمة العليا للنساء الحق في الاختيار (الحق في الإجهاض) سنة ١٩٧٣، يمكنها أن تسلب هذا الحق في ٢٠٠٤ أو ٢٠٠٥". يختتم المقال بمطالبة النساء بالتصويت لصالح المرشح الرئاسي الذي يؤيّد حق الاختيار. أمّا عدد أبريل ٢٠٠٤ من مجلة جليمور، فقد احتوى على دعوة للتعبئة العامة على صفحة كاملة بعنوان "الحقوق الأساسية للمرأة - دافعي عنها". المقال يحث النساء على المشاركة في مسيرة ضخمة في واشنطن تنادي بحق الإجهاض. من المؤكد أن قدراً مشابهاً من الحبر لم يسبق أن يكتب دعوات للمشاركة في أي حدث ينادي بحق حياة الأجنة.

هذا العرض المتحيّز يسيء إلى فتياتنا. فكلا الجانبين سواء من أنصار حق الحياة أو من أنصار حق الاختيار لديهم معتقدات تقوم على رؤية قِيَميّة معينة. وينبغي أن تتاح الفرصة أمام النساء للمقارنة بين حجة كلا الجانبين ومنطقهما، لا أن يتم عزلهنّ عن الجدل الدائر وإطعامهن دعاية أحادية بالإكراه.

الدور الحقيقي لقضية رو - ويد الشهيرة

تلك القضية هي قضية المحكمة العليا الأكثر شهرة اليوم، وهي ساحة المعركة في موضوع الإجهاض. حماية أو إلغاء القرار الصادر فيها هو الهدف الرئيسي للنشطاء على كلا الجانبين. وقعت أحداثها عام ١٩٧٣ وصدر فيها القرار التاريخي بمنح النساء حق الإجهاض.

في أبريل ٢٠٠٤، انطلق ما يقرب من مليون امرأة ورجل أمريكي إلى واشنطن للمشاركة في مسيرة نظمتها الجماعات النسوية ومن بينها المجلس القومي للمرأة ومجموعة "الغالبية النسويّة". انعقد الحدث في المركز التجاري القومي تحت عنوان "مسيرة من أجل حياة النساء"، وكان دعوة للتعبئة العامة من أجل هزيمة الجمهوريين والرئيس بوش، والدفاع عن مكتسبات قضية رو-ويد، حيث تمّ اعتبار كلا المهمتين هدفاً حيوياً لتمكين النساء.

عند مناقشة الإجهاض ودور المحكمة العليا، من المهم أن نتفهّم ما الذي قد يحدث إذا ما ألغت المحكمة حكمها في القضية رو ضد ويد. فعلى نقيض أغلب الشعارات، فإن إلغاء قرار رو ضد ويد لا يعني أن يصبح الإجهاض ممنوعاً في الولايات المتحدة الأمريكية. لكنه قد يمنح الكونجرس والهيئة التشريعية بكل ولاية مجالاً أوسع لوضع أو تعزيز ضوابط على الإجهاض. للغالبية العظمى من النساء الأمريكيات، فلن يكون لذلك سوى تأثير ضئيل على أرض الواقع.

قام مركز الحقوق التناسلية، وهو المنظمة الرائدة في مجال المطالبة بحق الإجهاض، بتحليل القوانين الموجودة في الولايات المختلفة، واستنتج أن[1]:

- إحدى وعشرين ولاية "أكثر عرضة" لخطر وضع بعض الضوابط على الإجهاض إذا ما تم إلغاء مُكتسبات قضية رو-ويد. بعض تلك الولايات لديها قوانين للنشر تمنع الكتب تُروّج للإجهاض، بحيث إن إلغاء مُكتسبات رو سوف يُعزّز من تلك الضوابط والقوانين. أمّا بقية تلك الولايات فبها هيئات تشريعية تميل لتمرير قوانين جديدة تحُد من الإجهاض.
- عشرين ولاية أخرى لديها نصوص عن حق الإجهاض في دستورها يجعلها غير مُهددة بوضع تشريعات جديدة ضد الإجهاض.
- لا يمكن الجزم بما قد يحدث في الولايات التسع المتبقية وأنّ وضعها غير واضح.

ترى مجموعات أخرى أن إلغاء قرار رو-ويد قد يكون له تأثير ضعيف، على الأقل في البداية. فمجموعة مثل "صندوق الدفاع التشريعي عن الحياة" وهي مؤسسة لا تستهدف الربحية ، أجرت تحليلاً مثيلاً ووجدت أن سبع ولايات فقط (لويزيانا، ميشيجان، أوكلاهوما، رودأيلاندساوث داكوتا، ويسكونسين، وأركانساس) بها قوانين لنشر الكتب تمنع كتبا تُروِّج للإجهاض، وبالتالي قد تتأثر بشكل مباشر بإلغاء قرارات رو. وأنّه في كثير من الولايات الأخرى، غالباً ما سوف يتم اتخاذ موقف نحو تفعيل ضوابط جديدة للإجهاض.

السيناريو المُفترض لما بعد إلغاء قرارات رو، طبقاً لتلك التحليلات، هو سيناريو يكون فيه الإجهاض مسألة تخضع لسيطرة الولاية. من الممكن اتخاذ تشريعات فيدرالية مُلزمة للجميع، لكن الأكثر احتمالاً هو أن الأمر سوف يصبح بيد الهيئة التشريعية لكل ولاية لكي تحدّد موقفها نحو الإجهاض. النساء في القطاعات الأكثر ليبرالية – مثل الشمال الشرقي والساحل الغربي – من المحتمل ألا يشهدن تغييرات تُذكر حول الإجهاض. أمّا النساء في القطاعات الأقل حماساً لحقوق الإجهاض، مثل الوسط الغربي والجنوب، وربما تواجهنّ ضوابط جديدة.

يثير احتمال فرض توجّه فيدرالي نحو الإجهاض مخاوف ضخمة عند كثير من النساء أنصار حق الاختيار، خاصة في الولايات "الحمراء" المحافظة. على النقيض فهو يطرح كثيراً من الأمل في قلوب النساء أنصار حق الحياة، حيث يتوقّعن أنّ إلغاء قرارات رو-ويد قد يُقلّل من شيوع عمليات الإجهاض وانتشارها. على كل حال، من المهم أن تدرك النساء من كلا الجانبين أن إلغاء قرارات رو لا تعني نهاية المعركة حول الإجهاض. ولكنه مجرد انتقال للمعركة من ساحات المحاكم والحيّز الفيدرالي إلى الهيئات التشريعية والتشاورية في كل ولاية على حدة.

الإجهاض حول العالم: أوروبا ليست ليبرالية بقدر ما نعتقد.

تحظى أوروبا بسمعة أنّها أكثر ليبرالية من النواحي الاجتماعية – دعم زواج المثليين، الإنجاب خارج إطار الزوجية، الجنس العابر الكاجوال – مقارنة بالتزمّت

الأمريكي. قد يندهش الكثيرون لمعرفة أنه فيما يخص الإجهاض، فإن الدول الأوروبية غالباً ما تمتلك سياسات حظر أكثر شدة من تلك الموجودة حالياً بالولايات المتحدة الأمريكية.

في إنجلترا، الإجهاض مشروع خلال الأربعة وعشرين أسبوعاً الأولى من الحمل إذا كان خطر استمرار الحمل على الأم أو أطفالها الموجودين (جسدياً او نفسياً) أكبر من مخاطر إنهائه. كذلك يُسمح بالإجهاض بعد الأربعة وعشرين أسبوعاً الأولى (تقريباً الشهر الخامس) فقط إذا كانت هناك خطورة من استمرار الحمل على حياة المرأة، أو كان هناك دليل قطعي على وجود تشوهات جنينية شديدة، أو خطر من حدوث ضرر "شديد" جسدي أو نفسي على المرأة، مع اشتراط أن يتفق طبيبان على الحاجة للإجهاض[٢].

الإجهاض غير قانوني في أيرلندا ما لم تكن هناك خطورة على حياة الأم[٣]. وفي السويد، يُسمح بالإجهاض فقط حتى الأسبوع الثامن عشر، بعدها يقتصر السماح به على "الظروف غير الاعتيادية"[٤]. في فرنسا – والتي غالباً ما تنظر إليها باعتبارها منارة الليبرالية – يُسمح بالإجهاض حتى الأسبوع الثاني عشر من الحمل[٥].

من الواضح أن الأمريكيين ليسو وحدهم من يحاولون إيجاد توازن بين حقوق الطفل غير المولود وبين حقوق المرأة. وبينما يحاول الإعلام الأمريكي دائما تصوير الحركة المؤيدة لحق الحياة في أمريكا وكأنّها نتوءات "اليمين الديني" المتشدّد، فإن قدراً مشابهاً من الاهتمام بحياة الأجنة يظهر بوضوح في تلك الدول الأوروبية الأكثر علمانية.

الإجهاض كقضية صحية

ينتهي أكثر من مليون حمل سنويا بالإجهاض[٦]. يقدّر الباحثون أن ما بين ثلث ونصف النساء في أمريكا تتعرّضن للإجهاض قبل بلوغهن سن الخامسة والأربعين[٧]. نصف عمليات الإجهاض تجرى على نساء أصغر من الخامسة والعشرين. واحدة من بين كل خمس عمليات إجهاض تُجرى لفتاة مراهِقة. لكن

بينما يتم تناول الإجهاض غالباً من وجهة نظر أخلاقية، فإنه أيضاً قضية صحيّة. فإجراء ما يقرب من نصف نساء أمريكا لعملية الإجهاض فى حياتهن يعنى أنّه من الضرورى النظر فى انعكاسات الإجهاض على صحة المرأة.

غالبية الدراسات تشير إلى أن الإجهاض عملية طبيّة آمنة بشكل عام، خاصة عند إجرائها في مراحل مبكرة من الحمل. فطبقا لمعهد آلان جوتماكر، لا يعاني من مضاعفات حقيقية للإجهاض – مثل التقاط عدوى أو نزيف أو تلف في الرحم – سوى أقل من ١٪ من النساء اللاتى يجرى إجهاضهن. عادةً ما تعانى النساء من عدد من الأعراض الجانبية المزعجة والمؤقتة بعد خضوعهن للإجهاض – منها آلام البطن، تشنجات عضلية، الغثيان، القيء، والإسهال(٨).

طبقا لإحصائيات مركز إدارة ومكافحة الأمراض، فقد توفيت ١٤ امرأة فى عامى ١٩٩٨ و١٩٩٩ نتيجة للإجهاض(٩). بلغ خطر الموت من جرّاء الإجهاض فى ذلك العام ٠,٦ فى كل ١٠٠ ألف عملية إجهاض، بينما بلغ خطر الموت من جرّاء ولادة طفل ٦,٧ فى كل ١٠٠ ألف ولادة، أى عشرة أمثال خطر الإجهاض(١٠).

بينما توفّر تلك الإحصاءات راحة البال للنساء المُقدِمات على الخضوع لعملية إجهاض، فلا ينبغى اتخاذها كدليل على أن الإجهاض ليس شيئاً كبيراً. فلا يزال الإجهاض عملية مؤلمة، تحمل تبعات خطيرة مُحتملة. تسلّط لجنة الحق القومى فى الحياة الضوء على نتائج تشير إلى أن ٩٧٪ من النساء أعربن عن إحساسهن أثناء الإجهاض بآلام وصفها ثلثهن بالآلام المبرّحة. أمّا التعقيدات التى قد تحدث كنتيجة للإجهاض، فقد تؤثر على الحمل فى المستقبل، وقد يكون لها تبعات صحية مستدامة(١١).

من المهم أن تعرف الفتيات كذلك أن هناك دراسات تبحث فى الرابط المحتمل بين الإجهاض والفرصة المتنامية للإصابة بسرطان الثدى. إذ تطرح بعض الدراسات احتمالية وجود علاقة تضع النساء اللاتى تخضعن للإجهاض أمام خطورة أكبر للإصابة بالسرطان، بينما لم تجد دراسات أخرى رابطاً يُعتد به. فموضوع الإجهاض، وما يحيط به من دراسات، هو قضية جدلية وأيديولوجية

بالدرجة الأولى. وحيث إنّ الإجهاض عملية اختيارية، فيجدر بالنساء الشابات الإلمام بالمخاطر الصحية المحتملة على المدى الطويل.

ثم إنّ انخفاض احتمالية المعاناة من مشكلات صحية طويلة المدى أو احتمالية التعرّض للموت من جراّء الإجهاض المبكّر، لا يعني أن الإجهاض ليس تهديداً حقيقياً للصحة. فالفتيات المُقدمات على الإجهاض - أو المُقدِمات على بدء الاتصال الجنسي قبل أن تكنّ مستعدات للحمل - عليهنّ التمعّن في مدى جديّة عملية الإجهاض وما تستلزمه من معاناة لا تخلو من المخاطرة.

استثناء صحة الأم

في حين يبدو قرار رو-ويد للغالبية على أنه حماية لحقوق الإجهاض، فقد أدرك القضاة الذين أصدروا القرار أن الولاية قد تهتم بوضع ضوابط للإجهاض ما إن يصبح الجنين قابلاً للحياة، أو قادراً على الحياة بمفرده خارج الرحم. اشتمل قرار رو أيضا على التأكيد بأن أية ضوابط مستقبلية للإجهاض ينبغي ألا تتعارض مع ما هو ضروري للحفاظ على حياة المرأة و صحتها.

ما يعنيه ذلك من ناحية حماية حياة المرأة هو في غاية الوضوح. لكن ماذا عن صحتها؟ "الصحة" مصطلح مطاط لأن عملية الولادة لا شك أنها تؤثر على الصحة الجسدية للمرأة على المدى القصير، إلى جانب تأثيرها على الصحة النفسية والعاطفية لها. في نفس يوم الحكم في قضية رو تمّ نظر قضية أخرى هي قضية دو ضد بولتون، والتي فصلّت معنى الصحة: "ينبغي أن يصدر الرأي الطبي في ضوء كل العوامل - الجسدية، العاطفية، النفسية، الوضع العائلي، وسن المرأة - والتي ترتبط بمصلحة المريض. جميع تلك العوامل قد ترتبط بالصحة"(١٢).

بصيغة أخرى فإنّ تعريف الصحة فضفاض بدرجة تجعل المحاذير على الإجهاض بلا معنى: فأي إجهاض يمكن تبريره واعتباره ضروريا لأسباب "صحية".

سأل استطلاع للرأي أجراه معهد آلان جوتماكر النساء عن الأسباب التي دفعتهنّ للإجهاض. أجابت ٣٪ منهن فقط بأن مشكلة صحية كانت وراء إنهاء

الحمل. لا توجد بيانات متاحة لتميّز ملامح "الصحة" فى تلك الحالات، وما إذا كانت مرتبطة بالصحة الجسمانية المستدامة أو ما إذا كانت الصحة هنا مرتبطة بصحة الأم النفسية والعاطفية(١٣).

بالتأكيد هناك حالات صحية قد يزيدها الحمل تعقيداً. فامرأة تُشخّص بسرطان الثدى أثناء حملها يكون أمامها مجال محدود للخضوع للعلاج دون تعريض صحة الطفل للخطر. العلاج الإشعاعى قد يؤدى لتعقيدات، أو لولادة مبكّرة، أو لاحتمالية متزايدة لحدوث عيوب خلقية بالجنين. قد يشجّع بعض الأطباء المرأة فى حالة كتلك على التفكير فى الإجهاض، بحيث يمكنها الخضوع مباشرة للعلاج من السرطان. كما قد تتعرّض نساء أخريات تعانين من حالات مثل مرض فقر الدم أو ضغط الدم العالى إلى مخاطر جسمانية أثناء الحمل.

لكن ينبغى أن يتفهّم المؤيدون لحق المرأة التى تواجه مخاطر صحية جسمانية حقيقية فى أن تخضع للإجهاض أن تعريف "الصحة" الذى يستخدمه أنصار حق الإجهاض ليس قاصراً على الصحة الجسمانية، بل يشمل مفهوم الصحة "النفسية" الأكثر إبهاماً.

قرار مدروس

يستحسن أن تستعرض الفتيات الحُجج المنطقية التى يقدّمها طرفا الصراع حول موضوع الإجهاض، سواء أنصار حق الاختيار أو أنصار حق الحياة. لكن بكل أسف، فإن غالبية المعلومات التى تتلقّاها النساء الشابات - خاصة فى الجامعات فى فصول الدراسات النسوية - تقدّم فقط حُجج أنصار حق الاختيار. لكى تتمكّن المرأة من اتخاذ قرارات مدروسة حول الإجهاض، وغيره من القضايا، ينبغى أن يتاح أمامها قدر أكبر من المعرفة.

11

العمل.. على أرض الواقع

فى عالم التليفزيون الخاضع لمفاهيم الصواب السياسى، تعمل معظم النساء اليوم فى وظائف مرموقة: فهنّ محاميات، طبيبات جراحة، أو مديرات تسويق متألّقات. فى واقع الحياة، تعمل معظم النساء بوظائف أقل من شائقة – بل وتقليدية بشكل يدعونا الدهشة.

يتنامى تواجد النساء فى النظام التعليمى الأمريكى، وفى السنوات القادمة سوف يتزايد تواجدهن وتميّزهن فى مختلف الصناعات والمهن. لكن من المهم أن يكون لدى المرأة فكرة واقعية عن الدور الذى يلعبه العمل فى حياة معظم النساء.

الحدوتة النسوية عن الفتاة العاملة

في فيلم "فتاة عاملة" عام ١٩٨٨، تلعب ميلاني جريفيث دور سكرتيرة تناضل من أجل الوصول إلى كرسي المدير. تغلبت على تحديات مختلفة، مثل رئيسها غير المحتمل الذي يسرق أفكارها، صديقها الذي يخونها، والصورة النمطية المرتبطة في أذهان الناس عن "السكرتيرة". القصة في كثير من ملامحها تبدو كحدوتة، لكن في هذه الحدوتة العصرية، فإن الفوز بحب الأمير الوسيم الذي يلعب دوره هاريسون فورد هو مجرّد إنجاز هامشي. فبدلاً من أن تنتهي الحدوتة بخطوات الحبيبين على سجادة صالة الزفاف، أو بقُبلة رومانسية مؤثرة، ينتهي الفيلم وقد اكتشفت جريفيث أخيراً أنها فازت بمفاتيح قصرها العصري: غرفة مكتب ذات شباك وسكرتيرة خاصة.

مثال آخر أكثر شهرة لدى جيل العشرينات اليوم هو ريتشيل جرين من مسلسل فريندز. في الحلقات الأولى من المسلسل وصلت ريتشيل إلى كافيتريا سنترال بيرك

لتنضم إلى بقية المجموعة، مؤدية دور الفتاة المُدللة الغنية من لونج أيلاند، والتى تركت خطيبها يوم الزفاف. لم تكن مستعدة لأى نشاط سوى التسوّق. حصلت على أولى وظائفها كجرسونة فى كافيتيريا سنترال بيرك، وعندما انتهت أخيراً إلى العمل فى مجال الموضة، فهى تظهر ثانية وهى تعد القهوة، لكن من أجل مديرها فى العمل هذه المرة.

فى نهاية الجزء، تغيرت ريتشيل وأصبحت مديرة ذات مركز مرموق فى عالم الموضة. بعد أن وضعت مولودها، تعود لتقطع إجازة الرعاية خوفاً من أن تفقد مكانتها فى المؤسسة. فى الحلقات التالية تفكّر ريتشيل فى الانتقال إلى باريس مع وليدها (لتبتعد عن روس والد الطفل) من أجل وظيفة جديدة. وحتى بالرغم من أن ريتشيل تقرّر لاحقا البقاء فى نيويورك (فيما يبدو لتعيش حياة هنيئة مع روس وتظل

فى وظيفتها ذات الدخل المرتفع)، فإن الخيط الدرامى لشخصيتها يستمر كامرأة ذات حياة مهنية طموحة.

نادراً ما تعمل نساء الأفلام والتليفزيون فى أرض الواقع الذى تسكنه معظم النساء، بأعماله الروتينية من التاسعة صباحاً إلى الخامسة مساء. فيلم "رسمياً شقراء" يقدّم إيل وودز المتأنقة على أحدث خطوط الموضة فى دور طالبة حقوق تبحث عن المجرمين وتتولى المسئولية فى قاعة المحكمة. الدراما التليفزيونية التى تدور فى إطار قانونى دائما ما تعرض حدوتة مشابهة: محامين منشغلين وسط معارك ضارية، يقدمون المجرمين للعدالة. فى الواقع، لا يصل سوى نسبة ضئيلة من المحامين إلى قاعات المحاكم، بعد قضاء الغالبية العظمى من وقتهم فى بحوث مُضنية أو فى فرز عقود مملة ومراجعتها.

ما الذى تفعله معظم النساء؟

فى العقود الأخيرة، دخلت النساء إلى ميادين العمل أفواجاً. فى عام ١٩٧٠ ساهمت أربع فقط من بين كل عشر نساء فى القوة العاملة. بحلول عام ٢٠٠٤ ، أصبح لدى ما يقرب من ست من بين كل عشر نساء وظائف، أى بزيادة تقدر بحوالى ٥٠٪ وتمثل مزيداً من ملايين النساء اللاتى التحقن بالقوة العاملة[١].

نلاحظ تلك الزيادة أكثر بين النساء الشابات: ٧٢٪ من النساء بين عمر ٢٥ وعمر ٥٤ اليوم ملتحقات بالعمل[٢]. يشمل ذلك غالبية النساء اللاتى لديهن أطفال صغار: فى عام ٢٠٠٢، كان ٦٥٪ من النساء اللاتى لديهن أطفال تحت سن السادسة موظفات[٣]. وهو ما يمثل تقريباً ضعف نسبة النساء العاملات اللاتى كان لديهنّ أطفال تحت سن السادسة عام ١٩٧٥.

فى حين قد أسهمت العديد من الظروف فى إحداث هذا التغيير الاجتماعى، فقد لعبت الحركة النسائية دوراً كبيراً فى تشجيعه. طالب كتاب بيتى فريدان الشهير "السر النسوى" طالب النساء باتخاذ أدوار غير تقليدية تختلف عن ربّة البيت والأم.

وقد حاربت النسويّات ضد التحيّزات الاجتماعية التى منعت المرأة من التنافس والنجاح فى مجالات مثل الطب، العلوم، السياسة، والقانون. اليوم، أصبح نجاحهن ملحوظاً إذ يتزايد وجود النساء في الصناعات والمهن التي كانت قبل عقود قليلة قاصرة على الرجال.

تحصل النساء اليوم على أكثر من نصف درجات البكالوريوس والماجستير، وحوالى ٤٠٪ من درجات الدكتوراه. كذلك تحظى النساء بأربع من بين كل عشر شهادات فى الطب، وما يقرب من نصف درجات الحقوق. هذه الإنجازات الأكاديمية تشير إلى أن النساء سوف يلعبن دوراً هاماً فى تلك المجالات الحيوية فى السنوات القادمة. بل بالفعل، تتحول النساء بسرعة إلى رائدات فى عالم الاقتصاد الجديد، إذ يوجد مثلاً أكثر من ٨,٥ مليون مشروع تمتلكه النساء فى الولايات المتحدة الأمريكية.

حققت النساء خطوات واسعة ضمن القوة العاملة، وسوف تستمر فى ذلك مستقبلاً. لكن من المهم أن نتذكر أنه عندما نتكلم عن النساء العاملات، فإن غالبيتهن تعملن فى مجالات تقليدية، وبدافع من الاحتياج المادى.

فطبقاً لإحصائيات مكتب العمل ، المهنة الأكثر انتشاراً بين النساء هى سكرتيرة أو مساعدة مدير. المهن العشرون الأكثر انتشاراً بين النساء العاملات بوظائف الدوام الكامل هى وظائف تقليدية بشكل مثير للدهشة، بما فيها مدرسات الابتدائى، الممرضات، موظفات الكاشيير، والجرسونات- وتعمل بتلك الوظائف مجتمعة حوالى ٤٠٪ من جميع النساء العاملات بدوام كامل(٤). المحاميات والطبيبات لا ذكر لهن فى قائمة العشرين الأكثر انتشاراً: فأى من هاتين الوظيفتين يعمل بها ما يقل عن نصف عدد النساء العاملات فى أقل الوظائف انتشاراً فى القائمة، وهى وظيفة الطباخة.

تجد كثير من النساء العاملات فى تلك الوظائف التقليدية وظائفهنّ مُرضية، وقد اخترنها لأنهن يحببن تلك الوظائف، وليس فقط بدافع الضرورة. لكن تلك القائمة من

الوظائف ترسم واقعاً على نقيض الصورة التى يرسمها التليفزيون ومجلات المرأة للنساء العاملات.

المصدر الأكثر تحقيقا لذات المرأة: ليس وظيفتها

بوضع الحقيقة السابقة في الاعتبار، ليس مُفاجأةً أن كثيرا من النساء- خاصة اللاتى لديهن أطفال - تشعرن بالحيرة إزاء وظائفهن. في عام ١٩٩٦ أجرى منتدى المرأة المُستقلّة استطلاعاً للرأى سأل النساء المشاركات فيه : "إذا كان لديك ما يكفى من المال لتعيشى حياة مريحة كما تتمنّيها، هل ستفضلين العمل في وظيفة بدوام كامل، العمل فى وظيفة بدوام جزئى، العمل التطوعى، الاشتغال برعاية أسرتك فى المنزل؟" أجابت ثلث النساء بأن العمل بدوام جزئى سوف يكون خيارهن المثالى. فضّل ما يقرب من ثلث آخر من النساء البقاء فى المنزل مع الأطفال. اختارت ٢٠٪ من النساء العمل التطوعى. ليتبقى ١٥٪ فقط اخترن العمل بدوام كامل(٥).

حصل مركز بيو للدراسات من أجل الناس والصحافة على إجابات مشابهة فى استطلاع شمل ١١٠١ امرأة أمريكية فى عام ١٩٩٧ استهدف دراسة الأمومة المعاصرة. وجّه الاستطلاع سؤالاً للنساء ذوات الأطفال الأصغر من ثمانية عشر عاما، عمّا إذا كن - فى الظروف المثالية - يفضلن العمل بدوام كامل أو جزئى أو عدم العمل على الإطلاق. كان العمل بدوام جزئى هو الخيار رقم واحد، حيث حصل على ٤٤٪ من الأصوات. ثلاث فقط من بين كل عشر نساء اخترن العمل بدوام كامل. لكن على أرض الواقع، فإن أكثر من نصف تلك العينة كانت تعمل إما بدوام كامل أو بقدر أكبر مما تتمنّاه(٦).

سوف يثير الأمر دهشة قلائل خارج المجلس القومى للمرأة أن يدركن أن معظم النساء يجدن العمل أقل إشباعاً من أنشطة شخصية أخرى. فالإجابات التى جمعها استطلاع بيو تشير بوضوح إلى أنّ النساء اللاتى يخترن قضاء الوقت مع من تحبّهن أكثر من قضائه فى العمل هن نساء أكثر عقلانية إزاء سعيهنّ لتحقيق السعادة طويلة الأمد. فالنساء ، بصرف النظر عن ظروفهن المعيشية، تعتبرن العلاقات مع أحبّائهن مصدراً رئيسياً للرضا والسعادة الشخصية.

العمل، على الجانب الآخر، كان مسئولاً عن انزعاج النساء. اثنتين من بين كل عشر نساء أجبن في استطلاع بيو بأن وظائفهن تصيبهن بالانزعاج "كل" أو "أغلب الوقت"، وأجابت ٥٠٪ بأنه يصيبيهنّ بالانزعاج على الأقل "بعض الوقت". بينما بقيت الوظائف مصدراً للسعادة عند ٦٠٪ من النساء العاملات. مما جعل الوظائف هي المصدر الأقل استقراراً في توفير السعادة، مقارنة بجميع النواحي الأخرى من الحياة التي شملها الاستطلاع.

لا شك أن بعضاً من الانزعاج المرتبط بالعمل الذي تواجهه النساء يرتبط بالحاجة إلي الجمع بين مسئوليات العمل ومسئوليات الأسرة. وجد استطلاع بيو أن النساء يُصيبهن الانزعاج أيضاً بسبب افتقاد عاملات منزل جيّدات. إن حقيقة أن النساء ذوات الوظائف عالية الدخل تحقّقن مزيداً من الرضا من وظائفهن يشير إلى أنه مع استمرار النساء في الاستثمار في التعليم والحصول على درجات علمية أعلى، فإن وظائفهن تصبح جزءاً أكثر إشباعاً في حياتهن. لكن مجمل نتائج الدراسة تشير إلى أنّه بالنسبة لغالبية النساء، فإن الأسرة والعلاقات سوف تتفوّق على المهنة كالأولوية الأكثر أهمية في حياتهن.

تحاول النسويات كثيراً إنكار تلك الحقيقة. فأفكارهن الخاطئة أو عدم رغبتهن في الاعتراف بالأدوار التي يلعبها العمل والأسرة في حياة النساء على أرض الواقع، أمر يثير الغيظ على أقل تقدير، تماماً كما يثير الضيق إصرارهُنّ على وتيرة قمع النساء. ولذلك كلّه مضامين سياسية خطيرة. فالضغط النسوي على صانعي القرار من أجل تدعيم البرامج والسياسات الهادفة لدفع النساء إلى القوة العاملة يتناقض مع حقيقة ما تريده غالبية النساء.

12

وهم امتلاك كل شيء

يتم تلقين الفتاة منذ لحظة ولادتها أنّ جميع الأبواب مفتوحة أمامها: يمكنها أن تصبح رائدة فضاء، قياديّة في مجال السياسة، بطلة رياضية، أو صاحبة ثروات مالية طائلة. هذا القدر من الخيارات المتاحة أمام النساء اليوم هو أمر يستحق الاحتفاء.

لكن وجود الخيارات يتطلب اتخاذ القرارات. فالوصول إلى قمة النجاح المهنى أو السياسى يتطلب قدراً كبيراً من التضحية وتكريس الجهد. يواجه الرجال والنساء مقايضات دائمة تستلزم اتخاذ قرارات عن الأولويات اللازمة لتحقيق إدارة ناجحة للوقت.

غالباً ما تواجه النساء ذوات الأطفال واللاتي تقدمن الرعاية لأطفالهنّ طبقا للعادة، خيارات مختلفة، ومفترقات طرق مختلفة عن تلك التي تواجه الرجال. قد يرجع ذلك جزئياً إلى التوقعات المُجتمعية، لكن لا شك أن البيولوجيا والغريزة القوية لدى النساء لتربية الأطفال تلعب دورها هي الأخرى. مهما كان السبب، فغالباً ما يتخذ الرجال والنساء قرارات مختلفة حول ترتيب الأولويات على خريطتهم الزمنية.

تحب الجماعات النسوية أن تدّعي إمكانية امتلاك النساء كل شيء. العمل بدوام كامل، والوصول لمراكز قيادية في إدارة الأعمال، دون التضحية بقضاء الوقت مع أسرهن. حتى أنّه لم يعد صواباً سياسياً افتراض أن النجاح في أحد تلك المجالات ربما يأتي على حساب الآخر أو يؤثر عليه.

مع ذلك فالحياة مليئة بالمقايضات. يقتضي الوضع المهني المتميز ساعات عمل

طويلة ومضايقات أخرى، مثل السفر والانتقال لمكان جديد، وهى تضحيات لا ترغب فى بذلها كثير من النساء. هى ليست مشكلة فى حاجة إلى حل. فطالما أن المرأة تختار بناء على رغباتها، فإن قرارها يستحق الاحترام والدعم.

الإنزعاج النسوى من حقيقة ما تريده النساء

غالباً ما يثير تفضيل المرأة لعائلتها أكثر من مهنتها غيظ النسويّات. فى كتاب "غير مُذنبة! الأخبار السارّة للأمهات العاملات"، تنتقد بيتى هولكومب مقالاً كتبته طالبة بالسنة النهائية فى هارڤارد شعرت أنّها أمام مفترق طرق: واحد يقودها إلى الحياة المهنية، والآخر تميّزه حياة الأسرة، ووجدت نفسها تختار البيت. كتبت طالبة هارڤارد أنها تدرك ما يتطلبه الأمر لكى تصل إلى القمّة فى مهنتها – ساعات طويلة وتكريس كامل – وهى ليست متأكدة ما إذا كان ذلك هو المسار الذى تريد أن تتبعه، أو ما إذا كانت تفضّل بدلاً عنه أن تحظى بمزيد من الوقت مع عائلتها:

"إذا كنت أريد النجاح فى مهنتى، فعلىّ أن أقذف بنفسى فى داخلها، قلباً وروحاً. علىّ أن أكون الشخص الذى يعمل ساعات إضافية حتى أستحق ترقية. علىّ أن أستكمل مهمات وظيفتى فى المنزل إذا اضطرنى الأمر. علىّ أن أسافر إذا تطلب الأمر. بصرف النظر عن المهنة التى أمتهنها، فعلىّ أن أهبها نفسى تماماً"

إدراك هذه الفتاة الشابة لتكريس الذات الذى تتطلبه مراكز القمة فى أية مهنة، والمقايضات التى سوف تواجهها، يسبِّب إزعاجاً شديداً لبيتى هولكومب. تتذمّر هولكومب من أن تلك النماذج تقدّم "مُساءلات شخصية تتحوّل إلى مواضيع للحوار الذى غالباً ما يكون مشبّعاً بفرضيات مضطربة عن التمايز الجنسى"(١).

استغرقت نماذج مشابهة من النساء الشابات فى البحث داخل الذات عن أولويات الحياة. تعرّضت هولكومب فى كتابها لنماذج من النساء اللاتى يثرن غيظها، رغم أنّ واحدة منهنّ لم تدّعى أنها لا تستطيع تحقيق حياة مهنية مُرضية على التوازى مع الأسرة. كل ما أدركته تلك النساء كان ببساطة أنهنّ قد لا يكون لديهنّ الرغبة فى بذل كل ما يتطلبه الأمر من تضحيات ضرورية للوصول إلى مراكز القمّة فى المهن التى يمتهنونها.

فى دفاع مستميت عن حق المرأة فى العمل، تلقى هولكومب باللوم على المجتمع فى الصدام القائم بين العمل والمنزل:

"لا ينكر أى باحث جاد التعارُض الموجود اليوم بين العمل وبين مسئوليات الأسرة. لكن النقطة هى أن ذلك التعارُض ليس نابعاً عن الأدوار المتنامية للمرأة. وهو ليس أمراً حتمياً. بل على النقيض، فإن ذلك التعارُض ينبع من العدائية التى تواجهها الأمهات العاملات على كل جبهة. كذلك فإن النظرة النمطية القديمة والخاطئة لمواصفات العامل الجيد والأم الجيدة تخلق بيئة خصبة أمام بعض من أكثر التعاملات البشعة التى تواجهها النساء أثناء محاولتهن كسب لقمة العيش وتنشئة أطفالهن"(٢).

على نقيض ما تزعمه هولوكومب، فذلك التعارُض لا مفرّ منه: إذ لا توجد طريقة للتغلب على مشكلة أن أربعاً وعشرين ساعة هى كل الوقت المتاح فى اليوم، وأنّ المرأة ليس بمقدورها التواجد في مكانين في نفس الوقت. سوف تضطر النساء للاختيار بين قضاء مزيد من ساعات اليوم في العمل أو قضاء مزيد منها في المنزل، ومن المحتم أن كل خيار منهما سوف تكون له تبعات.

أحياناً تنتقد التسويات السماح للناس باختيار العمل لساعات إضافية (وأن يكافأوا فى المقابل). لكن مع ذلك فالنساء محظوظات للعيش فى زمان لم يعد فيه الاختيار بين العمل أو البقاء فى المنزل اختياراً حصرياً. فقد جعلت التكنولوجيا العمل من المنزل خياراً فعالاً وناجحاً. كما تتوسع الشركات فى إتاحة أنظمة أكثر مرونة لجدولة ساعات العمل. كلا الأمرين جعل العمل مع التواجد فى المنزل أمراً أقل صعوبة.

مع ذلك فسوف تظل هناك مقايضات مرتبطة بالموازنة بين الحياة المهنية وبين الاهتمامات الأخرى، بما فيها الأسرة. فالشخص الذى يختار ساعات عمل مرنة أو أيام عمل أقل سوف يجد أن المنافسة عسيرة أمام شخص عازم على تكريس كل ساعات يقظته للعمل. فالشخص العازم على بذل مزيد من الجهد – سواء أكان رجلاً أو امرأة – يستحق مزيداً من المكافآت التى تقترن بالعمل الإضافى. تماماً كما سوف يحظى الشخص الذى يختار قضاء مزيد من الوقت فى أنشطة يهواها بالمكافآت والإشباع الذى تُحقّقه تلك الأنشطة.

يواجه الرياضيون حسابات مشابهة. فمثلاً كثير من العدّائين الشباب ينتظرهم مستقبل واعد، وهم يستمتعون بالتنافس فى السباقات، وعندهم الإمكانات التى تؤهلهم للوصول إلى الأولومبياد. لكن رغم ذلك فإن قلّة قليلة منهم تُبدى استعداداً لفعل كل ما يتطلبه الأمر للوصول إلى الأولمبياد: الالتزام بساعات مُضنية من التدريب الشاق المُتوالى، ونسيان الملذات الأخرى المرتبطة بنمط الحياة "العادية".

الرياضيون الذين يرفضون تقديم تلك التضحيات يظل بإمكانهم الاستمتاع بالركض، لكن لا يحق لهم الشكوى من أنّ التليفزيون القومى لا يُغطى سباقاتهم، أو أنّ الجوائز والكئوس لا تُقدّم إليهم أسوة بالآخرين الذين كرّسوا أنفسهم من أجل الوصول للأوليمبياد والفوز بالميداليات الذهبية.

نفس المنطق ينطبق على عالم الأعمال. فالعازمون على بذل مزيد من الوقت وتكريس أنفسهم تماماً من أجل وظائفهم سيحصلون على ترقيات أكثر من نظرائهم الذين يأخذون على عاتقهم مسئوليات أخرى أو يؤدون أنشطة خارجية - سواء أكانت تلك الأنشطة الخارجية أطفالاً أو خدمة اجتماعية أو حتى الاشتراك فى منافسات تدريب الكلاب الأليفة. من الحكمة أن تفكّر المرأة الشابّة ملياً فى كيفية تقسيم الوقت بين الأسرة وبين المهنة. وعلينا أن نبذل كل جهدنا لنتأكد أن النساء الشابات على وعى بأن جميع الخيارات مفتوحة أمامهن، لكن من الخطأ أن نخبرهن أنه لا توجد مقايضات بين العمل والأسرة.

معارك فجوة المرتبات

ترفض كثير من النسويات إدراك أن الرجال والنساء يتّخذون خيارات مختلفة عندما يتعلق الأمر بالعمل والأسرة. وتلك الاختيارات تؤدى إلى نتائج مختلفة. من الصواب السياسى الذى يروّجه الفكر النسوى فى قضية فجوة المرتبات أن نلقى باللوم على التمييز ضد المرأة.

لكن فلنتأمّل قلق الحركة النسوية على ما يسمّونه "فجوة المرتبات". يَجمع مكتب العمل كميّات هائلة من البيانات، ويصنع الإحصائيات التى توفّر صورة عن المهن التى يعمل بها الأمريكيون، وعن الدخل الذى يحصلون عليه منها. لا يَلقى أى من تلك الإحصائيات اهتماماً يماثل ما تحظى به الإحصائية التى تقارن متوسط دخل الرجال والنساء فى الوظائف كاملة الدوام. بصورة نمطيّة، تجد الحكومة أن متوسّط دخل المرأة العاملة يبلغ ثلاثة أرباع متوسّط دخل الرجل العامل.

إذا افترضنا أن جميع النساء على قدم المساواة مع الرجال – تعملن فى نفس الوظائف، وتكرسن نفس القدر من الوقت والجهد لوظائفهن – فإن تلك الإحصائية ولا شك هى دعوة للتعبئة العامة. فهى تعكس تمييزاً واضحاً ضد النساء، ولا بد من فعل شيء تجاهه.

يستجيب السياسيون الليبراليون لدعوة التعبئة تلك. أشار المرشح السابق للرئاسة، جون إف. كيرى، فى الحملة الانتخابية ٢٠٠٤ إلى ضرورة أن تتخذ الحكومة خطوات لمواجهة مشكلة فجوة المرتبات المثيرة للقلق.

تقيم المجموعات النسوية كل عام مناسبات ومسيرات فى "يوم المساواة فى المرتبات". فى عام ٢٠٠٥ أقيم الحدث يوم ١٤ أبريل بحضور السيناتور هيلارى كلينتون وآخرين، والذين شاركوا بهدف رفع الوعى بمدى القمع الذى تتعرض له النساء، بدليل الفجوة فى المرتبات. طبقاً للنسويات، فيوم المساواة فى المرتبات هو اليوم من العام الجديد الذى عملت فيه المرأة بما فيه الكفاية لتعوِّض الفجوة بين مرتبها ومرتب الرجل عن العام الفائت.

لكن إحصائية مكتب العمل التى تشكل الأساس الذى تقوم عليه تلك الضجّة الإعلامية تتجاهل العوامل الكثيرة التى تؤثر على الدخل الذى يحصل عليه الفرد العامل. كبداية، لا تتناول الإحصائية عدد سنوات العمل التى قضاها الشخص. فى المتوسط فإن النساء تقضى ما يقرب من عِقد من الزمن خارج القوة العاملة لكى تقدِّم الرعاية الضرورية لأطفالها. فلا ينبغى الاندهاش من أن امرأة فى الخامسة والثلاثين من العمر تعود إلى وظيفتها بعد إجازة عشر سنوات سوف تحصل على دخل أقل من نظيرها الرجل الذى عمل باستمرار طوال تلك الفترة.

تفشل إحصائية فجوة المرتبات كذلك فى وضع عامل المستوى التعليمى فى الاعتبار. اليوم تشكل النساء أكثر من نصف الحاصلين على درجات البكالوريوس، لكن الحال لم يكن كذلك فيما قبل. فالنساء الأكبر سناً فى القوة العاملة غالباً قد

حصلن على قدر أقل من التعليم مقارنة بنظرائهن من الرجال، ليؤثر ذلك بالطبع على حياتهن المهنية، ومرتباتهن، وبالتأكيد على بيانات مكتب العمل.

كذلك فإن للرجال والنساء أولويات مختلفة عندما يتعلق الأمر بالمُفاضلة بين فرص العمل المتاحة. فقد وجد استطلاع للرأى لمجموعة من النساء العاملات أن ثلاثة أرباعهن اعتبرن أن الارتباط بساعات عمل مَرنة هو أمر "هام للغاية" فى الوظيفة. وهو ما يعنى أن كثيرا من النساء عازمات على التضحية بالمرتب الأكبر فى مقابل مرونة أكثر أو ساعات عمل أقل(٣).

أما أبطال المعركة بين الجنسين من الغالبية النسوية «المجلس القومى للمرأة» فهن يتحسّرن على أن النساء مازلن تضحّين بحياتهن المهنية من أجل تحمّل قسط غير عادل من مسئوليات رعاية الطفل. لكن الاستطلاعات تقول إن كثيراً من النساء لا تعتبرن قضاء مزيد من الوقت مع أطفالهنّ تضحيةً بقدر ما تعتبرنه أمراً يعبر عن رغبة نابعة من ذاتهنّ. لكن بصرف النظر عمّا إذا كان ذلك بدافع الرغبة أو المسئولية فإنّ النساء العاملات بوظائف الدوام الكامل تقضين فى مكاتبهن وقتاً أقل مقارنة بزملائهن الرجال فى وظائف الدوام الكامل. فدراسة مكتب العمل الخاصة بحصر عدد ساعات العمل وجدت أن المرأة العاملة بوظيفة دوام كامل تقضى نصف ساعة أقل يومياً فى العمل من نظيرها الرجل، وهو ما يعنى وقت عمل أقل بنسبة ٧٪(٤).

العديد من الدراسات التى أخذت تلك العوامل فى الحُسبان، وجدت أن فجوة المرتبات بين الرجال والنساء أكثر ضآلة. ركّزت إحدى تلك الدراسات على الرجال والنساء بين السابعة والعشرين والثالثة والثلاثين والذين ليس لديهم أطفال، وجدت أن النساء فى هذه المجموعة تحصلن على ٩٨ سنتا مقابل كل دولار (١٠٠سنت) يحصل عليه الرجل.

كتب وارين فاريل وهو أحد الأعضاء السابقين فى إدارة المجلس القومى للمرأة

فرع نيويورك كتاباً بعنوان "لماذا يُحقّق الرجال دخلاً أكبر" وهو يفصّل فيه القرارات التي يواجهها الشخص عندما يختار مهنة معينة والوظائف التي تندرج تحتها(٥). يستعرض فاريل خمسة وعشرين قراراً يتخذها الأشخاص حول العمل. ويكشف كيف أن الرجال بشكل عام يميلون لاتخاذ قرارات تزيد من دخلهم، بينما لا تختار النساء دائماً البدائل الأعلى في الدخل. فبالإضافة إلى أن النساء تمضين مزيداً من الوقت بعيداً عن القوة العاملة وتعملن ساعات أقل من الرجال، تميل النساء إلى الوظائف التي تتطلب قدراً أقل من الانتقال، كما أنّهنّ أقل احتمالية للسفر من أجل وظيفة. الرجال يأخذون كذلك وظائف أكثر خطورة، وهم يشكلون ٩٢٪ من الوفيات الناجمة عن حوادث العمل، كما يلتحقون أكثر بوظائف تتطلّب المخاطرة في أماكن مفتوحة(٦).

إدراك تلك المقايضات يُسهم في تمكين النساء من تحقيق دخل أكبر، ويحرّرهن من الإحساس بأنّهن على الدوام ضحايا للتمييز. في محاولة التعرّف على العوامل التي تؤثر على مستوى الدخل، يرسم فاريل خارطة طريق تشرح للنساء كيف يمكنهنّ تحقيق مستوى دخل أكبر إذا أردن تحقيق التكافؤ مع دخل الرجال، مشيراً إلى المقايضات التي ينبغي على الفرد مواجهتها. فالدخل الأعلى يأتي عادة بمقابل - سواء أكان تحمّل مخاطر جسمانية متزايدة، أو قضاء وقت أطول على الطريق، أو التقوقع داخل المكتب لمزيد من ساعات العمل. بمجرّد أن تدرك المرأة أنّ باستطاعتها تحقيق دخل أكبر لكن ليس لديها الرغبة في فعل ما يتطلبه الحصول على تلك الدولارات الإضافية، فسوف تشعر بمزيد من الراحة إزاء الموقف بشكل عام.

ربما لم تقتنع بعد بأن إحصائية "٧٥ سنتا لكل دولار" هي إحصائية خادعة. إذن فلنتأمل فيما قد تعنيه صحّة تلك الإحصائية. إذا كانت النساء تؤدين نفس العمل كالرجال في مقابل ثلاثة أرباع الأجر، فإنّ شركة توظّف النساء فقط سوف

تحقق تقدماً ضخماً على منافسيها. فمصروفاتها الثابتة على العمالة سوف تكون أقل بكثير لكن مع نفس المستوى من الإنتاج. ولا بد أن يكون التمييز الجنسي في سوق العمل من الضخامة بمكان بحيث تفضّل الشركات المنافسة الإبقاء على عمالتها المكلّفة من الرجال رغم المخاطرة بالخسارة، أو ربما الإفلاس، على أن تلجأ لتوظيف المزيد من النساء. إن التصديق بوجود فجوة ضخمة ومتأصلة في المرتبات بين الجنسين هو تماماً أن تصدّق بأن عالم الأعمال في أمريكا - بما فيه الشركات المملوكة والمُدارة من قبل نساء - تعاني كلها من الحماقة الاقتصادية.

السوق لا يحتمل تلك الحماقة. بالطبع تعاني بعض النساء من التمييز، وبعضهن تتعرضن لمعاملة ظالمة، مما يؤثر على مستوى دخولهن وبالتالي على الإحصائية. لكن الإصرار النسوي على أن تلك الفجوة في المرتبات ليست إلا نتيجة لوجود تمييز متأصّل ضد المرأة إنما يعكس تجاهل الفكر النسوي للقرارات التي تتخذها المرأة الأمريكية على أرض الواقع فيما يخص حياتها المهنية.

لماذا نريد أن تعمل النساء كما يعمل الرجال؟

من المهم أن نفهم الأسباب وراء الفجوة في المرتبات، لكن من المهم بنفس الدرجة أن نُدرك مدى هزلية تحقيق التكافؤ على تلك الجبهة المصطنعة. لماذا قد نريد أو نتوقع من الرجال والنساء أن تكون لهم نفس الأولويات إزاء العمل؟

إذا رغبت بعض النساء في الاستغناء عن بعض الدولارات الإضافية من أجل قضاء وقت مع أسرتها، فإن "فجوة المرتبات" الناتجة ليست مشكلة، بل مجرد رقم لا يعني شيئاً. محاولاتنا من أجل "إصلاح" وضع نعتبره مشكلة قد ينتهي بالنساء في حال أسوأ. على سبيل المثال، المجموعات النسوية تضغط من أجل وجود لوائح تُرغم المؤسسات والأعمال على تقديم سياساتها الداخلية الخاصة بتحديد المرتبات إلى لجنة التكافؤ في الفرص. لكن كيف من الممكن أن تتفاعل الأعمال مع هذا النظام الجديد؟ من أجل الالتزام بتلك التدابير ولتجنّب تهديد الملاحقة الحكومية،

كثير من الأعمال سوف تتوقف عن توفير نظم ساعات العمل المرنة التى تجدها معظم النساء أكثر مواءمة لمتطلباتهن. سوف تطلب المؤسسات من الموظفين والعاملين التواجد في مكاتبهم تماماً من التاسعة صباحاً وحتى الخامسة مساء والحصول على نفس المكافآت. أما الراغبون في الحصول على ترتيبات مختلفة - مثل العمل لساعات أقل أو من المنزل - فقد يصبح حصولهم على وظيفة أكثر صعوبة.

الحلم النسوى "النصف بالنصف" في جميع مجالات الحياة قد يظل حلماً إلى الأبد. فإذا كانت النساء بصورة عامة غير راغبات في قضاء حياتهن في صراع من أجل اعتلاء درجات السلم الوظيفي نحو الوظائف العليا، فعلى النسويات ببساطة أن تحترمن هذا القرار، وألا تجبرن النساء على تبنّي أدوار لا تمثل طموحاتهنّ الحقيقية.

وبدلاً من افتراض أن النساء تتخذن قرارات سيئة، وبدلاً من دفع السياسات العامة بحيث تصنع نساء يتصرفن كالرجال، يستفز وارين فاريل قُرّاءه إلى التفكير في أن النساء يأخذن قرارات عقلانية عندما يقرّرن عدم السعي وراء تعظيم الدخل:

"ما هي العبارة المتناقضة التي يحاول كتابي "لماذا يكسب الرجال أكثر" أن يفسّرها: الرجال أعلى دخلاً إذن فالرجال أكثر مقدرةً. والرجال أعلى دخلاً إذن فالرجال أقل مقدرةً (حيث يكسبون المزيد إكراهاً وليس اختياراً). العكس صحيح في حالة النساء: النساء أقل دخلاً إذن فالنساء أقل مقدرةً. والنساء أقل دخلاً إذن فالنساء أكثر مقدرةً (على الاختيار سواء لتنشئة الأطفال أو لتجنّب وظيفة خطرة)... إن الدخل الصغير يجعلنا نشعر بالضعف إلا إذا كنّا على وعي بالقرارات التي نتّخذها، بحيث نقبل الدخل الصغير على أساس أنه مقايضة لتلك النفحة من الحياة التي نتلقّاها في المقابل. عندها نشعر بالقوة والسعادة، بدلاً من الشعور بالغضب لإحساسنا بأننا ضحايا للتمييز"(٧).

ينبغى أن تثق النسويّات فى أن النساء يخترنّ ما يتماشى مع مصالحهن، وعليهنّ التوقّف عن التذمّر من نتائج تكشفها إحصائيات لا معنى لها مثل "فجوة المرتبات". فى النهاية، لدى كل النساء إدراك كاف بأن المال ليس كل شىء.

زيادة عدد العاملات من النساء ليس سبباً للاحتفال

غالبا ما يتم الاحتفال بالدور المتعاظم للنساء في عالم الأعمال به كدليل ملموس على التقدّم الذى تُحرزه المرأة. وقد بدأتُ الفصل السابق بنفس الفرضية تقريباً.

لكن الحقيقة أن كثيراً من النساء لا ترغبن فى أن تكُنّ مُرغمات على العمل خارج المنزل، وتلجأن لذلك فقط بدافع الاحتياج المادى. هنّ تفضلن قضاء الوقت فى تنشئة أطفالهن وفي المشاركة الاجتماعية.

عوضاً عن السعي وراء سياسات عامّة تستهدف تيسير هجرة النساء نحو سوق العمل – مثل توفير حضانات مُدعّمة وفرض اللوائح على المؤسسات – ينبغى لصانعى السياسات التفكير فى خلق بيئة تسمح للنساء باتخاذ قرارات تعكس أولوياتهن. وقد يعنى ذلك ببساطة للكثير من النساء العمل ساعات أقل، وقضاء ساعات أطول مع الأطفال.

13

وهم الرعاية البديلة

إن مشكلة عمل المرأة ليست فى حقيقتها مشكلة تدور حول النساء، بل هى مشكلة تدور حول الأطفال. قد تنجح بعض الجماعات النسوية فى إقناعك بأن القلق المحيط بهجرة النساء إلى مجال العمل يرجع إلى أن الرجال غير مرتاحين لوجود النساء فى مراكز قيادية. فهم لا يرغبون فى منافسة النساء، كما ■ يرغبون فى مراقبة ألفاظهم وسلوكياتهم فى حضور السيدات. وبالطبع توجد بعض الحقيقة فى ذلك: فهناك حفنة من الرجال تودّ لو تعود إلى عالم أسطورى كانت فيه غرفة المكتب خزانة خاصة ■ مكان للنساء فيها إلا كصور تزيّن جدرانها.

إذا اقتصر الأمر على مجرد وجود مزيد من النساء فى المكتب وافتقاد بعض الوجبات التى تنتظر الرجال عند عودتهم للمنزل، لكان الجدل بمثابة نسمة هواء سريعاً ما تنتهى. لكن قضية عمل المرأة أشبه بالعاصفة لأن الأطفال يقعون فى مركزها تماماً.

النســاء ذوات الأطفـال لا يلتحقن بالعمل وفقط، لكنهن أيضـا يتركن البيت، وبالتالى عليهن إيجاد ترتيبات بديلة للعناية بالأطفال. فلا بد أن يتواجد شخص آخر لقضاء المُتطلبات المستمرة للأطفال والرضع، سواء جليسة أطفال أو فرد آخر من العائلة. أطفال المدارس عليهم العودة إلى منزل خاوٍ، أو الالتحاق ببرنامج مسائى لما بعد المدرسة، لأن الأم ليست فى البيت.

بالطبع فالأب له دور ليؤديه فى تلك المسألة، وبالفعل يلعب الآباء دوراً متنامياً فى رعاية أطفالهم. لكن المرأة تلعب تقليدياً الدور الرئيسى فى رعاية الأطفال. ومعظم النساء، حتى العاملات منهنّ ، مازلن لديهنّ الرغبة فى أداء هذا الدور. عندما تترك المرأة بيتها من أجل العمل، عليها أن تعتمد فى غيابها على آخرين لتحمّل تلك المسئوليات. فما تأثير هذا التغيّر الاجتماعى الكبير على حياة الأطفال؟

إنه سؤال مهم وإجابته صعبة. فالباحثون يواجهون معركة قاسية عند محاولة

عزل تأثير ترك الأطفال فى كنف الرعاية البديلة عن العوامل الأخرى العديدة المؤثرة فى حياة الطفل. فالقضية شائكة، خاصة أن الأيديولوجيات المتضاربة تجعلها كصندوق البارود.

تُبرز النسويات أنيابهن فى مواجهة الدراسات التى تشير إلى أن الأطفال يكونون أفضل حالاً عندما يحصلون على الرعاية بشكل رئيسى من آبائهنّ وأمهاتهن مقارنة بالأطفال الذين يُعهد بهم باستمرار إلى دار رعاية أو إلى جليسة أطفال. قد لا يعجبهنّ الأمر، لكننا نحتاج لحوار مفتوح وصادق حول تأثير الرعاية البديلة على الأطفال. وبينما ليس من الصواب السياسى أن نقول ذلك، إلا أن الدلائل القويّة تشير إلى أن الأطفال الذين يتلقون الرعاية من والديهم هم إلى حد ما أفضل حالا، فيما يخص سلوكياتهم وعلاقاتهم، مقارنة بنظرائهم من الأطفال فى الرعاية البديلة، خاصة عندما تكون جودة تلك الرعاية متواضعة.

لا يعنى ذلك أن على كل الأمهات الاستقالة من وظائفهن والعودة إلى أطفالهن في البيت، لكنه يعنى ضرورة أن تدرك المرأة ما تشير إليه الدراسات فيما هى تقرّر عمل ترتيبات لترك أطفالها فى الرعاية البديلة.

موقف الصواب السياسى: مزيد من الدعم الحكومى لمؤسسات الرعاية

إن التساؤل عن تأثير دور الرعاية على الأطفال غالباً ما يتم تصنيفه كهجوم على المرأة العاملة. غالباً ما تستشهد المجموعات النسوية وبرامج الدراسات النسوية بإهمال الحكومة الفدرالية لدعم قطاع الرعاية البديلة كدليل على عدم الرغبة فى دعم مساواة المرأة. وتعتبر العرف المجتمعى لقيام النساء بالدور الرئيسى فى تقديم الرعاية للأطفال على أنه نتاج للبطرياركية.

فعلى سبيل المثال، كتاب الدراسات النسوية "التفكير فى النساء" يُسلّم بأن الأعراف الاجتماعية التى تضع النساء فى مركز رعاية الأطفال هى فرضية ناشئة عن تفكير خاطئ وغير طبيعى ومناهض للمرأة(١). ينتهى القسم المُخصّص لمناقشة الرعاية البديلة فى الكتاب بالإشارة إلى أنّ الأسرة هى "فكرة أيديولوجية" وأنها عقدة مكوّنة من مجموعة من المشكلات. ويطالب الكتاب بسياسات جديدة لدعم رعاية الطفل، تضع السمات المُستحدثة للحياة الأسرية فى الاعتبار(٢).

كذلك يعتبر كتاب "النساء فى المجتمع الأمريكى" أنّ نقص الدعم الحكومى للرعاية البديلة للأطفال هو جزء من الهيمنة الذكورية على النظام السياسى الذى يقمع المرأة:

"كثير من السياسات الخاصة بالأسرة صيغت بحيث تؤثر على الرجال أقل تأثير ممكن. انظر إلى موضوع الأطفال. فى أسرة يعولها زوجان عاملان، تُعتبر مهمة رعاية الأطفال عادةً مسئولية المرأة بشكل رئيسى. إنها المرأة، وليس الرجل، التى تُعتبر وظيفتها سبب الحاجة للرعاية البديلة. تُعتبر مراكز رعاية الأطفال وجليسة الأطفال أمورا مُرتبطة بتنظيم وقت المرأة ومسئولياتها، وليس الرجل...

ومن الطبيعى أن يكون النظام السياسى الخاضع لهيمنة ذكورية بطيئاً فى تطوير سياسات تفيد النساء، لأن مثل تلك السياسات غالباً ما تضع أعباء إضافية

على الرجل... إذا كانت السياسات المرتبطة بالأسرة والوظيفة تكلّف النساء بالمسئولية الرئيسية لرعاية الأطفال، فلدى الرجال حريّة أكبر للاشتراك فى أنشطة خارج المنزل، ولاتخاذ قراراتهم الشخصية المُستقلة، بشكل أكبر مما سيكون عليه الحال في وجود سياسات تدعم قِسمة متساوية للمسئوليات الأسرية."(٣).

لا يحدث جدل بين أساتذة الدراسات النسوية اليساريين حول السياسات التى ينبغى تطبيقها بخصوص رعاية الأطفال فى أمريكا. النمط الاشتراكى الأوروبى هو النموذج المثالى. فالنظام الأمريكي يُدعى "أكثر النظم بين الدول الصناعية الكبرى تقتيرا" فيما يخص الرعاية البديلة، ويتم اعتباره مُناهضا صريحا للمرأة(٤).

تتردد أصداء نفس الرأى فى المنظمات النسوية وبين السياسيين من اليسار. عندما كانت هيلارى كلينتون سيدة أمريكا الأولى، دعت فى كتابها "يتطلب الأمر قرية" إلى دور متنام للحكومة فى مجال رعاية الأطفال وتنشئتهم الفصل بعنوان "رعاية الطفل ليست رياضة للمشاهدة" تبدأ فيه بوصف يوتوبيا الرعاية البديلة، فرنسا الاشتراكية:

"تخيّل دولة يحضر كل أطفالها تقريباً بين سن الثالثة إلى الخامسة أنشطة ما قبل المدرسة فى فصول مُفعمة بالحياة، معهم مدرسون متخصصون ومُدرّبون كخبراء فى رعاية الطفل. تخيّل دولة تعتبر دار رعاية الأطفال بمثابة برنامج "للترحيب" بهم فى المجتمع، يهدف إلى "استفزاز" ملكاتهم نحو التعلّم والنضج.

«قد يبدو الأمر ضربا من الخيال لكنه واقع. عندما ذهبت إلى فرنسا عام ١٩٨٩ ضمن مجموعة تدرس نظام رعاية الأطفال الفرنسى، رأيت ما الذى يحدث عندما تجعل أمّة مسألة رعاية الأطفال من أولوياتها. أكثر من ٩٠٪ من الأطفال الفرنسيين بين الثالثة والخامسة يحضرون حضانات مجانية أو رخيصة قبل المدرسة... حتى قبل أن يصلوا لعمر الثالثة، وكثير منهم ملتحقون ببرامج اليوم الكامل...

«لا غرو أنّ كثيراً من الآباء والأمهات الفرنسيين، حتى الأمهات اللاتى لا تعملن خارج المنزل، يبعثون أطفالهم إلى تلك المراكز المُدعّمة حكومياً."(٥).

تستدرك كلينتون بأن أمريكا لا يمكنها تبنّى النظام الفرنسى بمجمله، إذ إنّه

يعاني من سلبية الحاجة لدعم مادّي سخي من دافعي الضرائب. لكنها رغم ذلك تعلنها واضحة، أن الحكومة ينبغي عليها أن تؤدي دوراً أكثر فاعلية في تنظيم رعاية الأطفال ومراكز الرعاية البديلة المُدعّمة، من أجل جعلها خياراً مثالياً أمام المزيد من الآباء والأمهات.

فقط أولئك الكارهون للأطفال، الراغبون في كبت تطورهم ونُضجهم، وإبقاء النساء في المؤخرة، هم من سوف يعارضون أن تقدّم الحكومة الرعاية البديلة لأطفال الأمريكيين. أو هكذا تقول القصّة من منظور اليسار. بلغ الأمر بأحد كتب الدراسات النسوية إلى الربط بين معارضة المحافظين تدخّل الحكومة في مسألة كرعاية الأطفال، وبين التعاطف مع ضرب الزوجات وإساءة استغلال الأطفال(٦).

الدور الحكومي في حروب الأمهات.

لا شكّ أنّ معارضة إنشاء نظام للرعاية البديلة بتمويل حكومي هو أبعد ما يكون عن تأييد إساءة استغلال الأطفال. فالمعارضة تقوم على فكرة العدالة: الأسرة التي تودّ أن يظل أحد الوالدين بالمنزل مع الأطفال لا ينبغي أن تدفع ضرائب لدعم مؤسسات رعاية أطفال غيرهم من الناس وتمويلها.

فالتدخّل الحكومي في مسألة رعاية الأطفال هو ساحة المعركة الأولى لما يسمونه "حروب الأمهات"، أو هو الصراع بين مصالح الأمهات العاملات والأمهات ربّات المنزل. تضغط النسويات من أجل سياسات تُخفّض من تكلفة الرعاية البديلة، وهو ما يبدو هجوماً على الأم ربّة المنزل. في النهاية، إذا ما كانت الرعاية البديلة خارج المنزل مجانيّة أمام الأسر، فما القيمة التي تقدّمها الأم ربّة المنزل؟ فعندما يصبح من الممكن استبدال الأم بدون تكلفة، يصبح الأمر أكثر صعوبة حتى على الأسر التي تؤمن بأن الوالدين يقدّمان الرعاية الأفضل، أن تتجاهل الأسر فرصة تحقيق الدخل الإضافي عند عمل الوالدين معاً. فالرسالة المضمرة من الرعاية البديلة المُموّلة حكومياً هي أنّ على كل امرأة أن تخرُج من المنزل، تسلّم أطفالها للمحترفين، وتنطلق على الطريق إلى العمل.

بالطبع فرعاية الطفولة البديلة ليست مجانية أبداً، حتى وإن كانت تُقدّم بدون مصروفات. فدافعو الضرائب هم مصدر التمويل. ولأن الأمر سوف يتطلب زيادة الضرائب من أجل تحقيق ما يتطلبه دعم الرعاية الطفولية البديلة من أموال، فسوف يصبح الأمر أكثر صعوبة أمام الأسر أن تسد احتياجاتها من دخل فرد عامل واحد من الوالدين، مما يُجبر كثيراً من النساء اللاتى تفضلن البقاء فى المنزل على الالتحاق بالقوة العاملة.

يفسر بريان روبرتسون الأمر فى كتابه "فخ الرعاية البديلة: ما الذى لا تخبرنا به مؤسسة الرعاية البديلة" قائلا:

"إن ما يسمّونه "حروب الأمّهات" ليس ببساطة نتيجة اللهجة الحامية على كلا الجانبين من الجدل الدائر. ولكنه نتيجة طبيعية لحقيقة أنّ الضغط المتزايد لإنشاء رعاية قومية بديلة يأتى على حساب الأمهات الموجودات فى المنزل، والأمهات اللاتى تفضلن البقاء فى المنزل."(٧).

توجد بالفعل سياسات تعكس التحيّز نحو دعم الرعاية البديلة. فضريبة رعاية القُصّر تسمح للأسر بالمطالبة بمبلغ يضاف إلى المصاريف المُتعلّقة بالعمل، يمكن أن تصل قيمته إلى ٧٢٠ دولار للطفل الواحد، وإلى ١٤٤٠ دولار لطفلين أو أكثر(٨). المرأة التى تقوم برعاية أطفالها بنفسها، وتُضيّع على نفسها دخل الوظيفة، لا تحصل على شيء ضمن تلك السياسة.

ما ترتيبات الرعاية البديلة التى تحتاجها النساء بالفعل؟

ما يدعو للسخرية أن نمط الرعاية البديلة الذى غالباً ما تضغط المجموعات النسوية والحكومة لتبنيه هو النمط الأقل شعبية بين الآباء والأمهات. فطبقاً لاستطلاع رأى "الدخل والمشاركة" فى عام ١٩٩٣ – وهو أحدث بيانات مُتاحة – فإنّ ما يقرب من نصف شريحة الأطفال البالغة ١٠ ملايين طفل تقريباً تحت سن الخامسة كانوا فى رعاية الأقارب عندما كانت الأم فى العمل. غالبية هؤلاء الأطفال كانوا تحت رعاية إما أجدادهم أو آبائهم. ٢١٪ كانوا فى رعاية "غير الأقارب"، مثل

مقدمى الرعاية اليومية للأسرة أو جُلساء الأطفال. فقط ٣٠٪ كانوا فى مؤسسات نظامية لرعاية الطفل كالحضانات، أو ما يشار له أحيانا باسم الرعاية المؤسّسية(٩).

فى عام ٢٠٠٠ أجرى مركز "الأجندة العامة" لاستطلاعات الرأى استطلاعاً شمل ٨١٥ من الآباء والأمهات لأطفال تحت سن الخامسة، إضافة إلى دراسة لمجموعات فى حيز الاهتمام، ومقابلات مع مُدراء ومهتمين بشئون الطفل وآخرين من مجال رعاية الطفل. أصدر المركز تقريراً بعنوان "التنازل عن الأساسيات". نتائج الاستطلاع لشريحة الآباء والأمهات كشفت تفضيلهم للرعاية الوالدية بشكل يدعو للدهشة. تمّ توجيه السؤال التالى ضمن الاستطلاع:

"ما الذى تعتبره أفضل الترتيبات لرعاية الطفل خلال سنواته الأولى:

- أن يظل أحد الوالدين فى البيت.
- أن يعمل الأبوان لساعات مختلفة من اليوم بحيث يكون أحدهما موجودا فى البيت فى كل الأوقات.
- أن تتواجد مربية أو جليسة أطفال فى البيت.
- أن يعتنى أحد الأقارب المقرّبين بالأطفال.
- أن يُترك الطفل مع أمّ من الجيران تعتنى بأطفالها فى البيت.
- أن يوضع الطفل فى مركز متخصّص للرعاية البديلة".

٧٠٪ من الإجابات رأت أنّ الأفضل هو أن يظل أحد الوالدين فى البيت.

١٤٪ اعتبروا الأفضل هو أن يعمل الوالدان لساعات مختلفة من اليوم بحيث يتواجد أحدهما فى كل وقت.

فقط ٦٪ فضلّوا أن يُوضع الطفل فى مركز متخصّص للرعاية البديلة.

فى سؤال آخر، اعتبر معظم الآباء والأمهات الرعاية المؤسّسية "أقل الخيارات أفضلية". أكثر من سبعة من بين كل عشرة آباء وأمهات لأطفال تحت الخامسة وافقوا على عبارة "ينبغى أن يعتمد الوالدان على مراكز رعاية الطفل فقط عندما يكون أمامهم خيار آخر بديل".

من المؤكد أن كثيراً من الآباء والأمهات الذين شملهم الاستطلاع لم ينكروا أن هناك دوراً هاماً لمراكز الرعاية. حيث تفهّموا وتعاطفوا بشكل ملحوظ مع الآباء والأمهات الذين تُشكّل دور الرعاية البديلة أمراً ضرورياً في حياتهم. كثير منهم أبدوا الدعم والتعاطف مع الوالد المنفرد الذي يرعى أطفاله دون وجود الزوج أو الزوجة، واعتبروا أن الرعاية البديلة بما فيها من برامج مثل "الخطوة الأولى" التي تُعدّ الأطفال للمدرسة ضرورية ويمكنها أن تساعد الأطفال من الأسر محدودة الدخل. كما أن الغالبية من الذين يعتمدون فعلياً على مؤسسات الرعاية يكشف هذا الاستطلاع بشكل عام أن معظم الآباء والأمهات يعتقدون أن وجود أحد الوالدين في البيت هو أفضل طريقة لتنشئة الأطفال. قليل جداً منهم يشدّدون على أهمية مساهمة الحكومة في توفير الرعاية البديلة. و يتبنّى أقل القليل منهم الرؤية النسوية لرعاية مؤسّسية عامّة ذات تمويل حكومي باعتبارها الخيار الأمثل لتنشئة الأطفال في أمريكا.

الشعور بالذنب؟ أم أمومة صالحة؟

لكن لماذا تمتنع كثير من النساء عن اللجوء إلى الرعاية البديلة؟ على الأرجح لأن الناس يعتقدون بشكل عام أن الوالدين وأفراد العائلة أو الأصدقاء المقرّبين يقومون بدور أفضل في رعاية أطفالهم. وجد استطلاع بيو أن جميع النساء، بما فيهن النساء العاملات، أجمعنَ على أنّ الأطفال يحصلون على رعاية أفضل بوجود أحد الوالدين في البيت عندما يكونون صغاراً:

"يعتقد ٢٩٪ فقط أنّه إذا كان الوالدان يعملان بدوام كامل، تظل لديهما القدرة على تنشئة أطفالهما بشكل جيد. نفس النسبة الضئيلة تعتقد أنّ الأم الوحيدة (في أسرة يغيب عنها الأب لسبب أو آخر) قادرة على أداء المهمة بشكل جيد. بل إنّ ٤١٪ فقط من الأمّهات العاملات بدوام كامل كُنّ على ثقة بأن الوضع ملائم للأطفال. النساء، سواء عاملات أو غير عاملات، تعتقدن أن الترتيبات التقليدية التي بموجبها يعمل الأب في وظيفة بدوام كامل، وتظل الأم في البيت، هي الترتيبات

الأفضل لتنشئة الأطفال. ضعف العدد من النساء يعتبرن أنّ تزايُد عدد الأمهات المُلتحقات بسوق العمل هو أمر سيئ، أكثر منه جيداً، بالنسبة للمجتمع (٤١٪ مقارنة بـ ١٧٪)."(١٠).

كذلك وجدت "الأجندة العامة" أن تفضيل الآباء والأمهات للرعاية الوالدية متجذر في اليقين بأن الوالدين هما الأكثر استعداداً لتقديم الرعاية، وأنّ مراكز الرعاية البديلة ببساطة لا يمكن الوثوق بها لتكريس نفس القدر من الاهتمام بالأطفال.

ربّما يكون تفضيل الآباء والأمهات لفكرة التواجد المنزلي نابعاً من التقاليد، أو من أن إحساس الأم العاملة بعدم الجدارة قد يزيده سوءاً شعورها غير الضرورى بالذنب . تمّ تأليف الكتب فى محاولة لتسليط الضوء على مشاعر الإحساس بالذنب التى قد تسيطر على المرأة العاملة، فى محاولة لحثّ المجتمع على بذل المزيد من أجل مساعدتهن. فلنتأمّل هذا النص من كتاب "غير مذنبة! الأخبار السارّة للأمهات العاملات" : "كل يوم، وبكل شكل، تجد المرأة العاملة قراراتها تحت المجهر، دوافعها تحت الهجوم، وسلامة أطفالها تحت المساءلة"(١١).

تشير جون كى. بيترز فى كتابها "عندما تعمل النساء: كيف نحب أطفالنا دون أن نضحى بأنفسنا" إلى تعرُّض النساء إلى اللوم على مشكلات أطفالهن، داعية المجتمع لتحديث نظرته إلى دور المرأة:

"حالياً نفترض أن السبب الشائع لكل مشكلات الأطفال هو عمل الأم، الذى يعوق التنشئة المتواصلة. فى أثناء ذلك، نتجاهل السبب الجوهرى الأكثر تعقيداً: فشلنا فى تحديث مفهوم الأمومة، إعادة هيكلة الأسرة، وتغيير موقف المجتمع ليتوافق مع الملامح المُستحدثة فى حياة النساء."(١٢).

تهدف تلك الكتب إلى الدفاع عن الأمهات العاملات، وإلى تشجيع المجتمع على دعم، الواقع الذى تلتحق فيه النساء بصفة متزايدة بسوق العمل، فتصبحن أقل تواجداً لرعاية أطفالهنّ على مدار الساعة بدلاً من إدانته. ويهدف مؤلفوها إلى تسليط الضوء على الدراسات التى تبين أن الأطفال يمكن أن يزدهروا تحت الرعاية

البديلة، بعضهم أكثر مما قد يزدهر تحت الرعاية المستدامة للأمّهات. لكن تركّز معظم تلك الكتب على أهمية العمل فى حياة الأمّهات، من حيث مساعدتهنّ على تحقيق التوازن والحفاظ على الهوية المستقلة، بزعم أن تلك الفوائد تنعكس على أطفالهن. على سبيل المثال، تقول هولكومب :

"اكتسبت فرضية المعاناة الحتمية للأطفال عندما تعمل الأمهات، وفرضية أنّ مصلحة الأمّهات ومصلحة الأطفال على طرفى نقيض، قبولاً واسعاً. كذلك فكرة استنفاد طاقة المرأة عندما تحاول الجمع بين الوظيفة ومسئوليات الأسرة. لكن تلك الأفكار هى أخطاء أكيدة"(١٣).

دفاعا عن تأثيرات الرعاية البديلة على الأطفال، تعمل هولكومب على تقليص أثر غياب الأم على أطفالها: "فى كثير من الحالات، لن يكون انعكاس وظيفة الأم على حياة الطفل أقل من مثلاً، انتقال الأسرة، أو وجود مشكلات زوجية بين الوالدين، أو من أن يعانى أحد الوالدين من الاكتئاب". إلا أن كلامها يتضمن اعترافاً بأن غياب الأم قد يكون مُزعجاً وصادماً للأطفال بقدر ما يكون الصراع الزوجى أو مرض أحد الوالدين مُزعجاً وصادماً. وكلّها تجارب نتمنى ألا يتعرض لها أطفالنا. كما تؤكّد هولكومب على المزايا التى قد يوفرها الدخل الإضافى للأسرة، وأن معظم الأطفال، بصرف النظر عن الظروف التى تحيط بنشأتهم، يشبون على ما يرام.

كل ذلك صحيح. فلا يوجد باحث عرفته يقول إن الرعاية البديلة سوف تتسبّب حتمياً فى مشكلات خطيرة لغالبية الأطفال. لكن ذلك لا يعنى أن تتجاهل النساء الدراسات التى تشير إلى الآثار المحتملة للرعاية البديلة، أو أى ترتيبات أخرى لتنشئة الأطفال. عادةً ما تتابع النساء بانتظام الدراسات الخاصة بفوائد آخر موضات الحمية وأنظمة الريجيم وتمارينه، أو الأبحاث التى تشير لضرورة حماية أطفالهن من التعرّض لهذا المكوّن الكيميائى أو ذاك، حتى وإن كانت نسبة المخاطرة ضئيلة للغاية. لا يقل أهمية أن تعى النساء الآثار المحتملة لمختلف الأنماط التى يقضى بها أطفالهن ساعات اليوم.

الكمامة على أفواه نقاد الرعاية البديلة.

يعتبر موضوع الرعاية البديلة للأطفال من المواضيع الساخنة سياسياً والتي من الصعب أن تجد فيها تقييماً حيادياً لآخر الدراسات. يتعرض برايان سي. روبرتسون بشكل مقنع إلى المعايير المختلفة التي يتم تطبيقها على الدراسات النقديّة لمؤسسات الرعاية البديلة. يصف سقوط أحد الباحثين، جاي بيلسكي، من مرتبة الشرف. اكتسب بيلسكي بدايةً تكريماً وتمجيداً على دراسته في نهاية السبعينيات وبداية الثمانينيات والتي وجد فيها أن الرعاية البديلة المؤسّسية غير مرتبطة بآثار سلبية على الأطفال. لكن استمراره في البحث والدراسة أدّى به إلى التساؤل عن مدى صحّة استنتاجاته، وبعد مزيد من البحث استنتج العكس أي أنّ الرعاية البديلة مُرتبطة بالفعل بآثار سلبية. فجأة وجد نفسه ودراساته في مرمى النيران(١٤).

سلّط بيلسكي الضوء على ازدواجية ناقديه، الذين تجاهلوا نتائج بحثه مدّعين أن الآثار السلبية كانت غير ملموسة ولم تظهر على معظم الأطفال. في حين قدّموا الدعم والحفاوة لنتائج سابقة كان لها نفس الوزن ولكنّها كانت مُلائمة لتوجّهاتهم، عندما وجد أنّ لجودة الرعاية البديلة تأثيراً إيجابيا على الأطفال(١٥). كتب بيلسكي مُعلّقاً "وجدت أنّ جودة الرعاية البديلة أمر مؤثر... لكن كذلك فإن الكم مؤثر (قدر ما يقضيه الطفل في الرعاية البديلة). لكن يبدو أنّ الجزء الأخير كان حقيقة لا تُحتمل"(١٦).

يذكر روبرتسون باحثين آخرين تغيّرت رؤيتهم النقديّة للرعاية البديلة المؤسّسية في رد فعل للهجوم الذي استهدفهم. تي.بيري برازلتون، الخبير في نمو وتطوّر الأطفال، أشار بدايةً إلى أن الانفصال المبكر بين الأطفال والوالدين قد يكون له تأثيرات ضارة على الأطفال، وأوصى بتجنّب حدوث ذلك ما أمكن. لكن في الطبعات التالية من كتابه، أزال تلك النصيحة وقدّم اعتذاراً على "إسهامه في شعور الأمهات بالذنب" لعدم تواجدهن بالبيت. طبقا لروبرتسون، فإن برازلتون لا يقدّم أدلة جديدة

تُثبت خطأ موقفه القديم، لكنه تصرّف بدافع الخوف من أن يتسبب فى مضايقة بعض الأمهات لذكره بعض الحقائق(١٧).

تصرف الدكتور بنيامين سبوك بشكل مشابه. يشير روبرتسون إلى كيفية تحول د. سبوك من تأكيده الواضح لأهمية رعاية الأمهات لأطفالهن، إلى التقليل من أهميتهن، حتى لا يصيب الأمهات بالانزعاج. بل إن باحثين فى موضوع الرعاية البديلة، بما فيهم العاملون ضمن مؤسسات حكومية بارزة مثل المعهد القومى لصحة الطفل والتطور الإنسانى والتى تحظى بملايين الدولارات من دافعى الضرائب بهدف إجراء الدراسات حول الرعاية البديلة، اعترفوا بتردّدهم عن تقديم أخبار سيئة حول الرعاية البديلة للآباء والأمهات. يلخّص أحد باحثى المعهد القضية قائلاً "هناك حذر متزايد من تقديم مضامين قد تُسبّب قلقاً للآباء والأمهات"(١٨).

الدراسات حول الرعاية البديلة: بعض الآثار السلبية على الأطفال.

يحتاج الآباء والأمهات أن يسمعوا عن الانعكاسات المحتملة للرعاية البديلة، حتى يتمكنوا من اتخاذ قرارات مدروسة. فالدلائل تشير إلى أن الأطفال الذين يلتحقون بمراكز رعاية بديلة لفترات طويلة هم أكثر احتمالا للمعاناة من مشكلات، بما فيها المشكلات السلوكية والاضطرابات فى تكوين الروابط، مقارنة بنظرائهم الذين تتم تنشئتهم فى البيت. مع ذلك، فإن الأطفال المُلتحقين بدور رعاية على مستوى عال من الجودة هم أقل عُرضة للمعاناة من الآثار السلبية، كما قد يستفيدون من التفاعل الاجتماعى الأكبر.

درس المعهد القومى لصحة الطفل والتطور الإنسانى (نيشد) البيانات حول الرعاية البديلة بهدف تحديد العلاقة بين كمّ الرعاية غير الأمومية خلال الأربع سنوات ونصف الأولى من حياة الطفل، وبين سلوكيات الطفل. قام المعهد باستعراض الدراسات التى أشارت إلى أن الاعتماد على "خطّة رعاية غير أمومية" ينذر بتزايد المشكلات السلوكية، وبالذات السلوكيات العدوانية، بين أطفال الثالثة والرابعة من العمر(١٩).

لكن معهد نيشد يحرص على الإشارة إلى أنه ليست كل الدراسات تكرّر تلك النتائج، وأن بعضها يشير إلى نتائج إيجابية يجنيها الطفل من مراكز الرعاية. لكن دراسة نيشد تستمر في استعراض الدلائل على أن السلوكيات الأكثر عدوانية في سنوات المدرسة ترتبط بالتعرّض لقدر أكبر من الرعاية البديلة. وأنّ "مزيدا من الوقت يقضيه الطفل في الرعاية البديلة يُنذر بقدر أقل من التفاعل بين الطفل والأم، وإلى أمومة أقل حساسية"(٢٠).

كذلك فقد أجرى معهد نيشد دراسة قامت بمتابعة أطفال منذ الولادة وحتى سن الحضانة في عشر مناطق جغرافية، ووجدت تلك الدراسة نتائج مشابهة فيما يخص وجود علاقة ما بين المزيد من الرعاية غير الأمومية وما بين المشكلات السلوكية:

" أعربت الأمهات، ومقدّمو الرعاية، والمدرسون عن أنّه كلما زاد الوقت الذي يقضيه الأطفال تحت أي نمط من أنماط الرعاية غير الأمومية خلال السنوات الأربع ونصف الأولى من الحياة، تظهر مُشكلات بارزة وتزداد حدّة صدامهم مع البالغين ببلوغهم سن ٥٤ شهراً وكذلك في الحضانة.... قد يُنذر مزيد من الوقت في العناية البديلة بمشكلات سلوكية خَطرة (رغم كونها غير إكلينيكة)، تشمل الصفاقة، والعصيان، والعنف. من الجدير بالملاحظة كذلك، أنه على التوازي مع تلك العلاقة المُستنتجة، فإنّ مستويات أقل من المشكلات قد وُجِدَت مُرتبطة بقضاء وقت أقل في الرعاية البديلة"(٢١).

إضافة إلى الأدلة على وجود علاقة بين الخضوع للرعاية البديلة وبين الاضطرابات السلوكية ومشكلات انفعالية أخرى، فقد أشار بعض الباحثين إلى أن التزايد في اللجوء إلى الرعاية البديلة – أو بدقة أكبر، الغياب النسبي للأمهات من حياة أطفالهن – ربما أسهم في تنامي النزعات الاجتماعية المُسبّبة للقلق في بلادنا. في كتاب "أمريكا وحدها بالمنزل: الضريبة الخفية للرعاية البديلة، المخدرات السلوكية، والبدائل الأخرى للوالدين"، تزعم ماري ايبيرشتاد أنه قد توجد علاقة بين

التزايد فى غياب الأم وبين تنامى الأمراض الاجتماعية بين الأطفال والمراهقين الأمريكيين، مثل المشكلات النفسية والمشكلات السلوكية والأمراض المنتقلة جنسيا(٢٢).

من الواضح وجود تفسيرات كثيرة لجميع تلك المشكلات غير ازدياد عدد الأمهات العاملات. لكن ايبيرشتاد تستعرض بشكل مُقنع ما تعتبره مدعاة للقلق، وأن غياب الأمّهات قد يُشكّل بالفعل عاملاً مساعداً. الدلائل والقرائن الاستدلالية كلّها تدعونا لضرورة إجراء مزيد من البحث حول تلك العلاقة. فى النهاية، فإن تلك النزعات قد يكون لها آثار خطيرة على أطفال أمتنا، وهو شيء لا يمكننا أن نتجاهله لمجرد إرضاء توجّهات الصواب السياسى.

فتحت ايبيرشتاد أيضاً آفاقا جديدة للجدل، عندما حولّت التركيز بعيداً عن التساؤلات التقليدية عن الآثار طويلة الأمد للعناية البديلة على الأطفال، إلى التركيز على خبرات الأطفال المقيمين فى أماكن الرعاية البديلة. فهى تسلط الضوء على القابلية المتزايدة للأطفال فى الرعاية البديلة لالتقاط الأمراض بشكل أكبر من نظرائهم فى الرعاية الأمومية. على سبيل المثال، يستعرض تقرير صدر عن الأكاديمية الأمريكية لطب الأطفال بعنوان "السيطرة على الأمراض فى أماكن الرعاية البديلة" قائمة بالأمراض كثيرة الانتشار بين أطفال الرعاية البديلة. ما بين نزلات البرد، إلى مشكلات الجهاز الهضمى، وحتى عدد غير محدود من عدوى العيون والجلد (الالتهاب الجلدى البكتيرى، القراع، القمل، قرحات البرد، القوبا الحلقية (مرض جلدى)، الجرب، و التهابات العين والجفن)(٢٣).

يناقش الباحثون الآثار طويلة الأمد المحتملة على الأطفال من جراء الإصابات المتكررة بالأمراض. بعضهم يعتقد أن التعرّض المُتكرّر للأمراض قد يكون له فائدة فى إكساب الطفل مناعة للمرض فى المستقبل. لكن ايبيرشتاد تحثُّنا على وضع خبرات الطفل عندما يواجه الضيق الجسمانى المصاحب للمرض خلال السنوات الأولى من حياته فى الاعتبار، وتتساءل: "ألا ينبغى أن نعتبر تعاسة المرض وما

يصاحبه من اضطراب وضيق وافتقاد للإشباع الطفولى أموراً تقع ضمن العوامل المُرتبطة بالرعاية البديلة؟"(٢٤).

اتخاذ القرار بالعمل

ندرك جميعاً أن أطفال النساء العاملات يمكنهم أن يقضوا طفولة طبيعية. فالدراسات السلبية عن الرعاية البديلة لا تعنى أن على النساء ترك وظائفهنّ والعودة للبيت. فهناك فوائد ملحوظة لوجود الأم فى القوة العاملة، مثل تحقيق دخل أعلى يُمكّن من توفير مستوى أعلى من المعيشة على سبيل المثال، لكن يجب مقارنة تلك الفوائد بالسلبيات المحتملة للرعاية البديلة.

يجدر توعية الآباء والأمهات بالدراسات الموجودة فى حين يتخذون قرارات وظيفية. فالوعى بتلك المسائل قد يشجع بعض الأمهات على الالتحاق بوظائف بديلة تسمح بقضائهن مزيدا من الوقت مع أطفالهن، حتى ولو على حساب تحقيق دخل أقل. وربما لن يشكّل هذا الوعى فارقاً فى حياة نساء أخريات سوف يظل قرارهن بالعمل على حاله. لكن على الأقل، فإن إدراك السلبيات المحتملة قد يجعلهن أكثر يقظة لملاحظة أية علامات تحذيرية تعكس وجود مشكلات سلوكية لدى أطفالهن.

14

فى السياسة، لا تفكر كل النساء بطريقة واحدة

فى كل موسم انتخابى ، يناقش خبراء السياسة قضية "صوت المرأة"، بما يتضمنه من الإيحاء بأنّ النساء يذهبن للتصويت فى جماعات. ويطلب الإعلام بانتظام من جماعات مثل المجلس القومى للمرأة تقديم وجهة نظر "النساء". لكن المجلس القومى للمرأة لا يمثّل النساء، بل يمثل فقط شريحة من نساء اليسار.

تنقسم النساء سياسياً بين الديمقراطيين والجمهوريين فى قسمين كانا شبه متساويين فى انتخابات عام ٢٠٠٤. وهنّ لا يشاركن فى الانتخابات بناء على ما يسمّونه "قضايا المرأة"، لكنهنّ مهتمات بصفة أساسية بالأمن والاقتصاد، تماماً مثل الرجال. من الخطأ تصور أن النساء يؤيدن تلقائيا المرشحات النساء فعلى أى مرشّح رجلاً كان أم امرأةً عليه أن يسعى لكسب أصوات النساء.

الوزن السياسى للنساء

أطلق الإعلام الجماهيرى على عام ١٩٩٢ اسم "عام المرأة". كان ذلك فى إشارة إلى التصويت التاريخى لصالح أربع وعشرين امرأة جديدة فى البرلمان، وخمس فى مجلس الشيوخ، إلى جانب مشاركة قدر كبير من الأصوات النسائية فى العملية الانتخابية. لكن فى حين يُعتبر عام ١٩٩٢ "عام النساء" الرسمى فى الثقافة السائدة، فما زالت التحقيقات الإخبارية تترقّب " عام المرأة" التالى، وكيف ستنجح النساء مرة أخرى فى ممارسة تلك الأهلية السياسية أمام صناديق الاقتراع. لا يوجد "عام الرجل" فيما عدا بالطبع عام ١٩٩٤، عندما قرّر الإعلام تسميته "عام الرجال البيض الغاضبين" والذين أبعدوا خصومهم فى نوبة غضب انتخابية وقاموا بالتصويت لأغلبية جمهورية فى البرلمان ومجلس الشيوخ.

ينبع جزء من الوزن السياسي الأسطورى للنساء بلا شك من الإعلام الخاضع لتوجّهات الصواب السياسي، ذلك الإعلام الذى أثارت بهجته نتائج "عام المرأة" فى عام ١٩٩٢، بقدر ما أثار رعبه نتائج عام ١٩٩٤. وما زالت منابر الإعلام المُهيمن تخلّد ذكرى "عام المرأة" وتترقب "عام المرأة" التالى، على أمل أن تُسهم النساء فى دفع أخواتهنّ من الليبراليّات إلى السلطة مرة أخرى.

تمتلك النساء الأمريكيات وزناً سياسياً كبيراً بشكل لا يقبل الجدل – برغم أن المرأة لم تصبح رئيسةً لأمريكا بعد (أو لم تنافس بعد على مقعد الرئاسة كمرشحة لحزب كبير) – وبرغم أن النساء تشكلن ١٥٪ فقط من أعضاء الكونجرس(١). طبقاً لاقتراع السى إن إن، شكّلت النساء ٥٤٪ من جميع الأصوات المشاركة فى الانتخابات الرئاسية الأخيرة. انقسمت توجّهات النساء بالتساوى تقريباً بين

المرشحين. أيّدت ٤٨٪ منهنّ جورج دبليو بوش، وأيدتّ ٥١٪ منهنّ المرشح الديمقراطي، السيناتور جون إف كيري.

لا يرجع تأثير النساء إلى عدد أصواتهن الانتخابية فقط. فالمرأة تبقى على الحياد في حالة "لم أقرر بعد" لفترة أطول مقارنة بالرجل، كما أنّ المرأة أكثر مرونة لتأييد مُرشح آخر مختلف. لذا تعتبر النساء بمثابة "قوة ناخبة متأرجحة"، أو أصوات يمكن للمرشح استمالتها إليه. وكنتيجة لذلك، تكون كثير من الرسائل السياسية أثناء العملية الانتخابية مُوجّهة بشكل مباشر للنساء.

أظهر استفتاء جالوب الذى أُجرى إبان انتخابات ٢٠٠٤ الرئاسية أنّه رغم تذبذب تأييد الرجال من الناخبين، فقد كان الرجال إلى حد ما على درجة من الثبات فى منح الرئيس بوش تقدماً يتراوح بين ٥٪ إلى ١٥٪. أما تأييد النساء فقد تذبذب بصورة أكثر جموحاً، فعند مرحلة معينة حظى السيناتور كيرى بتقدّم بلغ ١٧٪ بين النساء، لكن بعد شهرين فقط، منحت النساء الرئيس بوش تقدماً مُعاكساً تعدّى ١٠٪.

ما فجوة النوع؟

تشير "تلك الفجوة" إلى التباين فى الميول الانتخابية بين الرجال والنساء. فى العقود الأخيرة، كانت الفجوة النوعية هى نتيجة تفضيل النساء للمرشح الديمقراطي، وتفضيل الرجال للمرشح الجمهوري.

أصبحت «فجوة النوع» أكثر بروزاً – ونالت قدراً أكبر من تسليط الأضواء – خلال الثمانينيات بعد انتخاب الرئيس ريجان، عندما كانت النساء أقل حماساً فى دعم ريجان مقارنةً بالرجال. قبل تلك الانتخابات، كانت الميول الانتخابية للرجال والنساء أكثر تشابهاً. وقبل عام ١٩٦٤، كانت النساء أكثر ميلاً نحو المرشحين الجمهوريين مقارنةً بالرجال. ثمّ تقلّصت الفجوة خلال انتخابات جورج بوش الأب، وتقلصت ثانيةً مع الانتخاب الأول للرئيس كلينتون، لكنها عادت للظهور فى عام ١٩٩٦، وتضخّمت فى انتخابات ٢٠٠٠.

طبقاً لاقتراع السى إن إن، فقد عادت فجوة النوع للتضاؤل بشكل ملحوظ بين عامى ٢٠٠٠ و٢٠٠٤، حيث انقسمت النساء بشكل متساو تقريباً بين دعم الرئيس بوش وتأييد المرشح السناتور كيرى. منحت النساء كيرى تقدّماً بمقدار ٣٪ فقط، بينما منح الرجال الرئيس بوش تقدّماً بمقدار ١١٪ . وبالتالى بلغت الفجوة ١٤٪. فى عام ٢٠٠٠ كانت الفجوة النوعية أكثر حدّة، حيث منح الرجال بوش تقدماً بلغ ١١٪، ومنحت النساء نائب الرئيس آل جور تقدّماً بلغ ١١٪ ، مما أدى لبلوغ فجوة النوع ٢٢٪. عندما يتحدث الخبراء السياسيون عن "فجوة النوع"، فعادةً ما يستخدمون المصطلح فى إشارة إلى مقدار ميل النساء نحو المرشحين الديمقراطيين. لكن ميول الرجال للجمهوريين نادراً ما تنال الذكر. تؤكّد إيلين مالكولم رئيسة المجموعة الليبرالية الناشطة "قائمة إميلى" والتى تؤيد انتخاب مُرشحات نساء من أنصار حق الاختيار، فى مقال سَبَق انتخابات ٢٠٠٤:

"إن فجوة النوع، والتى هى عامل فاعل فى كل انتخابات رئاسية منذ عام ١٩٨٠، تعكس الاختلاف فى الأنماط الانتخابية بين الرجال والنساء. فبينما تذبذبت الفجوة على مدار الزمن، فقد ظلّ مغزاها ثابتاً. إذ إنه فيما يخص القضايا التى تهم المرأة – التعليم، الرعاية الصحية، خلق فرص العمل، والاقتصاد – تثق النساء فى الديمقراطيين أكثر من الجمهوريين وتعتمدن عليهم بشكل أكبر فى النضال من أجل تحقيق أولويات المرأة."(٢).

قد يكون كلامها صحيحاً. لكنّ هذا التحليل القائم على اختلافات نمطية يتجاهل حقيقة أن الرجال أيضاً هم على نفس القدر من الحماس. وأنهم كانوا فى انتخابات ٢٠٠٤ أكثر يقيناً فى اعتقادهم بأن المرشحين الجمهوريين هم الأقدر على حماية مصالحهم وخدمتها.

أولويات النساء

عندما يتحدث المُخطّطون السياسيون عمّا يحظى باهتمام النساء، فغالباً ما

يشيرون إلى "قضايا المرأة". والتى عادةً ما يُنظَر إليها باعتبارها قضايا تؤثر مباشرةً على النساء وأسرهنّ: الإجهاض، الرعاية البديلة، التعليم، التمييز على أساس النوع في العمل، والرعاية الصحية. كان الرئيس كلينتون محترفاً في استغلال تلك القضايا الحيوية في سبيل مصلحته.

في انتخابات ٢٠٠٤، شكت النساء من واضعات الاستراتيجيات من أنّ السيناتور كيرى لم يبذل جهداً كافياً في حديثه عن"قضايا المرأة". جاء بإحدى المقالات: "لم يبدأ كيرى تواصله مع النساء قبل أن يمضي شوطاً كبيراً من المناظرات الرئاسية. وفي النهاية، ومن أجل إرضاء مجموعات المرأة، أعلن كيرى نفسه من أنصار حق الاختيار، وتعهّد بفعل شيء ما حول فجوة المرتبات حيث تحصل النساء على ٧٢ سنتاً في مقابل كل دولار يحصل عليه الرجل.". رددت جلوريا ستاينم أصداء نفس الشكاوى: "كيرى تحت رحمة مستشاريه القلقين على الأصوات الانتخابية الرجال البيض.. لذا فهو يتحدث عن الصيد، والريادة العسكرية. وفي أثناء ذلك لم تحظ قضايا المرأة سوى بالإهمال"(٣).

يفترض الفكر النسوى أنّ الرجال والنساء يهتمّون بقضايا مختلفة. لكن معاينة البيانات التي جمعتها استطلاعات الرأى خلال الانتخابات عكست واقعاً مختلفاً: الأولوية الانتخابية القصوى لدى النساء كانت شديدة الشبه بنظيرتها لدى الرجل. كانت النساء أكثر اهتماماً بقضايا الأمن، الموقف في العراق، والاقتصاد الأمريكي.

كشف استفتاء أجرته جالوب بين ٢٢ و٢٤ أكتوبر أن الاقتصاد كان القضية الأكثر أهمية لدى النساء. وكان الموقف في العراق (٢٦٪) وخطر الإرهاب (٢٥٪) معاً هما على رأس أولويات الغالبية العُظمى من النساء. هذا الاستفتاء، إلى جانب كثير من الاستفتاءات الأخرى التى أجريت في فترة الانتخابات، جميعها أشارت إلى أنّه لدى الرجال والنساء نفس المخاوف والآمال فيما يخص اختيار الرئيس.

وعلى عكس ما تردده غالبية الجماعات النسوية، لم يكن الإجهاض على رأس

أولويات الناخبات من النساء. في استطلاع ماري كلير الذي أُجري قبل انتخابات ٢٠٠٤، أجابت ٩٪ فقط من النساء أن قضية الإجهاض سوف تؤثر على اختيارهن للمرشّح الرئاسي. والمفاجأة هي أنّ معدل من تؤازرن الحق في الحياة بين من قلن إن الإجهاض سيشكل أولوية في قرارهن كان ضعف من يدعمن حق الاختيار.

تدعم النساء المرشح الذي تقتنعن به، وليس النساء المرشحات.

أضحى عامة الأمريكيين أكثر ارتياحاً لاحتمالية أن يكون الرئيس امرأة. كان أحد أسئلة جالوب منذ عام ١٩٧٣ هو "هل يمكن أن تنتخب رئيساً امرأة؟". وبينما كانت هناك فترات من حياتنا كان فيها أقل من نصف الأمريكيين على استعداد للتصويت لمرشح امرأة، فاليوم ما يقرب من تسعة من بين كل عشرة أمريكيين لهم حق التصويت على استعداد للتصويت لامرأة لمنصب الرئيس.

في آخر اقتراع أجراه جالوب، كان الرجال والنساء بالتساوي تقريباً عازمين على التفكير في التصويت لرئيس امرأة: ٨٥٪ من الرجال مقابل ٨٩٪ من النساء أعربوا عن انفتاحهم على وجود امرأة في منصب الرئيس.

مع ذلك، فمن الصعب عزل عامل النوع، بسبب وجود المعتقدات السياسية والأيديولوجيات. فكما قلنا سابقاً، الرجال أكثر ميلاً نحو دعم المرشحين الجمهوريين، بينما النساء أكثر ميلاً نحو تأييد المرشحين الديمقراطيين. عندما تمّ توجيه السؤال حول التفكير في انتخاب رئيس امرأة في مايو ٢٠٠٣، فمن المرجح أن كثيراً من الرجال والنساء فكّروا تحديداً في هيلاري كلينتون لكونها أكثر مرشحة حظيت بالتغطية الإعلامية والترشيح الإعلامي لمنصب الرئاسة. كثير من الرجال – وخاصة المحافظين – ربما فكّروا فيها تحديداً ممّا دفعهم للإعراب عن عدم نيّتهم التفكير في التصويت لمرشح امرأة.

أجرى اثنان من الأساتذة المتخصصين بحثاً استنتجا فيه أنّ الديمقراطيين هم الأكثر احتمالا للتصويت لنساء:

"الديمقراطيون والمستقلون أقل احتمالا من الجمهوريين للاعتقاد بأنّ المرشح الجمهوري "يشاركني اهتماماتي"، "مؤهّل"، "يمكن الوثوق به"، أو أنّه "قائد قوي"، بصرف النظر عن نوعه. لذا فالمرشح الجمهوري يحظى بدايةً بمكانة متأخرة بين الديمقراطيين والمستقلين... وبإمكان المرشّحة الجمهورية أن تعوّض عن الشك الذي تحظى به كونها جمهورية الانتماء لكونها امرأة"(٤).

من المستحيل معرفة ما إذا كان هذا الدعم الإضافي ناشئا عن الرغبة في وصول مزيد من النساء للمناصب، أو أنه ثقة أكبر في السمات الشخصية للنساء، أو ما إذا كان ينشأ عن افتراض أن النساء الجمهوريات سوف يكنّ أكثر ليبرالية وبالتالي أكثر حظوة لدى الناخبين الديمقراطيين والمستقلين من المرشح الجمهوري العادي.

كذلك في عام ٢٠٠٢، أشار المحللون إلى الدور الهام الذي يلعبه الانتساب الحزبي إلى جانب نوع المرشّح. فبينما كشفت دراسة أنّ المرشحة الديمقراطية الأنثى تحظى بمزيد من الدعم من النساء – أكثر حتى مما يحظى به المرشح الذكر – فإنهم يترددون في اعتبار ذلك ناشئا بشكل أساسي من التعاطف النوعي. إذ لاحظوا أن "النساء الديمقراطيات عادّة ما يدمجن قضايا المرأة في حملاتهن"، وهو ما يعني أنّ السبب قد يعود إلى طرحهنّ للقضايا التي تجذب النساء، وليس إلى مشاعر التعاطف مع نفس النوع(٥).

تشير بعض الدلائل إلى أن الجمهوريين الذين شاركوا في استطلاعات الرأي تلك ربما افترضوا كذلك أن المرشحة المرأة سوف تكون أقل مُحافظة من المرشح الرجل. إذ وجدت إحدى الدراسات أن الذين يعتبرون أنفسهم جمهوريين "للغاية" كانوا أقل ميلاً لانتخاب أية مرشحة امرأة مستقلة من ميلهم لانتخاب مرشح رجل مستقل. لكن الدراسة تكشف أيضاً أن الجمهوريين "للغاية" يعتبرون المرأة مرشحة أقل محافظة من المرشح الرجل، وهو تصوّر يدعمه الإعلام الذي يقدّم المنظمات النسوية الليبرالية دائماً وكأنها المتحدث الرسمي لجميع النساء(٦). بصيغة أخرى،

ما زالت الأيديولوجية والقضايا الهامة هى الأساس وراء قرار الناخب عمّن يختاره، وليس التعصب نحو مرشّح من نفس النوع.

المُحتمل هو أن الخبراء السياسيين الذين يتنبأون بطوفان من الدعم النسائى للمرأة المترشحة سوف يصيبهم الإحباط. فكما استنتج أحد الباحثين : "الناخبون لا يتحركون مغناطيسياً نحو مرشحين من نفس النوع. ولكنّ الحزب والوضع السياسى هى عوامل أكثر أهمية لدى الناخبين عند تصويتهم لمرشح الرئاسة"(٧).

استنتاج

لا تذهب النساء للتصويت كقطيع من الماشية. ربما هم يَملن نحو الليبرالية أكثر من الرجل الأمريكى العادى، لكن النساء أكثر تبايناً فى توجّهاتهنّ السياسية مما تصوره لنا وسائل الإعلام السائدة.

تحتاج النساء للنظر أبعد من الإعلام السائد من أجل الحصول على معلومات عن الشئون السياسية والاستراتيجية، حيث إن الإعلام المُهيمن غالباً ما يتبنى مواقف الجماعات النسويّة الليبرالية والمرشحين الليبراليين. كما سوف نتناول فى الفصل التالى، فإن تلك الأجندة المدعومة إعلامياً تضع النساء فى مواجهة كثير من المشكلات.

15

تطليق العم سام

قد يكون حق الإجهاض غير المشروط هو الجزء الأهم في الأجندة النسوية، لكن الحركة النسوية أيضاً أجندة اقتصادية نَسِمة. تلك الأجندة يمكنها أن توسّع حجم الحكومة الفدرالية وصلاحياتها، وقد تُشكّل حافزاً للمرأة يدعوها للتأقلم مع وجهات النظر النسوية عمّا يُفترض أن يكون على رأس قائمة اهتماماتها.

هذا الفصل الأخير هو نظرة عامة لبعض القضايا الحيويّة. نستعرض فيه رؤية لحكومةٍ تختلف تماماً عما تؤمن به برامج الدراسات النسوية، مجلات المرأة، والمنظمات النسوية. كما نُحلّل فيه المواقف التي تتخذها معظم المنظمات النسويّة، ونُثبت بالأدلّة أن تلك المواقف غير مُتناغِمة مع استقلال النساء. في الحقيقة، تحقّق كثير من تلك المواقف التأثير المُعاكس تماماً، ويدفع مجموعة من النساء إلى أن تُصبِحن عالة على الحكومة.

المنظور «الموروب» المُقدّم للنساء

قد تكون النساء الأمريكيات منقسمات سياسياً، لكن أولئك المُفترض تمثيلهن لصوت المرأة دائماً ما يتكلمن بصوت واحد. مجموعات مثل "المجلس القومي للمرأة"، "المركز القانوني القومي للمرأة"، "الأغلبية النسوية"، و"قائمة إميلي" (وهي بين المنظمات الأكثر بروزاً على الساحة الأمريكية) لها جميعها أجندة مُشتركة. فهم يريدون حكومة أكثر ضخامة وأكثر مشاركة في إعادة توزيع الثروات وتقديم مزيد من الخدمات للمواطنين الليبراليين تأييدا قوياً. كما أنها تؤيد الديمقراطيين في الانتخابات.

تتردد أصداء تلك الأجندة السياسية في فصول وفي مراكز الدراسات النسوية في مختلف أرجاء أمريكا. غالباً ما لا يكون التحيُّز خفياً، بل غالباً ما يكون علانياً ومُتشدّداً. انظر إلى تلك الفقرة من مقدمة كتاب " قضايا الحركة النسويّة: مقدمة للدراسات النسويّة":

"وضعتنا التسعينيات فى مواجهة هيمنة المحافظين على أمريكا. انتشار التمييز والعنصرية ضد النساء اللذين يرتعان فى أوساط اليمين الدينى والسياسى، قهر الأمهات والأطفال كونهم الأكثر فقراً وضعفاً بيننا، إلى جانب انعكاسات سلبية تثير الاستغراب ما بين حركات نسويّة مزيفة مناهضة للمرأة، وما بين تقديس متنام للبطريركية، وحتى ذلك الاكتشاف المفاجئ لعلماء الاجتماع لغياب الآباء وغياب نماذج إيجابية من حياة الأطفال والذى هيمن على اهتماماتهم بصورة مدهشة "(١).

تشير نفس الفقرة إلى الجمهوريين باعتبارهم "خصوماً حقيقيين ليس فقط لحقوق المرأة ولكن أيضا للتقدّم فى الحريات المدنية بعامة"(٢).

يستمر الكتاب فى استعراض الدور المُتميّز للدراسات النسوية فى تحفيز الطلاب على الدخول فى المُعترك السياسى، والكفاح دفاعاً عن أجندة معينة: "إن الدراسات النسوية تنوء بمسئوليات جسيمة... علينا تعبئة الجيل الحالى للمشاركة فى الكفاح

النسوى، لكن علينا أن نفعل ذلك فى أجواء مفعمة بالعداء المتنامى والموارد المتضائلة"(٣).

من الواضح أنّ الدراسات النسوية ليست فرعاً تقليدياً من فروع المعرفة الأكاديمية. فى معظم مجالات العلم تعتبر الصفوف الجامعية منتدى يقدّم الأستاذ من خلاله معلومات وتفسيرات للطلاب، ويطلب منهم تناول مجموعة من وجهات النظر المُتباينة، ويشجّعهم على الخروج باستنتاجاتهم الخاصة. الدراسات النسوية فخورة بمقاومة تلك المعايير، وأنها "ترفض يقيناً كثيرا من النماذج التقليدية لأنظمة التعلّم النقدى، والأنماط التقليدية من المفاهيم والتصوّرات. فى نفس الوقت، فهى تُنمّى أعرافا ومرجعيات جديدة، وأحياناً مُتقطعة النظير"(٤). من المعتاد أن نجد فى صفوف الدراسات النسوية مجموعة من الأنشطة وطرق التقييم المتباينة. مثل "درجات تُمنَح لبعض أنشطة التغيير الاجتماعى والخبرات الحياتية، مواثيق التقييم الذاتى، مذكرات، يوميات، بل وربما أنشطة التأمل والطقوس"(٥).

يدرك رواد الدراسات النسوية أنّ بعض التلاميذ قد يصيبهم الشك والامتعاض أمام تلك الطرق غير التقليدية للتدريس، ويحذّرون من احتمال وقوع "اضطرابات بين الطلبة" يتناولها الكتاب فى قسم بعنوان "مقاومة الدراسات النسوية". فما نوع السلوكيات التى على أساتذة الدراسات النسويّة الاستعداد لمواجهتها؟ قائمة السلوكيات العدوانية تشمل "تحدّى الحقائق بمُساطة تفصيلات دقيقة تهدف إلى إضعاف مصداقية الأدبيات النسوية المقروءة، وإحراج المدرسين/ المدرسات"(٦).

ياله من عبء كبير على المُدرّس أن يتعرّض من تلاميذه لأسئلة تتناول الحقائق! هذا التخوّف من أن يطرح الطلبة أسئلة تتناول الحقائق هو أمر مثير للاهتمام، خاصة عندما نضع فى الاعتبار تلك البحوث النقدية العديدة التى كشفت كيف أنّ مفهوم "الحقيقة" فى صفوف الدراسات النسوية غالباً ما يكون شديد المرونة. فبرامج الدراسات النسوية قد اكتسبت سمعة سيئة لإساءة استغلال الإحصائيات وتكرار المعلومات المُضلّلة حول طيف واسع من القضايا بدايةً من الاغتصاب

والعنف المنزلى، ومروراً بمدى انتشار اضطرابات التغذية، وحتى حجم فجوة المرتبات(٧).

إن رفض المعايير الأكاديمية في صفوف الدراسات النسوية يشير إلى أن لتلك البرامج أغراضا أخرى. فهي ليست ببساطة منهجا دراسيا لتلاميذ الجامعة، على شاكلة الأدب الإنجليزى أو التاريخ أو السياسة. الدراسات النسوية هي خليّة تجنيد تعمل لصالح حركة سياسية. كما تقول شيليا روث في كتابها "١٠١ دراسات نسوية" : "اليوم، كما في الماضي، إذا فقدنا جذورنا في حركات المرأة، في العمل المُتجذّر في خلايا المجتمع، فلن نفقد حماسنا فقط، ولكن سوف نفقد روحنا وقيمتنا وكل نمثله من وجهة نظر"(٨).

بيع ما هو أكثر من الموضة ونصائح المكياج.

مجلات المرأة ليست على نفس الدرجة من العلانية في ترويج أجندة سياسية معينة على قرائها كما هو حال أساتذة الدراسات النسوية، لكن تلك المجلات دائما ما تنحيز نحو اليسار.

مجلة جليمور، على سبيل المثال، استكشفت عالم السياسات في عدد يونيو ٢٠٠٥، وقدّمت مناقشة للإصلاحات المُحتملة لنظام الضمان الاجتماعي. حذّرت المجلة قراءها من أن الموضوع قد يبدو غير ذى قيمة على حين أنّه ذو أهمية قصوى للنساء. مع ذلك، قدّم محتوى المقال القليل لتوعية القراء بحقائق الأزمة المالية للضمان الاجتماعي وأسباب الحاجة إلى إصلاحات. اكتفت المجلة بترديد أصداء الهجوم الليبرالي على التعديلات المقترحة، وعرضت ثلاثة آراء معارضة لأشخاص جميعهم جاءوا من مجموعات نسائية يسارية متشددة.

كذلك عدد أبريل ٢٠٠٤ من صحيفة بيت المرأة، طرح مقالاً بعنوان "مسلّح وخطر". العناوين الفرعية اللافتة على رأس المقال تقول: "تصاعُد الجدل الدائر حول ضبط انتشار الأسلحة الذى أصبح أكثر سهولة، وأقل تكلفة. هل أنت وأسرتك في أمان؟" الإجابة الواضحة لهذا المقال، والذى يحتوى قصصاً عن حوادث مختلفة مثل

شلل طفل صغير نتيجة طلق نارى شارد، مقتل رجل شرطة، وإرهابيين يستغلون ثغرات القانون للحصول على أسلحة. الإجابة بالطبع هي: لا، أسرتك ليست في مأمن، ومزيد من القوانين سوف تجعلها آمنة.

لم تحظ وجهة نظر الجانب الآخر من الجدل بتناول يذكر. لم يتم الإشارة إلى استخدام الأسلحة من جانب المواطنين الشرفاء لمنع الجرائم، أو فشل القوانين الحالية فى منع المجرمين من امتلاك أسلحة. كان بإمكان صحيفة بيت المرأة سرد حكاية تلك المرأة من فلوريدا والتى تم اقتحام بيتها ولكنها تكمنت من الوصول لمسدسها وحماية نفسها بإطلاق النار على المجرم[٩]. هناك أمثلة كثيرة على أرض الواقع لنساء يستخدمن المسدسات بشكل قانونى للدفاع عن النفس ولحماية أنفسهنّ من التعرّض لجرائم عنيفة. لكن المقال يكتفى بدعوة القراء فى نهايته لمعرفة المزيد من المعلومات حول الموضوع بزيارة موقع المجموعة الليبرالية ضد التسلّح وموقع حملة برادى لمنع العنف المسلّح على شبكة الإنترنت.

تلك التغطية المتحيّزة لمواضيع ذات بعد سياسى أمر شائع أيضاً فى برامج التليفزيون الصباحية واليومية – مثل "صباح الخير أمريكا"، "اليوم"، و"أوبرا"، والتى تردّد أصداء أجندة المجموعات النسوية الليبرالية حول حظر الأسلحة، وموضوعات البيئة، وعدد لا نهائى من القضايا.

يرصد مركز الدراسات الإعلامية بصفة منتظمة مدى تحيّز لتلك البرامج التليفزيونية نحو الأجندة الليبرالية. كما حدث مثلاً عندما استضافت كاتى كوريك الطفل نوح ماكولوف ذا الأعوام التسعة والشهير بآرائه السياسية رغم خبراته السياسية السطحية. حدّثته كوريك عن دعمه لخطة الرئيس بوش لإصلاح الضمان الاجتماعى. لم تجادله فقط حول السياسات بل وسألت أمه إن كانت قلقة بأن طفلها "يتم استغلاله لأهداف سياسية"، حيث إن المجموعة التى يعمل معها أنفقت الملايين لدعم الرئيس بوش. هل واجهتها صعوبات فى مناقشة طفلها حول تلك المواضيع؟ سألتها كوريك. كان تلميح كوريك يشير إلى استبعاد أن تكون الأم متّفقة مع مواقف طفلها تلك.

فى حلقة أخرى من فبراير ٢٠٠٥، مجّدت كوريك فضائل الحركة النسوية، مكرّرة الزعم بحصول المرأة على ٧٩ سنتا مقابل كل ١٠٠ سنت يجنيها الرجل لقاء نفس العمل، ولكنّها لم تُقدّم للمشاهدين أبداً وجهة نظر المُحافظين أو المخالفين لذلك الادعاء.

الفلسفة النسوية عن الحكومة

حيث تميل صفوف الجامعات ووسائل الإعلام المهيمنة إلى الترداد الببغائى لمفردات الأجندة النسوية اليسارية، فمن المهم فحص تلك الأجندة وتحليلها وإلى حد الكبير، فقد انتهت تلك الحركة النسوية على تلك الجبهة، متجاهلة ميراثها عن النسويات الأوائل اللاتى دافعن بيسالة عن إيمانهنّ باستحقاق النساء لنفس الحقوق الممنوحة للرجال. ناضلت الموجة الأولى من رائدات الفكر النسوى ضد فكرة أنّ المرأة عاجزة عن رعاية نفسها، وأنّها تحتاج لحماية زوج أو أب. كما واجهت المجتمع من أجل إتاحة الفرص والوسائل أمام النساء من أجل المشاركة فى الحياة العامة على الجبهات السياسية والاقتصادية.

أمّا اليوم، فللحركة النسوية أجندة مختلفة. فبينما ما زالت لديها الرغبة فى تحرير النساء من الاعتماد على الزوج أو الأسرة، فهى لم تعد ترغب فى أن تحقّق المرأة نجاحها مُعتمدة على جدارتها وعملها الجاد. على النقيض، تتوق النسويات الجدد للاستظلال بحماية جديدة يقدّمها هذه المرّة: العم سام (أى الحكومة الأمريكية).

تحلم النسويات بحكومة فدرالية متضخّمة واسعة الصلاحيات تجمع المزيد من الضرائب، وتقدّم المزيد من الخدمات، بما فيها برامج مدعومة للرعاية الصحية، وللرعاية البديلة للأطفال، والضمان الاجتماعى. كما تتبنى المطالبة بفرض المزيد من اللوائح التى تحدد صلاحيات الأشخاص والمؤسسات، وما لها أن تفعله ولا تفعله. دعماً لتلك الأجندة الحكومية الضخمة، تتبنى الحركة النسوية غالباً شعارات وصائية صريحة، مُتضمّنة حاجة النساء إلى الحكومة لرعايتهن، بشكل يدعم

الفرضية القديمة التي ترى النساء غير قادرات على النجاح اعتماداً على ذواتهنّ.

إنّ الاعتماد على الحكومة ليس استقلالاً. ويجب أن تعي النساء بعضاً من تبعات الأجندة النسوية للحكومة المُتضخّمة، والتي سوف تمنح السياسيين والبيروقراطيين سلطة أكبر على حياتنا. في حين أنهّ في المقابل، فإنّ السياسات التي تُعيد السلطة إلى الأفراد لديها القدرة على جعل النساء أكثر استقلالاً وأفضل حالاً.

فرض الضرائب

دائماً ما تعارض المجموعات النسوية أي تخفيض في معدلات الضرائب. تشير أدبياتهم إلى أنه لا توجد ضريبة أعلى من أن تحتملها النساء، وأنه يجدر بالنساء تفضيل أن تنفق الحكومة المال نيابة عنهن على أن تضطرهن الظروف لاتخاذ قراراتهن بأنفسهن. الضرائب من نواحي عديدة هي شر لا بد منه. إذ إنّ الحكومة أُنشئت أساساً لإنجاز الأعمال التي يعجز عن أدائها الأفراد أو الجماعات بنفسها. من ذلك، المحافظة على النظام القضائي، حماية الحقوق الشخصية، والدفاع عن الدولة ضد التهديدات الخارجية. لتنفيذ تلك المهمات الضرورية تحتاج الحكومة إلى المال، والطريقة المثلى لتوفير هذا المال هو عن طريق فرض الضرائب على المواطنين.

لكن من مصلحة الأمّة كذلك أن تظل تلك الضرائب ضئيلة بقدر المستطاع (لسوء الحظ يفقد الفرد الأمريكي اليوم في المتوسط ما يقرب من ثلث دخله السنوي كضرائب للحكومة). عندما تفكر بالضرائب، فالسؤال الجدير بأن تسأله لنفسك هو "من الذي سوف يوجّه ذلك المال إلى الاستخدام الأمثل: الأفراد الذين كدحوا من أجل الحصول عليه، أم السياسيون المقيمون في واشنطن العاصمة؟". ما يحتاجه كل منّا هو مجرد التأمّل في ميزانية الحكومة الفدرالية، وما تزخم به من مشاريع سخيفة مُكلّفة لا تساعد سوى نخبة ضئيلة من الناخبين ولا تُسهم سوى في دعم قضايا محدودة، لكي تدرك أهمية إبقاء الضرائب مُنخفضة وصلاحيات الحكومة الفدرالية محدودة.

كلنا نعلم أن الحكومة مُبذرة. وكثيراً ما تُنفق المال على ما يبدو كأفكار جيدة،

لكن ينتهي بها الأمر غالباً باستبعاد المبادرات الخاصة والتأثير على السلوك الفردي.

خذ مثلاً الإنفاق الحكومي على التكنولوجيا الجديدة. قد يبدو عقلانياً أن تستثمر الحكومة في ابتكار تكنولوجيا جديدة، لأننا جميعاً ندرك أهمية التكنولوجيا في حياتنا. لكن باستثمار الحكومة في التكنولوجيا الجديدة، فإنها تجعل الملعب يميل في صالح تكنولوجيا معينة ولصالح شركات معينة دون غيرها. إنّ الموظفين الحكوميين الذين يختارون المشاريع التي تموّلها الحكومة هم غالباً أقل دراية من ملايين المستثمرين المستقلين، وبالتالي فمن المحتم أن بعض الابتكارات سوف تستهلك موارد كان من الممكن استغلالها بشكل أفضل فيما سواها. ثمّ أنّه عندما تبدأ الشركات في التركيز على ممالقة الحكومة والسياسيين وإرضائهم للحصول على تمويلهم، فلا شك أن تركيزهم ينصرف بعيداً عن فعل أشياء سوف تكون أكثر فائدة للمستهلك وبالتالي أكثر ربحية في السوق.

تقود أمريكا العالم في مجال الابتكارات التكنولوجية الرفيعة لأن سوقنا الخاص يسمح للأفراد والمؤسسات بأن تستثمر في التكنولوجيا الواعدة. هؤلاء المستثمرون، تدفعهم الرغبة في المكسب، ممّا يجعلهم أكثر اجتهاداً في اختيار الشركات المحتمل لها النجاح أكثر من غيرها في إنتاج أفضل المنتجات. التدخل الحكومي في هذا السوق يسحب البساط من تحت أقدام القطاع الخاص، ويترك للمستثمرين مالاً أقل ليستثمروه، ويرغمهم على الأخذ في الاعتبار الآليات التي سوف تقوم الحكومة وفقها بتحديد من الخاسر ومن الرابح.

جمع الضرائب يؤثر أيضا على القرارات التي يتخذها المستهلك والفرد العامل. فلنتأمل مثلا وضع امرأة متزوجة قضت وقتاً خارج القوة العاملة لترعى أبناءها، لكنها تفكر في الالتحاق بوظيفة ملائمة. سوف يُضاف الدخل الذي تحصل عليه إلى دخل زوجها، مما يجعلها تخضع لشريحة ضريبية أعلى. بعد أن تدفع ضريبة الأجور، وضريبة الدخل، وضريبة الولاية، وضريبة المجلس المحلي، سوف تعود

للبيت بأقل من نصف المال الذى حصلت عليه من عملها . البقية تمتصّها الحكومة. امرأة مثلها قد تقرّر أن الأمر فى النهاية لا يستحق عناء الالتحاق بوظيفة.

فى نفس الوقت، تجعل الضرائب المرتفعة إبقاء بعض الأسر على أحد الوالدين فى المنزل أمراً عسيراً . فحيث تقتطع الحكومة هذا القدر الضخم من الدخل، فالمال الذى يجنيه واحد من الوالدين ربما لن يكون كافياً لتسيير الحياة. كنتيجة لذلك، فكثير من النساء اللاتى تُفضلن البقاء إلى جانب أطفالهن الصغار سوف يضطرهنّ الوضع للالتحاق بالقوة العاملة لزيادة ما تحصّله الأسرة من دخل بعد اقتطاع الضرائب.

يدعم رد الفعل السلبى من المجموعات النسوية التقليدية إزاء السياسات التى تهدف لإعادة الموارد إلى أصحاب المرتبات تعزيز النظرة القديمة نحو النساء باعتبارهن عالة على الحكومة. لكن النساء لسن مجرد مستهلكات للخدمات العامة. بل هن أيضا دافعات ضرائب. سوف تستفيد النساء مثلهن مثل الرجال من معدلات ضرائب منخفضة تمنح الأفراد - وليس موظفى العاصمة - السيطرة على أموالهم الخاصة.

التأمينات الاجتماعية

بدأ نظام التأمينات الاجتماعية فى أمريكا عام ١٩٣٥، وتواجهه اليوم تحديات مالية جسيمة. فى عشر سنوات فقط، سوف تبدأ التأمينات الاجتماعية فى تحقيق عجز مالى - سوف يحصل على موارد من خلال ضرائب المرتبات أقل مما تحتاجه لتغطية التزامات أكبر من المعاشات. بحلول عام ٢٠٤١، عندما يبدأ من هم اليوم فى الثلاثينات من العمر فى الاستعداد للخروج على المعاش، ستكون التأمينات الاجتماعية قد أشهرت إفلاسها حيث سيكون دخلها بالكاد كافياً لدفع ٧٠٪ من التزاماتها.

تنبع مشكلة التأمينات الاجتماعية من نظام تمويلها. فهى تستخدم ما يمكن تسميته نظام "اجمع وادفع". يدفع العاملون حالياً ١٢,٤٪ من دخلهم لضريبة التأمينات الاجتماعية، والتى تُستخدم لدفع معاشات المتقاعدين حالياً. فى حين لا

يتم ادخار شيء من تلك النسبة من أجل التقاعد لمن يدفعون حاليا. ربما كان هذا النظام فعالاً في عام ١٩٥٠ عندما كان معاش المتقاعد الواحد توفّره الضرائب المُجمّعة من ستة عشر فرداً عاملاً، لكن اليوم بالكاد تدعم الضريبة التي تقتطع من رواتب ثلاثة أفراد عاملين فقط معاش كل مُتقاعد. بحلول عام ٢٠٥٠، سوف ينوء فقط فردان عاملان بعبء توفير معاش الفرد المتقاعد. يعني ذلك أنه إذا لم يتم فعل شيء، فإمّا أن يعاني الأفراد العاملون في المستقبل من ضرائب تبلغ عنان السماء، أو أن المتقاعدين في المستقبل سوف يتسلمون معاشات هزيلة للغاية.

زيادة الضرائب أو الاقتطاع من المعاشات من أجل تحقيق الاتزان في ميزانية التأمينات الاجتماعية سوف يجعل نظامها حتى أكثر هشاشة، إذ سوف تكون الصفقة بالغة السوء أمام العاملين من الشباب. باستمرار الوضع الحالي، يمكن أن يتوقع كثير من الأفراد العاملين من الشباب أن يحصلوا على عائد تقاعُد سالب على الأموال التي سدّدوها طوال فترة عملهم للتأمينات الاجتماعية، مما يعني أن حالهم ربما يكون أفضل لو أنهم وضعوا أموالهم الخاصة تحت الوسادة طوال تلك الفترة.

ينبغي لصانعي السياسات أن يجدوا مخرجاً لكل من هاتين المشكلتين، بوضع التأمينات الاجتماعية ضمن خطّة تضمن سداد جميع التزاماتها على المدى الطويل، وإعطاء الأفراد العاملين فرصة تحقيق معدلات فائدة أكبر على أموالهم. أفضل طريقة لفعل ذلك هي السماح لشباب العاملين باستغلال جزء من الأموال التي تُقتطع عادةً من أجل التأمينات الاجتماعية في تمويل برامج تقاعد شخصية، والتي يمكن استثمار الأموال من خلالها في الأسهم والسندات. سوف يمنح ذلك العاملين فرصة الاستمتاع بمعدلات فائدة أعلى نتيجة الاستثمار في أصول حقيقية. كما سوف تبدأ تلك المدّخرات المتنامية في تمويل المعاشات المستقبلية، وهي خطوة هامة نحو الاستقرار الاقتصادي. فبدلاً من الاعتماد الكامل على الضرائب التي سوف يتم تحصيلها من القوة العاملة المستقبلية، يمكن للمتقاعدين الاعتماد على مدّخراتهم التراكمية المتنامية التي اقتُطِعت من مرتباتهم على امتداد عقود سابقة

من العمل.

ومع ذلك، فإنّ برامج حسابات التقاعد الشخصية لا تقدم حلا فوريا لجميع مشكلات التأمينات الاجتماعية. فهي تستلزم ضخا مبدئيا للموارد، ويحتاج صنّاع القرار إلى وضع تدابير إضافية في الاعتبار، مثل تعديلات تأمينية قادرة على إبراز نجاح نظام التأمينات الاجتماعية. لكن في النهاية فإن هذا الاستثمار سوف يسمح لظهور نظام أكثر كفاءة اقتصادياً، وهي نتيجة تستحق التضحيات المبدئية.

سوف تستفيد النساء بالأخص من إصلاحات التأمينات الاجتماعية. فالنساء يعشن أطول من الرجال، ومن المحتمل لهن أكثر الاعتماد على التأمينات الاجتماعية خلال فترة التقاعد، مما يجعل تأسيس نظام ناجح اقتصادياً للتأمينات أمرا على المحك. كذلك يحتمل النساء أكثر من الرجال العمل في وظائف لها خطط تقاعد مختلفة، وهو ما يجعل خضوع الأموال التي تدفعها النساء لأجل التقاعد للاستخدام الأمثل أمراً غاية في الأهمية.

لكن المجموعات النسوية الليبرالية تعارض أي تدابير من شأنها منح الأفراد مزيدا من السيطرة على كيفية استغلال ضريبة المرتبات. بديهي أن تحاول تلك المنظمات تسفيه المشكلات الماليّة للتأمينات الاجتماعية مُفضّلةً تأجيل عملية التغيير ومُستبقيةً المشكلة بالضرورة إلى الجيل التالي. ليست مفاجأة أنه عندما تقدم المجموعات النسوية اقتراحات لمواجهة المشكلات المالية للتأمينات الاجتماعية، فإنّ اقتراحاتها تعتمد بشكل رئيسي على زيادة الضرائب، وهو ما يؤدي مرة أخرى إلى التوسّع الحكومي وإلى أن يحصل الأفراد على مال أقل لإنفاقه في شئون حياتهم.

رعاية صحية "مجانية"

في العام ١٩٩٣-١٩٩٤ تبنّت هيلاري كلينتون دوراً ريادياً في المطالبة بإحداث تغييرات ضخمة في نظام الرعاية الصحية الأمريكي. وبالرغم من أن مقترحاتها لاقت نقداً واسعاً ولم يتم تشريعها، يظل تطوير النظام الحالي للرعاية الصحية موضوعاً حيوياً.

تعيش النساء الأمريكيات اليوم لفترة أطول، كما أنّهنّ أكثر صحة من أى وقت مضى فى تاريخ أمريكا. فامرأة وُلدت عام ١٩٢٩ كانت تتوقّع أن تعيش حتى تبلغ التاسعة والخمسين، أما امرأة وُلدت عام ٢٠٠٠ فيمكن أن تتوقّع الحياة لعشرين سنة إضافية، حتى تبلغ حوالي الثمانين.

هذا الازدياد الملحوظ فى العمر يعود بشكل كبير إلى الطفرات التى حدثت لنظام الرعاية الصحية الأمريكي، وهو النظام الأكثر ريادة فى العالم. قوة الدفع الرئيسية فى ذلك النظام هى حرية السوق التى رغم سلبياتها تظل أكثر حرية من الأسواق المناظرة فى أوروبا أو اليابان. الشركات الطبيّة والدوائية الأمريكية تقود العالم ليس لأن الباحثين الأمريكيين هم بالفطرة أكثر ذكاء، بل لأن لديهم الدافع الربحى لتطوير أدوية وعلاجات جديدة وإنتاجها.

تنظر المجموعات النسوية إلى هذا الدافع الربحى بعين الشك، وتفضل لو أن الحكومة سيطرت على نظام الرعاية الصحية لدينا على أن تترك الحكومة القرارات للأفراد. فهم ينظرون بإعجاب لأنظمة فى أوروبا وكندا حيث تسيطر الحكومة على خدمات الرعاية الصحية، وتردد نفس المبادئ التى نادت بها هيلارى كلينتون فى التسعينيات.

يسلّط المؤيدون لتأميم الرعاية الصحية الضوء على انعكاسات إيجابية محتملة مثل توفير الرعاية الوقائية أمام منخفضى الدخل بشكل أكبر، لكنهم يغفلون عن سلبيات ذلك التأميم، والتى منها انخفاض الروح الابتكارية، وضرورة توزيع حصص متساوية من الرعاية الصحية. فى نظام الرعاية الصحية الحكومية فى كندا، ينتظر الكنديون حوالى ٧,٣ أسابيع لرؤية طبيب متخصّص بعد أن يقوم طبيب الأسرة بكتابة توصية وفقا لنظام الرعاية الصحية الكندى الذى يلقى الإطراء والذى تتحمل الحكومة تكلفته، ثم ينتظرون ٩,٢ أسابيع أخرى بعد رؤية الطبيب المتخصص قبل الحصول على العلاج[١٠]. بالنسبة للنساء، فى المتوسط كان على المرأة الانتظار فى عام ٢٠٠٤ حوالى ثمانية أسابيع ما بين رؤية مُمارس عام وبين

موعد مع متخصص في طب النساء، ثمّ تنتظر ما بين رؤية المتخصص وبين تلقّي العلاج سبعة أسابيع أخرى(١١).

بدلاً من الضغط لتبنّي سياسات تعطي الحكومة مزيدا من السيطرة على نظام الرعاية الصحية، ينبغي أن يفكر صنّاع القرار في آليّات تعيد زمام الأمور مرة أخرى إلى يد المريض نفسه. واحد من أكثر الإصلاحات الواعدة لنظام الرعاية الصحية هو نظام حسابات التوفير الصحية. والذي يتيح للأشخاص تجنيب جزء من دخلهم قبل حساب الضرائب في حساب استثماري يمكن استخدامه لاحقاً لشراء الخدمات الصحية. يستلزم الأمر أن يكون لدى الشخص صاحب حساب التوفير الصحي وثيقة صحية قابلة للاقتطاع منها، لكنه يستطيع على أي حال دفع قيمة التكاليف الطبية الأولية. أما الرصيد غير المُستخدم في الحساب فيتم استثماره بشكل تراكمي ليحقّق فوائد متنامية ويكون متاحاً للاستخدام في المستقبل.

النقطة الأساسية هي أن نظام حسابات التوفير الصحيّة تجعل من الأفراد عملاء مُستهلكين لخدمات الرعاية الصحية، لديهم دافع شخصي للمُفاضلة بين مُقدّمي خدمات الرعاية الصحية، والبحث عن الأقل تكلفة، وشراء الخدمات الطبيّة التي يحتاجونها فقط. وهو يُجبِر مقدّمي خدمات الرعاية الصحية على الاهتمام بجذب المرضى وإرضاء متطلّباتهم الشخصية، لأن هؤلاء المرضى هم عملاء مُستهلكون يمكنهن ببساطة اختيار مقدمي خدمات رعاية صحية آخرين.

من المهم للنساء إدراك مزايا نظام الرعاية الصحية الذي يضع مزيدا من خيوط التحكم في أيدي الأفراد، وملاحظة سلبيات الوصفة النسوية وما تطالب به من تسليم الحكومة زمام الأمور.

النساء والعمل

تضغط المنظمات النسوية من أجل سياسات تهدف لجعل عالم العمل أكثر انفتاحاً أمام النساء، وخاصة، الأمهات. الهدف الأساسي هو فرض الرؤية النسوية لما ينبغي على المرأة أن تتمنّاه: وظائف بدوام كامل وأطفال في الرعاية البديلة. تتجاهل تلك السياسات الرغبات الحقيقية لكثير من النساء، ممّا قد يتسبّب في

تبعات غير مقصودة تجعل الأمر أكثر صعوبة أمام المرأة فى أن تجد أنماطاً وظيفية تتلاءم مع احتياجاتها.

كما ناقشنا في الفصل الثالث عشر، فالرعاية البديلة المُموّلة من جانب الحكومة فكرة تحظى باستحسان مجموعات مثل المجلس القومي للمرأة. لكن مع ذلك، فمهما حاولت الحكومة أن تجعل الرعاية البديلة تبدو مجّانية، فإنها غير مجّانية بالنسبة لدافعي الضرائب. تبنّي تلك المقترحات يجعل الأسر التي يتواجد فيها أحد الوالدين بالمنزل تواجه صعوبة في تسيير شئونها. كذلك سوف تتعرّض قيمة ما تقدّمه الأم ربّة المنزل إلى التسفيه عندما يصبح من الممكن استبدالها ببدائل "مجانية": مراكز حكومية للرعاية البديلة. إلى جانب أنّ تلك المقترحات سوف تُرغِم الأمّهات ربات المنزل على البحث عن وظائف. الأجدر بصنّاع السياسات بدلاً من محاولة إيجاد طرق لجعل الرعاية البديلة المؤسسية فى متناول يد الوالدين، أن يعملوا على خلق توازن يمكّن أحد الوالدين من التواجد مع الأطفال فى المنزل إذا كانت تلك رغبتهم. فليس الأمر فقط أنّ الدراسات تشير إلى أن تواجد الوالدين مع أطفالهما بقدر أكبر قد يُسهم بشكل أفضل فى تنشئتهم، ولكنّ الاستطلاعات أشارت فى مجملها إلى أنّ هذا التواجد كان نمط الرعاية الأكثر تفضيلاً بين الآباء والأمهات، كما استنتج استطلاع مؤسسة "الأجندة العامة" على سبيل المثال. عكس الاستطلاع أنّ ما يحتاجه الوالدان بنسبة ٦٢٪ هو سياسات "تجعل تواجد أحد الوالدين فى المنزل أكثر سهولة وفى متناول اليد" مقارنةً بنسبة ٣٠٪ تحتاج سياسات "تُحسّن من جودة الرعاية البديلة"وتكلفتها. يقف ذلك على النقيض التام من ادعاءات أولئك الذين يُطلق عليهم "أنصار الطفل" والذين أراد سبعة من بين كل عشرة منهم أن تتحرك السياسات العامة فى اتجاه نظام رعاية أطفال جماعى مموّل حكومياً.

تُلقى بعض المنظمات النسوية وبعض السياسيين اليساريين باللوم على محاولات تيسير تواجد أحد الوالدين بالمنزل باعتبارها "صدقة للأثرياء". لكن الدلائل ببساطة لا تدعم ذلك التصنيف. فالعدد الأكبر من الأمهات المتواجدات بالمنزل تأتى

من عائلات يتراوح دخلها السنوى ما بين ٢٠ ألف و٢٥ ألف دولار، وهو ما لا يقترب ممّا نعتبره ثراء فى الولايات المتحدة. بل على العكس، فإنّ السياسات التى تقدّم الدعم المالى إلى مراكز الرعاية البديلة غالباً ما تنتهى بنقل الموارد من المجموعة الأقل رخاء مادياً (الأسر التى تعتمد على دخل أحد الوالدين) إلى المجموعة الأكثر ثراء (الأسر مزدوجة الدخل)(١٢).

لا بدّ أن يستمع صنّاع القرار إلى الآباء والأمهات، وليس إلى شعارات المنظمات والخبراء الزاعمين بأنهم يتحدّثون نيابةً عن المرأة والطفل. فبدلاً من التركيز على جعل الرعاية البديلة فى متناول الجميع، كان الأجدر بصانعى القرار التركيز على كيفية جعل الأمر أكثر سهولة أمام الوالدين لتبنى نمط الرعاية المثالي من وجهة نظرهم هم، والذى فى غالبية الأحيان يكون تواجد أحد الوالدين فى المنزل.

كذلك على الحكومة أن تبتعد عن التشريعات التى تزعم إعانة النساء على الموازنة بين العمل والأسرة، مثل مطالبة أصحاب العمل بتقديم إعانة مالية لفترات الانقطاع عن العمل. فمثل تلك السياسات رغم ما وراءها من النوايا الحسنة، يمكنها أن تقلّص فرص العمل المتاحة أمام النساء وأن تُقلّل من مرتباتهن. فطبقا للخبير الاقتصادى جوناثان جروبر من معهد ماساشوسيتس للتكنولوجيا، فقد انخفضت مرتبات النساء فى الولايات التى بها تشريعات تفرض على أرباب العمل تقديم دعم مادى شامل لفترة إجازة الحضانة، بينما ارتفعت المرتبات فى الولايات التى لا تفرض على أصحاب العمل مثل ذلك الدعم. بصيغة أخرى، فإن أعباء ذلك الدعم تحمله الشريحة من النساء المفروض مساعدتها. تقدّم دراسة جروبر الدلائل على ما يعلمه غالبية الناس بالحدس المنطقى: السياسات التى تُجبر صاحب العمل على إنفاق المزيد من المال على شريحة معينة من العمالة تجعل تلك الشريحة أقل جاذبية أمام أصحاب الأعمال، وبالتالى تجعلهم أقل دخلاً.

بل قد تؤدى تشريعات شبيهة أيضا إلى تقليص فرص العمل أمام النساء. فالحكومة عندما تشترط أن تقدّم المؤسسات تأميناً صحياً أو إجازات مدفوعة الأجر، فإنها تخلق حافزاً لدى المؤسسات لاستخدام عمالة أقل. تبعات تلك

التشريعات تمتد بشكل أكبر إلى النساء اللاتى تتحركن من وإلى سوق العمل على فترات متقطّعة، واللاتى يحتمل لهن أكثر للبحث عن وظائف بدوام جزئى أو ظروف عمل مرنة وغير تقليدية.

من حين لآخر، تنادى النسويات بتطبيق سياسات تستهدف إعانة الأمهات المتواجدات بالمنزل، واللاتى تزعم النسويات أنهن لا يحصلن على تعويض مقابل أعمالهن المنزلية. على سبيل المثال، تريد كل من ناعومى وولف ودانييل كريتيندين أن تحصل الأمهات ربات المنزل على "مُخصّصات تأمين اجتماعية" نظير جهدهن، برغم أن تلك الأمهات لا تدفعن ضريبة على المرتبات.

لا تقل تلك المحاولة لإيجاد سياسات حكومية تدفع أجور الأمهات ربات البيت سخافة عن السياسات النسوية المتحيزة للأمهات العاملات. فعلى الحكومة أن "تقدّر" قيمة للعمل الذى تقوم به الأم ربة المنزل، وهو الأمر الذى من الطبيعى له أن يُشعل مُعترك مزاد سياسى. تأمّل كمَّ الظلم للأم العاملة التى تأمل لو أن لديها القدرة فى التواجد فى المنزل لولا أنها لا تقدر على تحمّل نفقاتها. ولنفترض أن الحكومة قررت أن تعتمد للأم ربة المنزل الحد الأوسط من المرتبات من أجل حساب ما تستحقه من تأمينات اجتماعية تدفع.المرأة العاملة أكثر من دولار عن كل عشرة دولارات من أجل التأمينات الاجتماعية. إذا كانت لتحصل على نفس المرتب المفترض للأم المتواجدة بالمنزل، فمعنى ذلك أن الأم العاملة تدفع ضريبة من آلاف الدولارات مقابل الحصول على نفس القدر من التأمينات الاجتماعية التى تحظى به الأم المقيمة بالمنزل.

بدلاً من إقحام برامج تهدف للتحيز إلى نمط حياة معين، ينبغى للحكومة التركيز على تحقيق المرونة أمام الجميع. تخفيض الضرائب وتقليص الإنفاق الحكومى هى على سبيل المثال وسائل لتخفيف العبء الاقتصادى على جميع الأسر، دون التحيّز إلى خيار معين دون غيره. العائلات ذات الدخل الأحادى والتى يتواجد فيها أحد الوالدين بالمنزل يظل بإمكانها السعى نحو زيادة دخلها، والمرأة العاملة سوف

تحصل على مرتب أعلى يمكّنها من شراء خدمات الرعاية البديلة. كذلك فإن تجنّب اللوائح الإجبارية لأصحاب الأعمال سوف يسمح للمؤسسات باستخدام مزيد من العمالة وتوفير ترتيبات عمل أكثر مرونة - وهو شيء ينعكس إيجاباً على السواء على النساء العاملات وعلى النساء ربات المنزل اللاتي قد يفكرن في أي وقت في الالتحاق بعمل بدوام جزئي.

لا يمكن للحكومة محو التحديات التي تواجه المرأة وهي تحاول الموازنة بين العمل والأسرة. أفضل ما يمكن للحكومة أن تقدمه هو أن تظل حيادية وتدع النساء يتخذن القرارات التي تتناسب أكثر مع أولوياتهن.

التدابير الداعمة

إن المطلب النسوي بوجود تدابير داعمة للمرأة هي المثال الأكثر وضوحاً لإيمانهن بأن النساء أقل قدرة من الرجال، وأنهن في حاجة لمراعاة خاصة. يزعم مقدمو الاقتراح بأنه ينبغي أن تحظى النساء بقدر من المحاباة في التوظيف والتعليم من أجل تعويض التمييز المنتشر على أساس النوع والذي يواصل عرقلة النساء. لكن الرسالة المضمرة لاقتراح كهذا هي أنه إذا تُركت النساء يعتمدن على أنفسهن فسوف نجدهنّ أقل قدرة على النجاح من الرجال، وأنّ المرأة في حاجة لخفض المعايير لتتناسب مع إمكاناتها.

إذا كانت سياسات التدابير الداعمة تخفض بالفعل من معايير الجودة وتُسهم في مكافأة الأفراد الأقل مهارة، فهي بالتأكيد تتضمن تدنّياً في المعايير بشكل يخلق الانطباع بمكافأة غير مُستحقّة تلطّخ إنجازات أولئك الذين استهدفت السياسات دعمهم في المقام الأول.

هناك أوقات يجدر فيها تعويض الاختلاف الموجود في القدرة أو الخبرة. فعلى سبيل المثال، كورسات الجولف مصمّمة بحيث تسمح للنساء والرجال بالتنافس ضد بعضهما بشكل أكثر عدالة. لذا تم ابتكار مسند نسائي لكرة الجولف بطريقة وضعت في الاعتبار الحقيقة البيولوجية بأن النساء بشكل عام يمتلكن قوة بدنية أقل من الرجال، مما يجعلهن أقل قدرة على ضرب الكرة لنفس المسافة على الملعب.

هذا التعويض الابتكارى منطقى لأن ما تمنحه الاختلافات البيولوجية للرجل من مزية على ملعب الجولف هو أمر يحظى باعتراف الناس. لكن على النساء النظر بحرص لتلك السياسات التى تحاول ابتكار مسند جولف نسائى فى كل منحى من مناحى الحياة، مثل التعليم والعمل. فالسياسات المتحيِّزة للنساء والمتعلقة بمعايير مثل الذكاء أو تحمّل المسئولية تحط من قدر الإنجازات التي حققتها النساء الناجحات. التدابير الداعمة تخلق مناخاً يتساءل فيه الناس عمّا إذا كانت المرأة جديرة بالفعل بما حققته من نجاحات أم أنها قد وصلت إلى موضعها على أكتاف الآخرين.

التمييز على أساس النوع موجود. وربما سوف تواجه النساء عقبات مرتبطة بنوعهن إلى الأبد، لكن عليهن إزالة تلك العقبات واحدة في كل مرة. أمّا تبنّى تدابير داعمة فهو تأصيل لنمط آخر من التمييز النوعي أكثر ضرراً: وهو الاعتراف الرسمي بدونية المرأة. ترتكب المجموعات النسوية خطأ فادحاً عندما تطالب بميزات حكومية لدعم النساء. فالنسوية الحقيقية تعني الإيمان بأن النساء يمكنهن المنافسة الشريفة والنجاح مُعتمدات فقط على أنفسهن وكفاءاتهن الشخصية.

الاختيار المدرسى

غالبا ما تصور المجموعات النسوية نفسها أبطالا على جبهة "الاختيار الحر". لكن يتضح أن تلك الشعارات تنطبق فقط على أمور مثل اختيار المرأة الاحتفاظ بطفلها حتى الولادة أو التخلّص منه. عندما يتعلق الأمر ببعض أكثر القرارات أهمية فى نطاق تنشئة هذا الطفل، تجدها تميل نحو حجب حق الاختيار وتنصيب الحكومة حاكماً مُهيمناً على الجميع.

تأمل عداء النسوية للاقتراحات الخاصة بإتاحة اختيار المدرسة (أن يُتاح للوالدين اختيار المدرسة التي يلتحق بها أطفالهما). لأكثر من عقد من الزمان، أثمرت سياسات الاختيار المدرسي: استمر صانعو السياسات فى أنحاء أمريكا فى تبنّى مقترحات متباينة، مثل إنشاء المدارس التجريبية وإتاحة اختيار المدارس العامة، وإنشاء المدارس الخاصة، واستقطاع مصاريف التعليم من الدخل قبل خصم الضرائب. كلها سياسات تمنح الآباء والأمهات قدرة مُتعاظمة على اختيار

مدرسة لطفلهم. قبل خمسة عشر عاماً، لم يكن هناك شيء مثل المدارس التجريبية. اليوم هناك ٢٦٩٥ مدرسة تجريبية تخدم ٦٨٥ ألف تلميذ. بالرغم من المعارضة القاسية من اتحادات المدرّسين، فإن برنامج المدارس التجريبية تساعد على إتاحة الفرصة أمام الأسر منخفضة الدخل لاختيار مدرسة لأطفالهم.

ساعد على هذا التوسّع في سياسات الاختيار المدرسي ما أشارت إليه دراسات عديدة، من أن التنافس في مجال تقديم الخدمة التعليمية أمر فاعل. فالمنافسة تؤدي إلى تحقيق رضا أكبر للآباء والأمهات، ولتحسن أداء وسلوكيات التلاميذ، بما في ذلك تحسّن نتائج الامتحانات. فالأنظمة التعليمية التي تواجه منافسة تعمل على تحسين استغلال مواردها بشكل أكبر، مما يقود إلى تحسّن يلمسه التلاميذ سواء أولئك الذين يختارون المدارس الجديدة، أو الذين يظلّون في نظام التعليم العام.

لسوء الحظ، فإن المجموعات التي تدّعي دوماً أنها تمثل صوت النساء، مثل المجلس القومي للمرأة والرابطة الأمريكية لنساء الجامعة، تتجاهل جميعها تلك المؤشرات وتستمر في الدفاع عن الوضع الراهن. وهن يطالبن اللوبي التعليمي بالضغط لمزيد من التمويل الحكومي، بالرغم من افتقاد الدليل على أن المال وحده قادر على أن يحل أية مشكلات.

تمتد تبعات الفشل النسوي في دعم مقترحات الاختيار المدرسي إلى ما خارج الفصول المدرسية، إذ تتأثر النساء والأسر بشكل مباشر بقضية الاختيار المدرسي الذي ما زال توافره محدوداً. فهناك اختيار واحد فقط متاح في كل مكان بأمريكا، وهو اختيار المدرسة بناء على محل الإقامة. يمكن للأسر أن تنتقل من مكان لآخر من أجل إلحاق أطفالها بمدرسة حكومية أخرى.

هذا الاختيار متاح بالطبع فقط لأولئك القادرين على تحمل نفقات الانتقال. تبذل كثير من العائلات تضحيات مادية جسيمة لشراء بيت في منطقة بها مدرسة مُتميّزة. بل تضطر بعض النساء إلى العمل فقط من أجل تحمّل نفقات الحياة في منطقة كتلك، برغم أنهن قد تفضلن التواجد في المنزل عن العمل. برامج الاختيار

المدرسي التي تمكّن الوالدين من اختيار المدرسة قد ترفع ذلك العبء المادي الذي يضطر هؤلاء النساء إلى العمل.

هناك العديد من الأسباب لدعم سياسات الاختيار المدرسي، بدأ من الانعكاسات الجيدة المحتملة على تعليم الأطفال، وحتى إتاحة مزيد من المرونة أمام الآباء والأمهات. ربما ينبغي على النسويات الإنصات إلى شعاراتهن الخاصة من وقت لآخر: فمن "حق" الوالدين أن يكون أمامهما المزيد من الخيارات عندما يتعلق الأمر بالأطفال.

أجندة من أجل كل النساء

بدلا من التبعية السائدة لزعامة الفكر النسوي الذي يضغط بشكل مستمر من أجل تضخيم الحكومة، يجدر بالنساء تبنّي أجندة تعيد زمام الأمور إلى الأفراد، وتحدّ من حجم الحكومة وصلاحياتها. سوف تشمل تلك الأجندة تخفيض الضرائب، إصلاح التأمينات الاجتماعية والتعليم والرعاية الصحية، لتمكين الأفراد من السيطرة على مواردهم، وتقليل اللوائح الحكومية المُلزِمة.

إنّ النساء قادرات على المنافسة والنجاح اعتماداً على قدراتهنّ. وبتقليص حجم التدخّل الحكومي وتمكين النساء من اتخاذ قرارات تحقّق مصالحهن ومصالح عائلاتهن، سوف تكون أمريكا بلا شك أفضل كثيراً من ذي قبل.

NOTES

Chapter 1:

The Difference between Boys and Girls

1. Steven E. Rhoads, *Taking Sex Differences Seriously* (San Francisco, Encounter Books, 2004) 16.

2. Ibid., 18.

3. Ibid., 21.

4. Ibid., 22-23.

5. Ibid., 27-28.

6. Ibid., 29.

7. Ibid., 31.

Chapter 2:

Return to Romance

1. Mary Elizabeth Podles, "Tradition and the Sexes," The American Enterprise Online. Available at: http://www.taemag.com/issues/articleid.18204/article_detail.asp.

2. Dr. Warren Farrell, Ph.D, *Why Men Earn More: The Startling Truth Behind the Pay Gap—and What Women Can Do About It*, [New York, AMACOM, 2005] 66-68.

3. Norval D. Glenn and Elizabeth Marquardt, "Hooking Up, Hanging Out and Hoping for Mr. Right: College Women [redacted] Dating and Mating Today." Institute for American Values, commission by Independent Women's Forum, July 26, 2001, 5. Available at: http://www.iwf.org/campuscorner/pdf/hookingup.pdf.

4. Ibid., 14.

Chapter 3:
Sex: Love's Got Something to Do with It

1. Doug Thompson, "Sex and the single coed," *Capitol Hill Blue*, October 29, 2002.

2. April Witt, "Blog Interrupted," *Washington Post Magazine*, August 15, 2004, 16.

3. Christina Stolba, "Lying in a Room of One's Own," Independent Women's Forum Special Report, July 1, 2003.

4. Wendy Shalit, *A Return to Modesty: Rediscovering the Lost Virtue*, (Free Press, New York, 2000) 192.

5. Witt, 16.

6. Question 16 in "Questionnaire and Detailed Results: A Series of Surveys on Teens About Sex," The Henry J. Kaiser Family Foundation, October 2003. Available at: www.seventeen.com/sexsmarts.

7. "With One Voice 2003: America's Adults and Teens Sound Off About Teen Pregnancy," National Campaign to Prevent Teen Pregnancy, December 2003, 3. Available at: http://www.teenpregnancy.org/resources/data/pdf/wov2003.pdf.

[redacted] Glenn and Marquardt, 11.

9. Rhoads, 103.

10. Glenn and Marquardt, 14.

11. Alexa Joy Sherman and Nicole Tocandins, *Happy Hook-Up: A Single Girl's Guide to Casual Sex*, (Ten Speed Press, Berkeley, CA, 2004) 27-31.

12. Sherman and Tocandins, 248.

13. Rhoads, 104.

14. Ibid., 107.

15. Ibid., 91.

Chapter 4:
Not Everyone [redacted] Doing [redacted]

1. Rhoads, 23.

2. "Virginity and the First Time: A Series of Surveys on Teens About Sex," The Henry J. Kaiser Family Foundation and *Seventeen Magazine*, October 2003. Available at: http://www.seventeen.com/sexsmarts.

3. "Youth Risk Behavior Surveillance—United States, 2003," Morbidity and Mortality Weekly Report, Surveillance Summaries, Department of

Health and Human Services, Centers for Disease Control and Prevention, Vol. 53, No. SS-2, 18. Available at: http://www.cdc.gov/mmwr/PDF/ss/ss5302.pdf.

4. "With One Voice 2003: America's Adults and Teens Sound Off About Teen Pregnancy," 3.

5. "Virginity and the First Time: A Series of Surveys on Teens About Sex."

6. Ibid.

7. "Youth Risk Behavior Surveillance—United States, 2003," 18.

8. "Facts in Brief: Sexual and Reproductive Health: Women and Men," Alan Guttmacher Institute. Available at: http://www.guttmacher.org/pubs/fb_10-02.html.

9. "Virginity and the First Time: A Series of Surveys on Teens About Sex."

10. "With One Voice 2003: America's Adults and Teens Sound Off About Teen Pregnancy," National Campaign to Prevent Teen Pregnancy, December 2003, 2. Available at: http://www.teenpregnancy.org/resources/data/pdf/wov2003.pdf.

Chapter 5:

The Risks of Safe Sex

1. Robert Rector, "The Effectiveness of Abstinence Education Programs in Reducing Sexual Activity Among Youth," Heritage Foundation Backgrounder No. 1533, April 5, 2002.

2. "The Content of Federally Funded Abstinence-Only Education Programs," Prepared for Rep. Henry Waxman, U.S. House of Representatives Committee on Government Reform, Dec. 2004.

3. For example, [redacted] intern at the Independent Women's Forum went to [redacted] few college campuses in Fall 2004 and found free condoms being distributed by student organizations. For example, on George Washington University's campus, [redacted] poster advertised "Join VFC (Voices for Choice) and get free condoms and pro-choice friends."

4. Anastasia Higginbotham, "Chicks Goin' At It," in Barbara Findlen, editor, *Listen Up: Voices from the Next Feminist Generation* (Seal Press, Emeryville, CA, 2001), 17.

5. Jane White, "Are You Ready for Dogging?" *Marie Claire*, May 2005, 103.

6. Ibid., 104.

7. "Factsheet: How is the 34% statistic calculated?" National Campaign to Prevent Teen Pregnancy, Washington, DC, 2004. Available at: http://www.teenpregnancy.org/resources/reading/pdf/35percent.pdf.

8. "Not Just Another Single Issue: Teen Pregnancy Prevention's Link to Other Critical Social Issues," The National Campaign to Prevent Teen Pregnancy, February 2002, 2. Available at: http://www.teenpregnancy.org/resources/data/pdf/notjust.pdf.

9. Ibid.

10. "It's Your (Sex) Life: Your Guide [redacted] Safe and Responsible Sex," Henry J. Kaiser Family Foundation, August 18, 2005. Available at: http://www.kff.org/youthhivstds/upload/MTV_Think_IYSL_Booklet.pdf.

11. "Genital Herpes," Health Matters, National Institute for Allergy and Infections Diseases, National Institute of Health, Department of Health and Human Services, September 2003. Available at: http://www.niaid.nih.gov/factsheets/stdherp.htm.

12. "Chlamydia," STD Surveillance 2003, Center for Disease Control, Department of Health and Human Services. Available at: http://www.cdc.gov/std/stats/chlamydia.htm.

13. Rhoads, 108.

14. Ibid.

15. Dr. Meg Meeker, *Epidemic: How Teen Sex Is Killing Our Kids*, (Washington DC, LifeLine Press, 2002) 44.

16. Mary Eberstadt, *Home-Alone America: The Hidden Toll of Day Care, Behavioral Drugs, and Other Parent Substitutes* (New York, Sentinel, 2004) 131.

17. "Workshop Summary: Scientific Evidence of Condom Effectiveness for Sexually Transmitted Disease (STD) Prevention," National Institute of Allergy and Infectious Diseases, National Institutes of Health, Department of Health and Human Services, July 20, 2001, 26.

18. "Male Latex Condoms and Sexually Transmitted Diseases," Fact Sheet for Public Health Personnel, National Center for HIV, STD and TB Prevention, Center for Disease Control, Department of Health and Human Services, available at: http://www.cdc.gov/hiv/pubs/facts/condoms.htm.

19. "Workshop Summary: Scientific Evidence of Condom Effectiveness for Sexually Transmitted Disease (STD) Prevention," 14.

20. Meeker, 99.

21. Ibid., 113.

22. Ibid., 116.

23. Higginbotham, 17.

Chapter 6:

Men Aren't [redacted] Enemy

1. Shelia Ruth, *Issues in Feminism: An Introduction to Women's Studies*, Fourth Edition, Mayfield Publishing Company, 1998, 256.

2. Higginbotham, 13.

3. *Lifetime* Television. Available at: http://www.lifetimetv.com/community/olc/violence/facts_index.html.

4. Mary F. Rogers and C.D. Garrett, *Who's Afraid of Women's Studies: Feminisms in Everyday Life* (Altamira Press, Walnut Creek, CA, 2002) 42.

5. Margaret L. Anderson, *Thinking About Women: Sociological Perspectives on Sex and Gender*, Fifth Edition (Allyn & Bacon, Needham Heights, MA, 2000) 81.

6. Rogers and Garrett, 45.

7. Ruth, 254.

8. U.S. Department of Justice, Bureau of Justice Statistics, "Homicide Trends in the U.S." available at: http://www.ojp.usdoj.gov/bjs/homicide/gender.htm.

9. Cathy Young, "Domestic Violence: An In-Depth Analysis" Independent Women's Forum, Position Paper No. 504, September 30, 2005.

10. Christina Hoff Sommers, *Who Stole Feminism?: How Women Have Betrayed Women*, (Simon & Schuster, New York, 1995) 188-192.

11. For example, [redacted] Ginny Holbert, "Super Bowl Timeout to Protect Women," *Chicago Sun-Times*, January 18, 1993, 30, and "Super Bowl Sunday Leads to Battered Wives, Say Activists," *Orlando Sentinel*, January 30, 1993, A3.

12. Linda J. Waite and Maggie Gallagher, *The Case for Marriage: Why Married People Are Happier, Healthier, and Better Off Financially* (Doubleday, New York, 2000) 150-151.

13. Ibid.

14. Ibid., 154.

15. Ibid., 155.

16. Ibid., 153.

17. Ibid., 155.

18. For example, Gallagher and Waite found that even after controlling for education, race, age, and gender, people who live together are still three times [redacted] likely to report violent arguments than married people. Ibid., 156.

19. Callie Marie Rennison, Ph.D and Michael R. Rand, "Criminal Victimization, 2002," Bureau of Justice Statistics National Crime Victimization Survey, August 2003, 3.

20. Sommers, 211.

21. Ibid., 212.

22. Ibid., 214.

Chapter 7:

Marriage: Happier Ever After

1. *Radical Feminism*, edited by Anne Koedt, Ellen Levine, and Anita Rapone, (Quadrangle, New York Times Book Company, 1973) 374.

2. Patrick F. Fagan, Robert E. Rector, and Lauren R. Noyes, "Why Congress Should Ignore Radical Feminist Opposition to Marriage," Heritage Backgrounder #1662, June 16, 2003, 4.

3. Betty Friedan, *The Second Stage* (Summit Books, New York, 1981) 22.

4. Ruth, 235.

5. Ibid.

6. For example, "A husband barters some of his income and freedom for the kind of services and satisfactions [redacted] wife provides. What does [redacted] wife barter? For the financial security (now not [redacted] clear return for the more than 54 percent of all married [redacted] who work outside the home), for the status of being married, for love and companionship, women take on almost limitless labors of service to their home and family. Whereas [redacted] husband takes [redacted] a "job" involving specifiable hours, tasks and rewards, [redacted] wife takes on a lifestyle." Ruth, 237. And, "Married [redacted] still tend to shoulder most of the care-taking responsibilities in the household; the husband is, among other things, another person within the family needing care. Besides doing domestic labor, a "good" wife is supposed to provide emotional support to the husband.... Arlie Hochschild struck a chord in many households when she published her book *The Second Shift*, on the stressful results of this division of labor. Women with children face tremendous burdens when

their marriages break up, but they [redacted] also left with one less person to manage." Virginia Sapiro, *Women in American Society: An Introduction to Women's Studies*, Fourth Edition, (Mayfield Publishing Company, Mountain View, California, 1999) 188.

7. Jaclyn Geller, *Here Comes The Bride: Women, Weddings and The Marriage Mystique* (Four Walls Eight Windows, New York, 2001) 71.

8. "The wedding planning magazine FOR YOU," *Philadelphia Tribune*, May 28, 2002, Vol. 118; No. 55; 1B.

9. Waite and Gallagher, 70.

10. Ibid., 67.

11. Ibid., 68.

12. "As American Women See It; Motherhood Today—A Tougher Job, Less Ably Done," The Pew Research Center for People and the Press, May 9, 1997, 5.

13. Ruth, 244-245.

14. Waite and Gallagher, 121. For a longer discussion of the effects of marriage and divorce on [redacted] and men's financial security, see 97-123.

15. Elizabeth Warren and Amelia Warren Tyagi, *The Two-Income Trap: Why Middle-Class Mothers & Fathers Are Going Broke* (Basic Books, New York, 2003) 55-70.

16. Waite and Gallagher, 114.

17. Ibid., 113.

18. Charlotte A. Shoenborn, "Marital Status and Health: United States, 1999-2002," Advance Data from Vital and Health Statistics Number 351, U.S. Department of Health and Human Services, Centers for Disease Control and Prevention, National Center for Health Statistics, December 15, 2004, 1. Available at: http://www.cdc.gov/nchs/data/ad/ad351.pdf.

19. Shoenborn, 1.

20. Waite and Gallagher, 47-77.

21. Ibid., 82.

22. Nancy Wartik, "The Perils of Playing House," *Psychology Today*, July/August 2005.

23. Ibid.

24. Ibid.

25. Jennifer Roback Morse, *Smart Sex: Finding Life-Long Love in [redacted] Hook-Up World*, (Dallas, Spence Publishing Company, 2005) 50.

26. Ibid., [redacted]

27. Ibid., 98.

28. E. Kay Trimberger, *The New Single Woman* (Beacon Press, Boston, 2005).

Chapter 8:

Divorce

1. Wendy Murray Zoba, "Take a Little Time Out," ChristianityToday, February 7, 2000. Available at: http://www.christianitytoday.com/ct/2000/002/34.86.html.

2. Barbara Dafoe Whitehead and David Popenoe, "The State of Our Unions: The Social Health of Marriage, 2004" The National Marriage Project, 2004, 15. Available at:
http://marriage.rutgers.edu/Publications/SOOU/TEXTSOOU2004.htm.

3. Virginia Sapiro, *Women in American Society: An Introduction to Women's Studies*, Fourth Edition, (Mayfield Publishing Company, Mountain View, California, 1999) 397.

4. Ashton Applewhite, *Cutting Loose: Why Women Who End Their Marriages Do So Well* (HarperCollins Publishers, New York, 1997) xv.

5. Ibid., 2.

6. Ibid., 21.

7. Linda J. Waite, Don Browning, William J. Doherty, Maggie Gallagher, Ye Luo, and Scott M. Stanley, "Does Divorce Make People Happy? Findings from [redacted] Study of Unhappy Marriages," Institute for American Values, 2002, 4.

8. Ibid.

9. Ibid., 5.

10. Waite and Gallagher, 149.

11. Waite, Browning, Doherty, Gallagher, Luo, and Stanley, 6.

12. Ibid., 7.

13. Ibid., 7-8.

14. Applewhite, 246.

15. Ibid., 255.

16. Ibid., 249.

17. Waite, Browning, Doherty, Gallagher, Luo, and Stanley, 7.

18. Applewhite, 169-170.

19. Ibid., 171.

20. Patrick F. Fagan, Robert E. Rector, Kirk A. Johnson, Ph.D. and America Peterson "The Positive Effect of Marriage: A Book of Charts," The Heritage Foundation, 30-40. Available at: http://www.heritage.org/Research/Features/Marriage/loader.cfm?url=/commonspot/security/getfile.cfm&PageID=48119.

21. The Positive Effect of Marriage: A Book of Charts, 29. Chart is taken from Cynthia Harper and Sara McLanahan, "Father Absence and Youth Incarceration," paper presented at the annual meeting of the American Sociologoical Association in San Francisco, August 1998. Data from the National Longitudinal Survey of Youth.

22. Judith S. Wallerstein, Julia M. Lewis, and Sandra Blakeslee, *The Unexpected Legacy of Divorce: The 25 Year Landmark Study* (Hyperion, New York, 2000) xxxii-xxxiii.

23. Ibid., 188.

24. Ibid., 90.

25. Ibid., 26.

26. "Contrary to what we have long thought, the major impact of divorce does not occur during childhood or adolescence. Rather, it rises in adulthood as serious romantic relationships move center stage." Ibid., xxxv.

27. Ibid., 299.

28. Ibid., xxxix.

29. Ibid., xxxvii.

30. Ibid., 307.

Chapter 9:

Fertility Facts

1. "Ad plays up biological clock," *Chicago Sun-Times*, August 7, 2001.

2. Betsy Hart, "Delaying Motherhood Ignores Hard Realities," *Chicago Sun-Times*, April 14, 2002.

3. Kim Gandy, "Campaign goes too far," *USA Today*, September 6, 2002, 14A.

4. Michelle Quinn, "Waiting too Long," *San Jose Mercury News*, August 4, 2002.

5. Sapiro, 402-439.

6. Hilary Lips, *Sex & Gender: An Introduction* (Mayfield Publishing Company, Mountain View, California, 1988) 195.

7. Hilary Lips, 196.

[redacted] Arthur Caplan, "Is it ever too late," *The Philadelphia Inquirer*, November 18, 2004, A35.

9. "Patient's Fact Sheet: Prediction of Fertility Potential in Older Female Patients," American Society of Reproductive Medicine, August 1996. Available at: http://www.asrm.org/Patients/FactSheets/Older_Female-Fact.pdf.

10. "Prevention of Infertility Source Document: The Impact of Age [redacted] Female Fertility," American Society of Reproductive Medicine, 1. Available at: http://www.protectyourfertility.org/docs/age_femaleinfertility.doc.

11. "Age and Fertility: A Guide for Patients," American Society for Reproductive Medicine, 3. Available at: http://www.asrm.org/Patients/patient-booklets/agefertility.pdf.

12. "Age and Fertility: A Guide for Patients," 6.

13. Richard Scott, MD and Pamela Madsen, "What Mother Didn't Tell You About Fertility... Because No One Ever Told Her," American Infertility Association, 6. Available at: http://www.theafa.org/faqs/afa_whatmother-didnotsay.html.

14. Ibid., 3.

15. Ibid.

16. Psyche Pascual, "Financing Infertility Treatments," "A Healthy Me." Available at: http://www.ahealthyme.com/topic/infertilityfinance.

17. Sylvia Ann Hewlett, *Creating [redacted] Life: Professional Women and the Quest for Children* (Talk Miramax Books, New York, 2002) 1.

18. Ibid., 2.

19. Ibid., 3.

20. Ibid., [redacted]

21. Ibid., [redacted]

22. Ibid., 87

23. Frank Newport, "Desire to Have Children Alive and Well in America," The Gallup Poll, August 19, 2003, 2.

24. Hewlett, 9.

Chapter 10:
Abortion

1. "What If *Roe* Fell? The State-by-State Consequences of Overturning *Roe v. Wade*," Center for Reproductive Rights, September 2004.

2. "The Current Situation in the UK," Abortion Rights. Available at: http://www.abortionrights.org.uk/index.php?option=com_content&task=view&id=17&Itemid=44.

3. "Summary of European Abortion Laws," Pregnant Pause. Available at www.pregnantpause.org/lex/lexeuro.htm.

4. Annual Review of Population Law, Available at: http://annualreview.law.harvard.edu/population/abortion/SWEDEN.abo.htm.

5. Steve Doughty, "At 24 weeks, our time limit is most liberal in Europe, *Daily Mail* (London), March 17, 2005.

6. "Abortion Surveillance—United States, 2000," Morbidity and Mortality Week Report, November 28, 2003, Vol. 52, No. SS-12.

7. "Facts in Brief: Induced Abortion," Alan Guttmacher Institute. Available at: www.guttmacher.org/pubs/fb_induced_abortion.html. And, "Fact Sheet: Abortion in the U.S." The Henry J. Kaiser Family Foundation, January 2003.

8. "Induced Abortions," Medical Library, American College of Obstetricians and Gynecologists. Available at: http://www.medem.com/medlb/article_detaillb.cfm?article_ID=ZZZ2K98T77C&sub_cat=2006.

9. "Facts in Brief: Induced Abortion," Alan Guttmacher Institute, Available at: www.guttmacher.org/pubs/fb_induced_abortion.html.

10. "Fact Sheet: Abortion in the U.S." The Henry J. Kaiser Family Foundation, January 2003.

11. "Is Abortion Safe? Physical Complications," National Right to Life. Available at: www.nrlc.org/abortion/ASMF/asmf13.html.

12. (Doe, 410 U.S. [redacted] 192)

13. "Roe Reality Check #2," United States Council of Catholic Bishops. Available at: http://www.usccb.org/prolife/RoeRealityCheck2.pdf.

Chapter 11:
Work in the Real World

1. "Women in the Labor Force: A Databook," Report 973, U.S. Department of Labor, Bureau of Labor Statistics, February 2004, 9.

2. Ibid., 6.

3. Ibid., 19.

4. National Institute of Child Health and Human Development Early Child Care Research Network, "Does Amount of Time Spent in Child Care Predict Socioemotional Adjustment During the Transition to Kindergarten," *Child Development*, July/August, 2003, Volume 74, Number 4, 976.

5. "20 Leading Occupations of Employed Women Full-time Wage and Salary Workers, 2003 Annual Averages," U.S. Department of Labor, Women's Bureau, April 25, 2005. Fact sheet available at: http://www.dol.gov/wb/factsheets/20lead2003.htm.

6. Charmaine Yoest, "What Do Parents Want?" *The American Enterprise*, May/June 1998.

7. "Motherhood Today—A Tough Job, Less Ably Done: As American Women See It," Pew Research Center for the People & the Press, May 9, 1997.

Chapter 12:

The Myth of Having [redacted] All

1. Betty Holcomb, *Not Guilty! : The Good News For Working Mothers* (Touchstone, New York, 2000) 35.

2. Ibid., 120.

3. "Motherhood Today—A Tough Job, Less Ably Done: As American Women See It," 7.

4. "Time-Use Survey," Bureau of Labor Statistics, Department of Labor, September 14, 2004. Available at: http://www.bls.gov/news.release/pdf/atus.pdf.

5. Warren Farrell, *Why Men Earn More* (American Management Association, New York, 2005).

6. Ibid., 27, 44.

7. Ibid., xxiv–xxv.

Chapter 13:

Daycare Delusions

1. "Child [redacted] in the United States is, by virtue of the character of the family, largely a system of private [redacted] The parent-child unit is allegedly self-sufficient and, given the gender division of labor, the responsibility for

child [redacted] falls heavily on individual women. The experience of mothers (or other caregivers) is based on the assumption that children are best cared for by their biological mother. Exceptions to this design do exist, although even then the arrangements for child [redacted] are usually managed by the mother, and it is other [redacted] who do the work. Although it is more and more impractical to do so, mothers usually have the major responsibility for the everyday care of their children." Anderson, 189.

2. "A number of contemporary social problems [redacted] located in families. Violence against [redacted] in the family—in the form of battering, marital rape, and incest—reflects the powerlessness of [redacted] in society.... Finally, changes in family organization have created greater societal needs for child care. Resistance to organized child care stems, in part, from the continuing belief that only biological mothers can best care for children. In sum, new policies are needed that provide supports for the diverse needs of families and recognize the [redacted] demands placed by changing systems of work and family life." Ibid., 192-93.

3. Sapiro, 295.

4. Ibid., 435.

5. Hillary Rodham Clinton, *It Takes A Village* (Simon [redacted] Schuster, New York, 1996) 221–222.

6. "Conservatives further argue that the incentive for individuals to provide for their [redacted] families was stripped away by tax-supported public programs, especially those supporting the poor. Government intrudes in the family by telling parents how to [redacted] for and discipline children and how husband and wives should treat each other (e.g., by forbidding parents and husbands to beat their children and their wives)." Virginia Sapiro, 437.

7. Robertson, 135.

[redacted] Melinda Gish, "Child Care Issues in the 107th Congress," Congressional Research Service, March 10, 2003, 5.

9. Lynne M. Casper, "Whose Minding Our Preschoolers?" Current Population Reports, Household Economic Studies, P70-53, U.S. Department of Commerce, Economics and Statistics Administration, March 1996, 1.

10. "Motherhood Today—A Tough Job, Less Ably Done: As American Women See It," 1.

11. Holcomb, 22.

12. Joan K. Peters, ***When Mothers Work: Loving Our Children Without Sacrificing Ourselves*** (Perseus Publishing, Cambridge, Massachusetts, 1997) 2.

13. Holcomb, 23.

14. Robertson, 42-43.

15. "Why have the NICHD study investigators [redacted] made it clear that the large majority of children experiencing poor-quality [redacted] function "in the normal range"? Why, in fact, when the study found, as it did two years ago, that low-quality care [redacted] related [redacted] [redacted] problem behavior when children were two and three years of age, [redacted] there [redacted] talk of aggression "in the normal range"? And why is it when higher levels of aggression and disobedience [redacted] found to be related to experiences like growing up in poverty or being reared by [redacted] depressed mother, that no one ever talks about aggression "in the normal range" [redacted] they so cavalierly do now when the issue is the depth of childcare experience?" Robertson, 54-55.

16. Ibid., 55.

17. Ibid., 71-72.

18. Ibid., 104.

19. National Institute of Child Health and Human Development Early Child Care Research Network, "Does Amount of Time Spent in Child Care Predict Socioemotional Adjustment During the Transition to Kindergarten," *Child Development*, July/August, 2003, Volume 74, Number 4, 978.

20. Ibid., 981.

21. Ibid., [redacted]

22. Eberstadt, xiv.

23. Ibid., 6.

24. Ibid., 8.

Chapter 14:

Politics: All Women Don't Think Alike

1. "Women in Elected Office: Fact Sheet Summaries," Center for American Women and Politics, Rutgers, The State University on New Jersey. http://www.cawp.rutgers.edu/Facts/Officeholders/cawpfs.html.

2. Ellen R. Malcolm, "Women Are A Huge Political Power—It's Time They Are Treated as Such," *Seattle Post-Intelligencer*, July 26, 2004.

3. Jane Musgrave, "Celebrities Rally Women Voters," Cox News Service, October 26, 2004.

4. Richard Matland and David King, 2002, forthcoming in Cindy Rosenthal, ed. *Women Transforming Congress.* (University of Oklahoma Press), 17. Available at: http://ksghome.harvard.edu/~dking/rosenthalchapter.pdf.

5. Tom W. Smith ■ Lance A. Selfa, "When Do Women Vote for Women," The Roper Center for Public Opinion Research, September/October, 1992.

6. Matland and King, 20.

7. Ibid., 16.

Chapter 15:

Divorcing Uncle Sam

1. Ruth, xii.

2. Ibid.

3. Ibid., xiii.

4. Ibid., 2.

5. Ibid., 16.

6. Ibid., 8.

7. For a more expensive discussion of this issue, see Sommers, *Who Stole Feminism.*

8. Ruth, xiii.

9. "Police Release 911 Tapes Of Woman Who Killed Intruder," WESH News, Orlando, Florida, May 31, 2005. Available at: http://www.wesh.com/news/4552505/detail.html.

10. Cancer Advocacy Coalition, News Release, "Deadly Silence Meets Growing Cancer Crisis," January 16, 2003. Available at: http://www.canceradvocacycoalition.com/pages/2002-reportcard-news-release.htm.

11. Nadeem Esmail and Dr. Michael Walker, "Waiting Your Turn: Hospital Waiting Lists in Canada," 14th Edition, The Fraser Institute, October 2004, 31. Available at: http://www.fraserinstitute.ca/admin/books/chapterfiles/wyt2004%20pt2.pdf#.

12. Robertson, 126.

صدر من هذه

السلسلة

١ ـ محمد (ص)

٢ ـ صدام الحضارات

٣ ـ عصر الجينات

٤ ـ القدس

٥ ـ العولمة والعولمة المضادة

٦ ـ التاريخ السرى للموساد

٧ ـ من يخاف استنساخ الإنسان؟

٨ ـ حريم محمد على

٩ ـ عولمة الفقر

١٠ ـ صور حية من إيران

١١ ـ البحث عن العدل

١٢ ـ لورانس: ملك العرب غير المتوج

١٣ ـ الصهيونية تلتهم العرب

١٤ ـ معارك في سبيل الإله

١٥ ـ التطبيع ومقاومة الغزوة الصهيونية

١٦ ـ التسوية: أي أرض.. أي سلام

١٧ ـ المكتنز الكبير

١٨ ـ الحق يخاطب القوة

١٩ ـ نساء في مواجهة نساء

٢٠ ـ مؤامرة الغرب الكبرى

٢١ ـ روسيا.. إلى أين

٢٢- موسوعة الأم والطفل

٢٣- الخدعة الرهيبة

٢٤- نهاية الإنسان

٢٥- خدعة التكنولوجيا

٢٦- ٣٦٥ حتوتة وحتوتة

٢٧- بوش ضد العراق ... لماذا؟

٢٨- أين الخطأ ؟

٢٩- اللولب المزدوج

٣٠- رجال بيض أغبياء

٣١- سادة العالم الجدد

٣٢- الخطيئة الأولى لإسرائيل

٣٣- اللعب مع الصغار

٣٤- الإبادة السياسية

٣٥ - حكومة العالم السرية

٣٦ - ما بعد الإمبراطورية

٣٧ - بوش في بابل

٣٨ - المقاومة العراقية.. ومستقبل النظام الدولى

٣٩ - تزييف الوعى

٤٠- القانون فى خدمة من ؟

٤١ ـ كفى

٤٢ - معنى هذا كله

٤٣- حياة بلا روابط

٤٤ - ٣٦٥ حدوتة وحدوتة

٤٥- أنا والعولمة .. عالم بديل ممكن..

٤٦- جسدى سلاحاً

٤٧- ثالوث الشر

٤٨- الحضارة الإسلامية المسيحية

٤٩- أمريكا العظمى.. أحزان الإمبراطورية
٥٠- الطَّريقُ إلى السُّوبَرْمَان
٥١- مدربون على القتـــل
٥٢- معاداة السامية الجديدة
٥٣- إبادة العالم الثالث
٥٤- بيولوچيا الخوف
٥٥- لغز اسمه الألم
٥٦- تعليم بلا دموع
٥٧- أحمد مستجير
٥٨-العين بالعين
٥٩- شاڤيز
٦٠- قصص الأشباح
٦١- حزب الله
٦٢- الإنسان هو الحل
٦٣- السيارات المفخخة
٦٤- بلاكووتر
٦٥- حضارتهم وخلاصنا
٦٦- نحو الحرية.. نلسون منديلا
٦٧- العهد
٦٨- مزرعة الحيوانات
٦٩- أطفال الإنترنت
٧٠- لعبة الملايين
٧١- تجارة الجنس
٧٢- الأمريكي الساذج
٧٣- الأبرياء
٧٤- الشباب والجنس
٧٥ - التربية من عام إلي عشرين عام
٧٦- فلورانس وإداورد
٧٧- الجهاد في سبيل الحقيقة
٧٨- غاندي (٢)، رؤى، تأملات، اعترافات
٧٩- شرف البنت
٨٠- الزواج المحرم
٨١- أنبياء مزيفون
٨٢- إمبراطورية العار
٨٣- اختطاف أمريكا
٨٤- شريعة الجستابو
٨٥- رومانسية العلم
٨٦- اختفاء فلسطين
٨٧- من هم إسرائيل
٨٨- ثلاثون كتاب في كتاب
٨٩- اقتصاد الاحتيال البرىء
٩٠- الله.. لماذا؟
٩١- الأمراض المعدية
٩٢- الطريق إلي بئر سبع
٩٣- مجمع الشيطان
٩٤- في ذكرى المقاومة

يهدف هذا الكتاب إلى تناول المعلومات المزيفة التى يتم إطعامها للنساء. أبلغ من العمر الثانية والثلاثين، متزوجة، وأنجبت للتو طفلى الأول. أعرف الصعوبات التى تواجهها النساء فى مرحلة العشرينيات والثلاثينيات وهن أمام قرارات قد تؤثر على بقية حياتهن. أشعر بأننى محظوظة أن انتهيت إلى ما انتهيت إليه. لكننى بالتأكيد أتمنى لو كنت حصلت مبكراً على معلومات أفضل وأكثر صدقاً عن المقايضات التى لا بد للمرأة من تقديمها فى الحياة.

يكشف هذا الكتاب بعضاً من الأوهام التى يتم تسويقها بين النساء الشابات،ويخترق آفاقا محظورة عن البحوث والدراسات التى لم تتم مناقشتها أو الإشارة إليها فى العالم الأكاديمى الخاضع لمفردات الصواب السياسى (الكياسة السياسية) ولم يتم تناولها فى الثقافة السائدة الموجهة للنساء الشابات.

لزمن طويل، احتكرت الحركة النسوية تحديد ما يجوز الكلام عنه وما يعتبر خطوطاً حمراء لا ينبغى تجاوزها فيما يتعلق بالقضايا التى تؤثر على حياة النساء. أحاطت عقيدة الصمت بقضايا مثل: الجوانب السلبية للجنس العابر، والعلاقة بين الخصوبة وتقدم سن المرأة، وآثار الرعاية البديلة والطلاق على الأطفال. لكن كان لهذا الصمت انعكاسات حقيقية على حياة النساء وأسرهن، وعلى المجتمع ككل.

يحاول هذا الكتاب ملء الفجوة المعرفية الموجودة بتسليط الضوء على دراسات فى نواح ذات أهمية حاسمة فى حياة المرأة: من الجنس، والحب، والزواج، إلى العمل، والرعاية البديلة، والطلاق. وهو يكشف كيف أن الرؤية النسوية لما ينبغى على المرأة أن تريده غالباً ما تكون على عكس حقيقة آمال ورغبات النساء على أرض الواقع.

كارى إل. لوكاس

مدير السياسات ونائب الرئيس لمنتدى المرأة المستقلة حصلت على درجة البكالوريوس من جامعة برينستون والماجستير من هارفارد، وعضو فى الحزب الجمهورى.